# تحديات
# أفكار
# ورؤية مستقبلية

المجموعة الرابعة لخطابات
سمو الأمير الحسن ولي العهد
١٩٨٦

تحرير
د. بسام الساكت ـ علي طاهر الدجاني

# تحديات
# أفكار
# ورؤية مستقبلية

# تحديات
# أفكار
# ورؤية مستقبلية

المجموعة الرابعة لخطابات
سمو الأمير الحسن ولي العهد
١٩٨٦

تحرير
د. بسام الساكت ـ علي طاهر الدجاني

صدرت المجموعة الأولى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)
صدرة المجموعة الثانية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)
صدرت المجموعة الثالثة (١٩٨٥)

التنضيد والطباعة
شقير وعكشة (مطبعة كتابكم)، هاتف ٦٣٩٨٦٩، ص . ب عمان، الأردن

علينا الا ندع المصاعب تثبط همتنا او تعوق مسيرتنا. فالمعوقات والتحديات التي تواجه امتنا كبيرة ، ولكن طموحاتنا وامكانياتنا كبيرة ايضا، وكل ما علينا هو ان نبذل افضل ما عندنا من جهد .

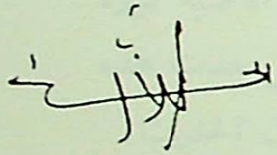

لقد أوليت لأخي سمو الأمير الحسن.. ولي عهدي الأمين.. مسؤولية اعادة البناء.. وقد تمكن بما يتمتع به من حيوية.. وتفان واتساع ثقافة.. وعمق معرفة.. من استنفار نوازع الخير.. والعمل والنشاط في ابناء هذا البلد المخلصين.

لقد بنى الأردن خلال العقود الماضية ثروة تراكمت من جيل إلى جيل حتى غدت هذه الثروة قاعدة متينة لبناء الأردن الحديث.

**الحسين بن طلال**

# فهرس المحتويات


| البيان | رقم الصفحة |
|---|---|
| كلمة شكر ..... | ١١ |
| تقديم ..... | ١٣ |
| سيرة الحياة الشخصية ـ صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم ..... | ١٥ |
| ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم ..... | ١٩ |
| افتتاح ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها ـ عمان ١١ كانون الثاني ١٩٨٦ ..... | ٣١ |
| افتتاح مؤتمر اسرائيل والعلاقات الامريكية الاسرائيلية في جامعة اليرموك ـ عمان ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦ ..... | ٣٩ |
| افتتاح ندوة القمر الصناعي العربي وافاق تنمية الثقافة القومية ـ عمان ـ ٨ـ٩ آذار ١٩٨٦ ..... | ٤٧ |
| افتتاح الدورة التاسعة عشرة لمجلس اتحاد الجامعات العربية ـ عمان ـ ١٦ آذار ١٩٨٦ ..... | ٥٧ |
| افتتاح الاجتماع العاشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ـ عمان ـ ٢٢ آذار ١٩٨٦ ..... | ٦٥ |
| افتتاح الندوة الدولية لايقاف الحرب ومن أجل السلام بين العراق وايران ـ عمان ـ ٢٥ آذار ١٩٨٦ ..... | ٧٣ |
| احتفال الجمعية العلمية الملكية بمناسبة مرور ستة عشر عاماً على تأسيسها ـ عمان ـ ١٤ نيسان ١٩٨٦ ..... | ٨١ |
| افتتاح اجتماع الهيئة العامة السنوي الثالث للمنتدى (تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم) ـ عمان ـ ٢١ نيسان ١٩٨٦ ..... | ٨٧ |
| الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي الخامس للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) ـ عمان ـ ٢٦ نيسان ١٩٨٦ ..... | ١٠١ |
| مؤتمر «حرب الخليج وابعادها السياسية والاقتصادية والأمنية على المنطقة» ـ عمان ـ ١٦ حزيران ١٩٨٦ ..... | ١٠٧ |

افتتاح اجتماع مجلس الأعمال المصري الأردني ـ عمان ـ ٢١ حزيران ١٩٨٦ ..... ١١٥
افتتاح اجتماع الهيئة العمومية لاتحاد المصارف العربية ـ عمان ـ ٢٢ حزيران ١٩٨٦ ..... ١٢١
لقاء أصيلة ـ عمان ـ ٢٥ـ٢٨ آب ١٩٨٦ ..... ١٢٩
افتتاح المؤتمر الدولي العشرين للعلوم الادارية ـ عمان ـ ٦ أيلول ١٩٨٦ ..... ١٣٩
ندوة التنسيق والتكامل الزراعي العربي ـ عمان ـ ٦ـ٨ أيلول ١٩٨٦ ..... ١٤٩
افتتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ـ عمان ـ ٩ أيلول ١٩٨٦ ..... ١٥٩
الأردن في غمرة الركود الإقتصادي والمالي في المنطقة ـ عمان ـ ١٤ أيلول ١٩٨٦ ..... ١٧١
افتتاح الموسم الثقافي للمنتدى الانساني الأردني ـ عمان ـ ٢١ أيلول ١٩٨٦ ..... ١٨٩
كلمة صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم في الكلية العسكرية الملكية ـ عمان ـ ٢٩ أيلول ١٩٨٦ ..... ٢٠٣
محاضرة في كلية الحرب الملكية ـ عمان ـ ٥ تشرين الأول ١٩٨٦ ..... ٢١٣
افتتاح ندوة سياسات واستراتيجية الاسكان ـ عمان ـ ٦ تشرين الأول ١٩٨٦ ..... ٢٣١
خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم في الدورة الثالثة لمؤتمر مجمع الفقه الاسلامي ـ عمان ـ ١١ـ١٦ تشرين الأول ١٩٨٦ ..... ٢٣٩
افتتاح ندوة باب المندب وأهميته المستقبلية للأمن القومي العربي ـ عمان ـ ٢١ـ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٦ ..... ٢٤٧
افتتاح ندوة التعددية في الدول العربية ـ عمان ـ ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٦ ..... ٢٥٧
المؤتمر التأسيسي للأكاديمية الإسلامية للعلوم ـ عمان ـ ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٦ ٢٦٥
افتتاح المؤتمر الوطني الأول للحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في الأردن ـ عمان ـ ٢ـ٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ ..... ٢٧١
محاضرة في كلية الحرب بعنوان الأمن القومي في آسيا العربية ـ عمان ـ ٩ كانون الأول ١٩٨٦ ..... ٢٧٩
لقاء مفتوح مع أساتذة العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعات الأردنية، ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ ..... ٢٩١

# كلمـــة شكـــر

يسرنا وقد شرفنا حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم بمكرمة القيام بالاشراف على جمع نصوص خطاباته، أن نسجل الشكر والتقدير، وافيين للاستاذ سامي ابراهيم قموه/رئيس مجلس ادارة شركة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع/ومدير عام شركة الشرق الأوسط للتأمين لتفضله بنشر المجموعة الرابعة من خطابات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم في عام ١٩٨٦، على نفقته الخاصة اسهاماً منه بتوثيق الخطابات القيمة التي القاها سموه حفظه الله في مؤتمرات وندوات عربية ودولية في مواضيع حيوية نابضة بالافكار النيرة لخدمة الوطن الأردني الغالي والأمة العربية لتكون مرجعاً محفوظاً لرؤيات سديدة ومتبصرة في قضايا هامة ذات أبعاد عربية.

علـي الدجـــاني　　د. بسام الساكت

عمان: ٤٩ محرم ١٤١١هـ
٢٠ آب ١٩٩٠م

# تحديات افكار ورؤية مستقبلية
# المجموعة الرابعة - ١٩٨٦

## تقديم

تضم هذه المجموعة، الخطابات والبحوث التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، خلال عام ١٩٨٦. وتكمل المجموعة الأولى للأعوام ١٩٧٧ - ١٩٨٢ والمجموعة الثانية للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ والمجموعة الثالثة لعام ١٩٨٥، وفقاً للتسلسل الزمني للمناسبات التي شهدتها في مؤتمرات وندوات أردنية وعربية ودولية، تمثل سجلاً قيماً لطاقة فكرية فذة وحمية هاشمية لاتبارى في الدعوة لحشد الإهتمامات والمساعي العربية البناءة والمبادرة لمجابهة التحديات في إطار التراث العربي الوضّاء، والقيم الأساسية في العقيدة الإسلامية السمحاء.

ولقد حمل ويحمل سموه مهمة كبرى، إذ أولاه صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في أوائل عقد السبعينات أمانة الإشراف على مسيرة النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن نهوضاً واثقاً يتوافق مع رسالة الثورة العربية الكبرى والأُمنيات العربية الأصيلة. وقد حمل ويحمل سموه هذه الأمانة بجهد العالِم وحمية المصلح، فتحققت للأردن خطوات واسعة في مضمار التقدم، وأنبتت في الوقت نفسه في العالم العربي غراس أمل في حياة عربية مزدهرة تحفل بالخير والتعاون لردم ما دمّره التخلف في مكانة الحضارة العربية والإسلامية.

وإنّه لشرفٌ عظيم لنا أن نتولى جمع الخطابات، والإشراف على تدوين مناسباتها وعلى إعدادها للنشر، لتكون مرجعاً وثائقياً يسجِّل المراحل الشاقة التي سلكها الأردن، بهدي قيادته العليا وبالمعرفة وبقوة الارادة، لبناء الأردن الحديث، ليكون عضواً بانياً وساعداً رافداً في خدمة الأمة العربية والاسلامية، وتمكينها من مواجهة التحديات بإرادة مُصَمِّمة وعزيمة ماضية، تحفُّ بها المحبة وتترامى من ورائها ثمار الخير في الوطن العربي الكبير.

حفظ الله لنا جلالة القائد الملهم جلالة الملك الحسين بن طلال، وولي عهده

الأمين سمو الأمير الحسن بن طلال، سليلي الدوحة النبوية الشريفة. راجين أن نكون قد أدّينا الأمانة ولبّينا نداء الواجب الذي تشرفنا بمسؤوليته. والله الموفق،،

المحرران

د. بسام خليل الساكت وعلي طاهر الدجاني

# سيرة الحياة
# الشخصية

## صاحب السمو الملكي
## الامير الحسن ولي العهد المعظم

ولد سمو الأمير حسن، الشقيق الاصغر لجلالة الملك الحسين في عمان في العشرين من شهر آذار عام ١٩٤٧.

بعد أن أنهى سموه المرحلة الابتدائية من دراسته في الأردن انتقل إلى مدرسة (سمر فيلد) في بريطانيا، ثم واصل دراسته في (هارو)، حيث تخرج منها في كانون الأول سنة ١٩٦٤ مع امتياز في الدراسات الشرقية. بعدها التحق سموه بجامعة اوكسفورد في عام ١٩٦٥ واختار العلوم السياسية والتاريخ، حيث حصل في عام ١٩٦٧ على بكالوريوس بمرتبة الشرف ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩.

صدرت الارادة الملكية السامية بتسمية سمو الأمير الحسن ولياً للعهد بتاريخ ١٩٦٥/٤/١. كما صدرت ارادة ملكية سامية بمنح سموه رتبة فريق اول (فخرية) في القوات المسلحة الأردنية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨. ويولي سموه الامور العسكرية اهتماماً خاصاً.

أدى سموه فريضة الحج بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٠، وقد قام سموه بزيارات رسمية إلى كل من استراليا والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا وهولندا والسويد وسويسرا والنرويج والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا والولايات

المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وايران وباكستان وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية.

يتولى سمو الأمير حسن مهام جلالة الملك اثناء غياب جلالته عن أرض الوطن.

في عام ١٩٧٠ أسس سموه بتوجيهات من جلالة الحسين الجمعية العلمية الملكية بهدف تنمية البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. وفي عام ١٩٧١ صدرت الارادة الملكية السامية كذلك بتولي سموه مهام توجيه التخطيط التنموي للبلاد فكان لسموه الفضل في وضع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) والخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) والخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) وكان للنجاح الذي حققه هذا التخطيط ان دعي سموه للحديث عن التخطيط التنموي الحديث في محافل دولية عديدة.

تم عقد قران سموه على الأميرة ثروت بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤، ولسموهما ثلاث كريمات: رحمة وولدت بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٣، وسمية وولدت في ١٩٧١/٥/١٤ وبديعة وقد ولدت في ١٩٧٤/٣/١٨ ورزقا في ١٩٧٩/٥/٢٠ بنجل اسمياه راشد.

هوايات سموه عديدة منها الرياضة وخاصة الكاراتيه والسباحة بما في ذلك الغطس تحت الماء وكذلك قيادة الطائرات العامودية، ساهم سموّه في كتابة العديد من المقالات التي نشرت في كبرى صحف العالم كما ألف سموّه ثلاثة كتب:

**الأول:** بعنوان «**دراسة قانونية حول القدس**» صدر في عام ١٩٧٩.
**والثاني:** بعنوان «**حق الفلسطينيين في تقرير المصير**» صدر عام ١٩٨١.
**والثالث:** صدر في أيلول عام ١٩٨٤ بعنوان «**البحث عن السلام**».

ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات
صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال
ولي العهد المعظم

ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات

**صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال**

**ولي العهد المعظم**

.....

★ « لن توجد تكنولوجيا متقدمة دون قاعدة علمية متطورة. فامتلاك ناصية التقنيات المتقدمة يستلزم تعزيز البحث العلمي في حقول شتى... وتمحيص النظام التعليمي والتربوي من ألفه إلى يائه... وأن يكون هناك تكامل وتناسق بين سياسات العلوم وسياسات استخدام التقنيات... وإنشاء مؤسسات خاصة تقوم بنشر الثقافة العلمية والتقنية وتعميمها ».

★ إن « اهتمامنا بتراثنا العلمي ينبغي أن يرافقه اهتمام مماثل بتجارب الأمم التي سبقتنا في هذا المضمار مقروناً بسعة أُفق تعكسها سياسة علمية وتقنية شاملة بعيدة النظر ».

★ « من الضروري أن يزداد إلتزام الحكومات العربية على الفور بدعم العلوم والتقنيات مادياً ومعنوياً، وأن تصبح السياسة العلمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التخطيط التنموي والاقتصادي ».

★ أولويات العلم والتقنية يجب ألاّ تقل عن أولويات الدفاع والأمن القومي ».

(ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها ـ عمان، ١١ كانون الثاني ١٩٨٦).

.....

★ « كان قدر هذه المنطقة (الشرق الأوسط) أن تشهد غبناً وظلماً لم يخبره العالم في المنظور من تاريخه الحديث ».

★ « بالرغم من النشاط الهائل للعجلة الاقتصادية الاسرائيلية، إلاّ أنّه من الواضح أن إسرائيل تستمد الجزء الأكبر من الدعم المادي اللازم لتمويل توسعها الاستيطاني واجراءاتها الاقتصادية من المساعدات الاميركية... ».

★ « إنّ لفلسطين وبيت المقدس مكانة راسخة في الضمير العربي بشكل عام والضمير الأردني بشكل خاص ».

(مؤتمر إسرائيل والعلاقات الاميركية الاسرائيلية في جامعة اليرموك ـ عمان، ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦).

.....

★ « إن إعتماد القمر العربي كوسط إقليمي للمعلومات يعزّز من الترابط القومي كما يساهم في تطوير الخبرة العربية التقنية في هذا المجال، وبالتالي يُسَهِّلُ نقل هذه التكنولوجيا ومرافقاتها الأخرى الى الوسط العربي ».

★ « يعتبر السعي إلى خلق شبكة معلومات عربية... أمراً هاماً يجدر تناوله بالجدية والدقة في التخطيط ».

★ « إن تزاوج التقنيات الحديثة، كالحاسوب والتلفاز الملازم له مع الأقمار الصناعية بشكل عام، سيؤدّي إلى خلق نظام اتصالات معلوماتي له أثره المباشر في البيت والمجتمع عامة ».

(ندوة القمر الصناعي العربي وآفاق تنمية الثقافة القومية ـ عمان، ٨ـ٩ آذار ١٩٨٦).

.....

★ « إن الجامعات هي دعائم بناء الأمة... (ولذلك) كان لا بد للجامعات من أن تكون منارات للرأي الحر، وللكلمة الصريحة الصادقة. وكل خلل يصيب الجامعة في داخلها، أو يَلْحَقُ بصلاتها بمجتمعها... إنّما هو خلل سيتضخم مع السنين، فينخر في الأجيال المتخرجة، حتى يشمل مناحي الحياة كلّها »

(الدورة التاسعة عشرة لمجلس اتحاد الجامعات العربية ـ عمان، ٦ آذار ١٩٨٦)

.....

★ « إن التعاون الإسلامي في المجالات الاقتصادية ضرورة مُلِحَّة. فلئن أوضحت التحديات المصيرية التي تواجه أُمتنا الاسلامية ضرورة تعزيز التضامن الإسلامي

بكافة أوجهه، فإن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه غالبية الأقطار الاسلامية قد أبرزت التعاون الانمائي المشترك ما بين هذه الأقطار، للتغلب على المصاعب التي تعرقل نموها».

★ «إن مشكلة (التنمية الزراعية)، التي تعاني منها دول العالم النامي، قد بلغت أبعادها حداً خطيراً أصبح يستدعي بإلحاح بذل الجهود الكافية لايجاد الحلول الناجعة لها».

(افتتاح الاجتماع العاشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ـ عمان، ٢٢ آذار ١٩٨٦).

.....

★ «إن مأساوية الصراع المسلّح بين ايران والعراق لا تنبع «فقط من حجم الضحايا البشرية... ولا من الحجم الهائل للخسائر المالية والاقتصادية والمادية... ولا من أنه فتح الأبواب واسعة لتهديد الأمن الاقليمي لكل دول الخليج... ولا من تقويض دعائم حسن الجوار الاقليمي، وخطر التفتيت الداخلي ومزيد من بلقنة أقطار المنطقة، ودفع أبنائها الى درك الشعوبية والطائفية والمذهبية والشوفينية... ولكن هذه المأساوية تنبع أساساً من عبثية هذا الصراع، ومن الوهم الكبير الذي يسيطر على أحد أطرافه، ومن انه ضد مسيرة التطور ومنطق التاريخ وقوانين الاجتماع البشري».

★ «أتمنى أن لا تستمر القيادة الايرانية موغلة في... وهم تصدير ثورتها الى الشعوب والأقطار المجاورة. ان الثورة ـ هي صناعة داخلية تختمر بذورها محلياً، بفضل عوامل موضوعية في التربية الاجتماعية الوطنية، وتترعرع نبتتها على ايدي شعبها، وهو الذي يقطف حصادها ـ حلواً كان أو مُرّاً، وهو الذي يستهلك نتاجها».

(افتتاح الندوة الدولية لايقاف الحرب ومن أجل السلام بين العراق وايران ـ عمان، ٢٥ آذار ١٩٨٦).

.....

★ لقد أصبحت الجمعية العلمية الملكية «مؤسسة مرموقة للبحث العلمي والتقني تسعى إلى حلّ المشكلات، ووضع المواصفات، وتطوير النظم في البناء والالكترونيات، ومجابهة التلوث، وبناء النماذج الريادية، واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية. ومراقبة الجودة، وخدمة الصناعات الصغيرة، وتسخير الطاقة البديلة، ونشر الوعي العلمي لدى الناشئة».

(احتفال الجمعية العلمية الملكية بمناسبة مرور ستة عشر عاماً على تأسيسها ـ عمان، ١٤ نيسان ١٩٨٦).

.....

★ «إن منتدى الفكر العربي يجاهد من أجل إعادة زرع الأمل، متذرعاً بالمنهجية العلمية، ومستوحياً دروس تاريخنا البعيد والقريب، ومستلهماً المطالب الكبرى التي بلورتها شعوب أُمتنا في مسيرتها النضالية الطويلة منذ بداية نهضتها الحديثة، وجَسَّمتها ثوراتها المتعاقبة بدءاً بالثورة العربية الكبرى».

★ إن «معركة بقائنا كأُمة وكحضارة وكوطن، ومستقبل أبنائنا وأحفادنا، يتقرران بما نستطيع أن نفعله اليوم للحفاظ على أمننا القومي».

★ «نحن مستهدفون من أخطار دولية وأخطار إقليمية وأخطار داخلية... الأخطار الدولية تأتينا أساساً من القوتين العظميين المهيمنتين على النظام العالمي في الوقت الحاضر... أما الأخطار الاقليمية، فتأتينا أساساً من المنطقة ذاتها، سواء من جيران دخلاء أو جيران أُصلاء... (أما مصادر الخطر الداخلية على الأمن القومي العربي)، فلا تقل أهمية، وأقصد بذلك الصراعات العربية ـ العربية، والصراعات الأهلية المسلحة في داخل بعض أقطارنا».

(ندوة تحديات الأمن القومي العربي ـ عمان، ٢١ نيسان ١٩٨٦).

.....

★ «إن تراثنا الاسلامي تراث عالمي، وحضارتنا حضارة إنسانية شاملة أنارت السبيل أمام البشرية في وقت كانت البشرية فيه تسبح في دياجير الظلمة والجهل، وواجبنا اليوم أن نسعى بكل ما لدينا من جهد وطاقة لكي نسهم

إسهاماً ايجابياً في إسعاد البشرية، وتقديم ما يمنحها الطمأنينة والحياة الأفضل».
(المؤتمر السنوي الخامس للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية «مؤسسة آل البيت» ـ عمان، ٢٦ نيسان ١٩٨٦).

.....

★ «إن النزاع في الخليج يتهدد باضطراد استقرار وأمن الشرق الأوسط، تماماً كما يتهدده النزاع العربي الاسرائيلي منذ حوالي أربعين عاماً، فهو يتميز بنفس حدّة الخطورة، والتعقيد، وينطوي على عوامل انفعالية كالايديولوجية والدين والعرقية والجيواستراتيجية والسعي للهيمنة السياسية».
(مؤتمر حرب الخليج وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية على المنطقة ـ عمان، ١٦ حزيران ١٩٨٦).

.....

★ «... إن منطقة البحر الأحمر ستكون معرضة لمؤثرات استراتيجية في غاية الأهمية تشمل الصراع العربي الاسرائيلي والتطورات في منطقة الخليج العربي، بالاضافة الى النزاعات والخلافات القائمة بين بعض دول الجزء الجنوبي من اقليم البحر الأحمر... ان التعاون العربي الفعّال في إقليم البحر الأحمر ضروري للحفاظ على المصالح والأهداف العربية».
(افتتاح اجتماع مجلس الأعمال المصري الأردني ـ عمان، ٢١ حزيران ١٩٨٦).

.....

★ «يجب تعزيز مفهوم الدور التنموي للمؤسسات المصرفية العربية بحيث يتجاوز الدور التمويلي. فعلى هذه المؤسسات دراسة الأوضاع الاقتصادية العربية بصورة مستمرة واقتراح أساليب ومبادرات للمشاركة في إقامة المشاريع الجديدة»
(افتتاح اجتماع الهيئة العمومية لاتحاد المصارف العربية ـ عمان، ٢٢ حزيران ١٩٨٦).

.....

★ « إن الواجب يفرض علينا أن نعمل جاهدين دون كلل أو ملل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والترابط والتعاون بين شعوب دولنا (العربية والافريقية) من جهة، وبيننا جميعاً وبين مختلف شعوب دول العالم الاخرى من جهة ثانية، تحت شعار المحبة والتعاون لما فيه سعادة الانسان في هذا العالم في أيّ موقع كان، اذ أن هذا الشعار يستبعد اولئك الذين لا يرون في العلاقات، سوى تحقيق مآربهم واستخدام غيرهم للحصول على المنفعة من طرف واحد ».

★ « إن من متطلبات المسؤولية الحضارية لقادة مجتمعاتنا العربية والافريقية ضرورة إيمانهم بانسانية الإنسان كمتطلب أساسي لتحريك إمكانات الابداع والاختراع لدى شعوبنا، والايمان بقدرته على المشاركة والعطاء والتطور، إذا ما اتيحت له الظروف المناسبة ».

(الملتقى الثقافي العربي الافريقي ـ أصيلة/ المغرب، ٢٥ ـ ٢٨ آب ١٩٨٦).

.....

★ « العلاقة بين الادارة وبين التنمية الشاملة هي علاقة ديناميكية يعتمد نجاح كل طرفٍ فيها على نجاح وفاعلية الطرف الآخر ».

★ « إن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية كانت محصلة جهود موصولة بذلها القطاعان الحكومي والخاص، ضمن فلسفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سمتها الغالبة التطور المعتدل ».

★ « إن التطوير الاداري المطلوب الذي يضمن دفع عجلة التنمية لا يقتصر على اجراء تغييرات في البناء الهيكلي لجهاز الدولة بل يمتد ليشمل التعامل مع معطيات البيئة المحلية والعالمية ».

★ « يجب أن لا ننسى أن استخدام التقنيات المتقدمة ليس هدفاً بحد ذاته، فالمقصود هو تسهيل خدمة المواطنين ».

(المؤتمر الدولي العشرون للعلوم الادارية ـ عمان، ٦ أيلول ١٩٨٧).

.....

★ « حين تكون القضايامرتبطة بالانسان وكرامته التي حفظها له الباري عز وجل، فإن العمل الدؤوب والمكثف يعد ضرورة لازمة، له أولويته بغض النظر عن أية اعتبارات اخرى ترتبها طبيعة الحاجات الانسانية ».

★ « إذا كانت الإمكانات المتاحة لبعض من أقطارنا لسد العجز الناتج في الانتاج عن طريق الاستيراد قد لا تتوفر مستقبلاً لذلك فإن اهتمامنا استثنائياً لمعالجة هذه المعضلة، وتكريس الجهود لاحداث تنمية عربية شاملة للقطاع الزراعي أصبح حاجة ملحة وضرورية لأمننا القومي ومستقبل أجيالنا ».

★ لقد « أمكن للانسان الأردني أن يغير من طبيعة بلده، حتى يمكن القول بعد انجاز قناة الغور الشرقية ومشروع وادي الأردن أن الزراعة في بلدنا قد تحولت من زراعة مطرية كما كانت طوال التاريخ الى زراعة ثنائية الهيكل قوامها قطاع مطري تقليدي وقطاع مروي حديثاً يكون الأساس لاحداث تنمية ريفية متكاملة ».

★ « إن التطور الزراعي الأردني يجسد معاني ارتباط الإنسان بالأرض وتحديه لنقص الامكانات والموارد، كما يعد تعبيراً عن عملية بناء متكاملة للمجتمع والانسان ».

(ندوة التنسيق والتكامل الزراعي العربي ـ عمان، ٦ ـ ٨ أيلول ١٩٨٦).

.....

★ « إنني من المؤمنين كل الايمان بأن العقول العربية الواعية المثقفة قادرة، ان سنحت لها الفرصة، على بلورة الحلول العملية القابلة للتطبيق حتى في أحلك الظروف وأصعبها ».

★ « إن التكنولوجيا المناسبة تشكل زاوية أساسية في مستقبل الأمن الغذائي العربي ».

(افتتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ـ عمان، ٩ أيلول ١٩٨٦).

.....

★ نقع نحن « ضمن منطقة البحر المتوسط ونحن ضمن منطقة البحر الأحمر، ونحن

جزءٌ من العالم العربي، ومكونٌ أساسيٌ من بلاد الشام، ونحن على أطراف الجزيرة العربية. ونقع على طرق التجارة والحج. ولنا مع كلِّ الناس علاقات. وإن لم يأت أحدٌ إلينا سعينا اليه. ولذلك فإنَّ الحركة ليست فينا طبعاً وامتيازاً، ولكنها أيضاً مرتبطة بطريقة حياتنا ومعيشتنا، ومتصلة كل الاتصال بالمجتمعات الأقل حركةً حولنا».

★ «على الرغم من ديناميكية المجتمع الأردني، إلا أنه يسعى باستمرار لتنسيق حركته وتنظيمها بالتعليم والتثقيف وتقريب الأفكار حتى لا تتبعثر القدرات وتضيع هباءً وسدى».

★ «مهما سمت الأفكار فإنها في نهاية المطاف صائرة الى العدم ما لم تجد قنواتٍ وبرامج لتنفيذها».

(افتتاح الموسم الثقافي للمنتدى الانساني الأردني ـ عمان، ٢١ أيلول ١٩٨٦).

.....

★ «الحوار مع الشباب، هو احتكاك بالمستقبل ومحاولة لاستشرافه، والتخطيط للوصول اليه، وصوغه بأبهى الصور وعلى أرسخ المرتكزات، ليكون مستقبلاً آمناً ومحطة جديدة مجهزة بكل لوازم مواصلة الرحلة الى آفاق أرحب في مستقبل يتجدد مع مسيرة الزمان».

★ «أن من أبرز الملامح الرئيسية للحضارة العربية على مر العصور هي ميّزة التعددية، حيث تعايشت فئات عديدة في ظل إطار حضاري متسامح ساهمت كل منها في إثرائه».

★ «ما من شك في أن مجتمعنا يواجه تحديات كبيرة يتطلب حلّها جهوداً مستمرة وإخلاصاً في العمل، وصراحة مع النفس. ولنا من تجربتنا في الماضي خير درس، حيث واجهتنا ظروف صعبة استطعنا بتكاتف الجهود التغلّب عليها. لم تكن مسيرتنا سهلة، ولم ننجح في كل ما سعينا اليه، ولكن المحصلة ايجابية، والمهم هو التعلّم من أخطائنا».

(كلمة سمو ولي العهد المعظم في الكلية العسكرية الملكية ـ عمان، ٢٩ أيلول ١٩٨٦).

★ « من الواضح أن حوض البحر الأحمر قد أصبح مسرحاً للنزاع بين الدول الكبرى، حيث تسعى كل منها لتأمين الحلفاء والقواعد في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ».

★ « إن التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكن الحلول لها ممكنة، وعلينا أن نؤكد على ثقتنا بأنفسنا وأن ندعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في سبيل تشجيع الاستثمار المنتج ».

(محاضرة « الاقتصاد الأردني: تحديات وخيارات » في كلية الحرب الملكية ـ عمان، ٥ تشرين الأول ١٩٨٦).

.....

★ « التعددية... في الأصل انعكاس عن تنوع الجنس البشري في تكوينه الطبيعي وفي تطوره الفكري والمجتمعي. كما أنها سمة لازمت الإنسان منذ نشأته الأولى وأخذت ابعادها المألوفة حالياً مع نموه وتشعب نشاطاته ».

★ « لقد شهد عالمنا العربي منذ القدم بما في ذلك بلاد الشام تعدداً في العرقيات والأديان واللغات وغير ذلك، مما جعل هذه المنطقة موطناً للتفاعل البناء بين المجموعات المختلفة من دينية وعرقية ولغوية وحضارية، فكانت بذلك نموذجاً للجوانب الايجابية في التعددية ».

★ « إن لنا في الأردن ملء الأمل في أن تصبح التعددية مصدر قوة لنا، وهذا يتحقق بالنسبة للمستقبل بمساندة نظام تربوي متكامل الأبعاد صالح للمواطنين جميعاً على اختلاف انتماءاتهم ».

(ندوة التعددية في الدول العربية ـ عمان، ٢٥ تشرين الاول ١٩٨٦)

.....

★ « أننا بحاجة لسياسات تكنولوجية واضحة من شأنها تدعيم قدراتنا على استغلال المعرفة العلمية المتاحة حالياً، وتحديد التكنولوجيا المتاحة، ولخلق تكنولوجيا ملائمة ومتوافقة مع احتياجات بيئتنا ودرجات تقدمنا ومستويات التنمية في بلداننا ».

(المؤتمر التأسيسي للأكاديمية الاسلامية للعلوم ـ عمان، ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٦).

.....

★ « إننا نعيش في عصر أصبح يعرف بعصر المعلومات حيث نشأت وترعرعت تكنولوجيا المعلومات حتى أصبحت جزءاً من حياتنا وأساساً لتطورنا وتقدمنا ».

★ « إن تسارع التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات يستدعي من الدول العربية والإسلامية تكثيف تعاونها وتبادل خبراتها. إنَّ أحد السبل الهامة لإقامة مثل هذا التعاون هو إنشاء شبكة معلوماتٍ بين هذه الدول بحيث تسهل تبادل المعلومات العلمية والاقتصادية والتجارية بينها، مما يشكل بحد ذاته عاملاً معززاً للتعاون في هذه المجالات وغيرها ».

(افتتاح المؤتمر الوطني الأول للحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في الأردن ـ عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الثاني ١٩٨٦).

.....

★ « ليس من السهل تحديد مفهوم الأمن القومي، خاصة عند الحديث عن منطقة فيها عدة دول لكل منها آراء وتطلعات مختلفة حول طبيعة الخطر الداخلي أو الخارجي الذي يتهددها وسبل مواجهته ».

★ « لا شك بأن النظام الاقتصادي الجديد الذي برز في العالم العربي، مقروناً بازدياد الطلب على المواد الاستراتيجية، وخاصة النفط والأيدي العاملة، قد ادّى الى تقريب المسافات والمفاهيم بين المجتمعات والدول ».

★ « إن خط الاضطراب السياسي الذي كان يمتد من البحر الاسود الى بحر الخزر على خط الحدود بين الغرب والكتلة الشرقية قد تحول جنوباً الى الخط الذي يمتد من حوض شرقي البحر الأبيض المتوسط/ البحر الأحمر إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث تكثر النزاعات بجميع أشكالها ».

(محاضرة « الأمن القومي في آسيا العربية » ـ كلية الحرب، عمان، ٩ كانون

الاول ١٩٨٦).

.....

★ «إن الأبعاد الجغرافية والتاريخية والديمغرافية عوامل لها تأثيرها على النهج السياسي في الأردن، وتتطلب حسابات خاصة ودقيقة لئلا تكون أسباب انقسام وضعف بدل أن تكون عوامل قوة».

★ «ويحمل الأردن عبء القضية الفلسطينية ويعتبرها جزءاً من مصيره ويحدّد سياساته على هذا الأساس، وما فتىء يتحرك من أجل هذه القضية في جميع المجالات».

★ «ينطلق التحرك الأردني من سياسات الاعتدال وتقريب وجهات النظر ورأب الصدع في الكيان السياسي العربي».

★ «لقد اتسم الأردن في علاقاته الدولية مع الوقائع الثابتة والمتجددة بفكر متفتح يتوخى المرونة لمواجهة المستجدات دون التخلي عن الثوابت السياسية ووحدة المنهج».

★ «لقد من الله علينا في الأردن بنعمة الاستقرار الداخلي وتكاتف الجهود لما فيه المصلحة العامة، ويشكل هذا الاستقرار احدى الضمانات الهامة التي تكفل نجاح سياساتنا الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء».

(لقاء مفتوح مع أساتذة العلوم السياسية والادارة العامة في الجامعات ـ عمان، ١٦ كانون الأول ١٩٨٦).

.....

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في افتتاح
# ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها
# عمان
١١ كانون الثاني ١٩٨٦

أيها الاخوة والاخوات،

يطيب لي أن أرحب بكم جميعا وأود أن أشكر الاخوة من خارج الاردن الذين لبوا الدعوة للمشاركة في هذا اللقاء الهام. ان موضوع هذه الندوة حيوي لحاضر ومستقبل امتنا، إذ يبحث فرص العرب في الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمساهمة في تطويرها لخدمة تنمية امتنا وتعزيز انتماء أبنائها.

دعوني أعترف منذ البداية بانني من مؤيدي ادخال التكنولوجيا المتقدمة الى وطننا العربي، لاني اؤمن كل الايمان بما دُعي بثالوث العلم والتكنولوجيا والتنمية. فمثل هذه التكنولوجيا المتقدمة كفيل بان يجعل الحياة تضج وتزدهر في قطاعات متباينة ـ علمية واقتصادية واجتماعية. كما أن ثمة علاقة وثيقة بين التقنيات المتقدمة والابحاث العلمية الاساسية، بل إن عملية ترسيخ التقنيات المتقدمة هذه واستيعابها لتقتضي تطوير هرمية كاملة متكاملة من المؤسسات التعليمية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية وسواها. فنحن نقف هنا أمام معضلة تنظيم الحياة برمتها، والمنظومة المنشودة إنما هي أشبه بالسلسلة التي لن تتجاوز قوتها الفعالة متانة أوهى نقطة فيها. وغني عن القول ان الولوج في معمعان هذه الخواطر لا بد من أن يفضي الى مواجهة ناضجة واعية والى التثقيف الذاتي في أكثر من مضمار. وكل هذا من سمات النهضة الحقة.

وقبل أن أتطرق الى المعالم الرئيسية لهذه التقنيات المتقدمة، فاني أود أن ألقي نظرة سريعة على بعض البديهيات.

أبدأ بملاحظة مستقاة من تجارب الامم المتقدمة في مجالات العلوم والتقنيات ـ أعني أنه لن توجد تكنولوجيا متقدمة دون قاعدة علمية متطورة. فامتلاك ناصية التقنيات المتقدمة يستلزم تعزيز البحث العلمي في حقول شتى، كما يستدعي تمحيص النظام التعليمي والتربوي من ألفه إلى يائه. ويقتضي هذا أن يكون هناك تكامل وتناسق بين سياسات العلوم وسياسات استخدام التقنيات، كما يقتضي إنشاء مؤسسات خاصة تقوم بنشر الثقافة العلمية والتقنية وتعميمها. فتبسيط العلم وايصاله الى الجمهور الواسع لهو أمر في غاية الاهمية، عسى أن يمسي التفكير العلمي والتحليل الموضوعي جزءا أساسيا من ثقافة المواطن وعدته العقلية. وهذا بدوره يتطلب عناية فائقة بوسائل الاتصال والتدريب على الكتابة العلمية الرصينة.

الملاحظة الثانية مستمدة من قراءة واقعنا الراهن، وهي متعلقة بحاجتنا الماسة الى تعزيز وعينا التاريخي وإجراء الدراسات التحليلية لتجارب امتنا الماضية في العلم والتقنية، بحيث نراكم الخبرات فلا نبدأ من الصفر كلما عزمنا على المضي قدما في هذا الدرب. ولا أنسى هنا أن أكرر ما يذكرنا به دوما الصديق العلامة محمد عبد السلام من أن سبعمئة وخمسين آية من آي التنزيل العزيز هي في صميمها حث للمؤمن على التأمل في الطبيعة وظواهرها وعلى إعمال الفكر والمنطق لاستكناه خفايا الكون. فالعلم فريضة علينا أجمعين.

واهتمامنا بتراثنا العلمي ينبغي أن يرافقه اهتمام مماثل بتجارب الامم التي سبقتنا في هذا المضمار مقرونا بسعة أفق تعكسها سياسة علمية وتقنية شاملة بعيدة النظر. والشمول هنا يعني الإحاطة بكل مدلولات التنمية الرامية الى خلق مجتمع مبدع منتج وليس مستهلكا. فالقضية في نهاية المطاف إن هي إلاّ مجابهة تحديات عصرنا الحالي بتعقيداته الغفيرة والاستعداد لمواجهة أعاصير المستقبل.

الملاحظة الثالثة تتعلق بضرورة توسعنا افقيا وعموديا في ميدان العلوم والتقنيات، كي نتمكن من الارتقاء الى مستوى طموحاتنا ومن سد حاجات المجتمع، على أن

تكون الزيادة في الكم مقرونة بزيادة في الكيف. فنحن بحاجة الى تعزيز القوى البشرية العاملة في مجالات العلوم والتقنيات، والى دعم الادارة العلمية ليس فقط في رحاب الجامعات، وإنما أيضا في كل القطاعات. فالمعركة هنا هي - في جوهرها - معركة الامة ضد الجهل والتخلف. ولا يمكن النصر فيها إلاّ على المدى البعيد، وذلك بتنشئة أجيال جديدة رفيعة المستوى يبدأ تدريبها منذ نعومة الظفر. أما على المدى القريب والمتوسط، فكثير من المشكلات يمكن مواجهتها والتغلب عليها بتكافل كل القوى المعنية في وطننا، وبتعزيز أواصر التعاون بين بلدان الجنوب والشمال على السواء. ومن الضروري أن يزداد التزام الحكومات العربية على الفور بدعم العلوم والتقنيات ماديا ومعنويا، وأن تصبح السياسة العلمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التخطيط التنموي والاقتصادي. فأولويات العلم والتقنية يجب ألاّ تقل عن أولويات الدفاع والأمن القومي. واستنفار القوى ينبغي أن يشمل كل القطاعات، إذ أن التسارع المرعب في تطور العلوم والتقنيات إنّما يمس كل جانب من جوانب الحياة، كما أن تناقص الفجوة التدريجي بين العلم والتقنية يجعل اهتمامنا بالبحث العلمي الاساسي أمرا محتما.

إن السياسة العلمية تستلزم - فيما تستلزمه - تحديد الاهداف من وراء تطوير علوم وتقنيات معينة. وإدخال التقنيات المتقدمة لا بد في النهاية من أن يتواءم مع طموحاتنا العامة من حيث أن نحيا ونموت بكرامة، وان نعتمد على الذات، وأن نعرف كيف ندافع عن مصالحنا وحقوقنا المشروعة في هذا العالم المتضارب.

**أيها الاخوة،**

أي تقنيات متقدمة، إذن، يجب أن نطور؟

هنالك أولا تكنولوجيا التعليم، بكل ما يعنيه ذلك من استخدام الاساليب الناجعة في قضايا التربية والتعليم التي تهدف في النهاية الى تدريبنا على التفكير المثمر الخلاق وعلى توسيع سعة أدمغتنا. ولا يخفى أن لهذه التكنولوجيا علاقات متشعبة مع فروع كثيرة من فروع المعرفة، كعلم الدماغ والذكاء الاصطناعي وعلم النفس السلوكي والمنطق الرمزي وعلم الدراسات البشرية واللسانيات وعلم الحاسوب

(الكمبيوتر). فنحن نريد أن نمارس التفكير المبدع من خلال التكنولوجيا المتجددة كي نبلغ ذرى لم نسبق اليها وكي نبتكر نظاما تعليميا راقيا يتسم بآليات التصحيح الذاتي إن جاز التعبير. ... من هنا نبدأ، ومن ثم يكون ما يكون.

والحاسوب محوري أيضا في ضرب آخر من التقنيات المتقدمة ـ أعني وسائل الاتصال التي لا مندوحة عن تطويرها إذا ما أردنا الانعتاق من قيود الدول الكبرى وتعميم الثقافة العلمية وتطبيق خطط التنمية بشكل فعال. وهذا الضرب تربطه وشائج القربى مع تقنيات وعلوم اخرى، منها الالكترونيات بشتى فروعها وعلوم الفضاء. والعناية بوسائل الاتصال لا بد منها في عالم تتسارع فيه الاحداث بلا هوادة وتتغير معالمه الرئيسية دون سابق إنذار. فعصرنا عصر ثورة المعلومات وما اليها.

إن تعزيز القدرات العربية في حقل المعلوماتيات يتطلب تعاونا أوسع بين الدول العربية، كما يتطلب تعاونا أوسع فيما بين دول الجنوب لتبادل الخبرات والتجارب وتطوير القدرات الوطنية بالتعاون مع دول الشمال المتقدمة. وأود أن أُشير هنا الى مشروع مقترح يجري بحثه بين الحكومة الاردنية وبين المكتب الحكومي للمعلوماتيات (IBI) لانشاء مركز متخصص في الاردن للمعلوماتيات، بحيث يُمكِّنُ الباحثين ومستخدمي المعلومات من الحصول عليها من مصادرها في الداخل والخارج بسهولة.

والنمط الثالث من التقنيات المتقدمة التي آمل أن يسارع الوطن العربي الى تلقفه بكل جوانحه وجوارحه هو مجال التقنية الحيوية التي تعد الساعة بالمساعدة في إيجاد الحلول لثلاث من معضلات الانسانية الكبرى: الجوع والمرض ونقص الطاقة. وإذا نأينا عن الاساطير وقصص الخيال العلمي، فان الحقائق الثابتة لا تني تؤشر الى إمكانية إستخدام التقنية الحيوية لتثوير الابحاث العلمية في الزراعة والطاقة والصحة والغذاء. ومبعث اهتمامنا بهذه التقنية انما هو نفس مبعث اهتمامنا بقضايا كبرى من قبيل الامن الغذائي والصحي لامتنا وتوفير الطاقة من مصادر تقليدية وغير تقليدية وتحسين الزراعة ومحاربة التصحر وما الى ذلك... مرة اخرى نستشف العرى الوثيقة بين هذه التقنية المتقدمة وفروع متعددة من العلوم والتقنيات التي من شأنها أن تسبب وثبة شاملة في كل صغيرة وكبيرة.

اما الضرب الرابع من التقنيات المتقدمة التي أرى أن يتبناه وطننا فهو المتعلق بعلوم المواد. وهذه تشمل ما لا يعد أو يحصر من التقنيات، مثل تقنيات أشباه الموصلات التي تضرب جذورها في فيزياء الحالة الصلبة وسواها. فهي تحتاج الى كفاءات علمية عالية بالاضافة الى المهندسين والفنيين.

واضح، إذن، أن ما يبدو تقنيات محدودة العدد إنّما يشمل في الواقع مئات التقنيات الصغيرة والكبيرة، عدا عن علوم متشعبة، وقبل أن نغرق في بحار الجدل الكلامي الذي لا طائل تحته ونهدر الطاقات على تشييد قصور في الهواء، فاني آمل أن نشرع في تنفيذ بعض ما نحلم به في هذا الصدد على صورة شبكات دينامية متطورة في أرجاء وطننا كافة، حتى إذا ما شبت عن الطوق دمجناها في مراكز عملية وتقنية على أرفع مستوى ممكن.

**أيها الاخوة،**

ولا أنسى أن أُنَوِّه هنا بالمراكز الدولية في هذه المجالات، وعلى رأسها المراكز العلمية المرموقة في تريستا ـ إبتداء من المركز الدولي للفيزياء النظرية الذي ما فتئت أنشطته تتنوع وتتفرع حتى باتت تضم الجمّ الغفير من فروع العلوم البحته والتطبيقية، وعبورا بمراكز التقنية الحيوية، وانتهاء بمرفق إشعاع السنكرترون الذي من المتوقع أن يجهز لاستقبال الباحثين والدارسين في غضون ست أو سبع سنين من الآن.

إن التحديات لكبيرة والآمال لعريضة، لكننا امة تتدفق حيوية. فأرجو ان يلتزم وطننا العربي بسياسات علمية وتقنية متطورة تَبذَل لأجلها التضحيات الجمة ويشجع وفقها علماء الامة وباحثوها.

وفقنا الله لما فيه خير امتنا.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
## في افتتاح
## مؤتمر اسرائيل والعلاقات الامريكية
## الاسرائيلية في جامعة اليرموك
## عمان
١٢ كانون الثاني ١٩٨٦

**الأخوة والأخوات المشاركون في المؤتمر**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

انه ليسعدني غاية السرور أن يكون لي مثل هذا اللقاء مع صفوة خيرة من المفكرين والباحثين المشاركين في هذا المؤتمر الاكاديمي الذي ينظمة مركز الدراسات العبرية في جامعة اليرموك. وانتهز هذه الفرصة لأوجه التحية الى جميع الأخوة والزملاء ممن وفدوا الينا من المؤسسات العربية للمشاركة في هذا اللقاء العلمي الهام. كما اوجه تحية خاصة الى الضيوف الذين قدموا الينا من دول اجنبية وصديقة ليساهموا بأبحاثهم ودراساتهم ومناقشاتهم في إثراء هذا المؤتمر الاكاديمي وإغنائه.

**أيها الأخوة والزملاء**

كان قدر هذه المنطقة ان تشهد غبنا وظلما لم يخبره العالم في المنظور من تاريخه الحديث. فمنذ بداية الحركة الاستيطانية الصهيونية أخذ اشقاؤنا في فلسطين يتعرضون الى الاجراءات والممارسات المتتابعة التي امتهنت أبسط حقوقهم الطبيعية المشروعة. ووضعت هذه الحركة نصب عينيها منذ البداية تهويد فلسطين ارضا وشعبا. وسعت جاهدة عبر آلتها العسكرية الى اقتلاع المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم ونزع ملكية هذه الاراضي من ايديهم ونقلها الى ايدي المستوطنين الجدد مستعملة في ذلك مختلف الطرق الملتوية واساليب القمع والارهاب. ولم تتوقف

الحركة الصهيونية عند هذا الحد، وانما قامت بتنظيم عملية جلب المهاجرين اليهود من جميع انحاء العالم وتوطينهم في فلسطين واخذت تستخدم العديد من هؤلاء المهاجرين في بناء المؤسسات الانتاجية والاستهلاكية والاتحادات العمالية والمهنية للاسراع في تهويد اقتصاد البلد وعملية الانتاج فيه. وهذا كله بهدف القضاء على مجالات العمل امام اهل البلد الاصليين لارغامهم في النهاية على مغادرة اراضيهم والرحيل عنها. ان اطماع الحركة الصهيونية لا تقف عند حد معين. فمنذ ظهورها وهي تتطلع الى مد سيطرتها على مزيد من الاراضي العربية والهيمنة على مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية. ولذا فقد قامت بتحويل مجرى نهر الاردن وحاولت استغلال قناة السويس واخذت تطالب بنصيب من مياه نهري النيل والليطاني. كما امتدت اطماعها الى الثروة البترولية العربية وحاولت السيطرة على طريق التجارة الخارجية بين الشرق والغرب وتحويل اسرائيل الى مركز للصناعة والمال والخدمات بالنسبة الى المنطقة باسرها.

وقد سعت اسرائيل في اعقاب احتلالها للاراضي العربية عام ١٩٦٧ الى تحويلها الى سوق استهلاكية تضم ما لا يقل عن مليون ونصف المليون مستهلك جديد وتوفر أيدٍ عاملة رخيصة تلبي متطلبات الصناعة الاسرائيلية. وساهم هذا في توسيع بنيتها الصناعية والانتاجية وبالتالي جعلها تتطلع الى المزيد من التوسع الاقتصادي وفتح اسواق جديدة.

والمتتبع لاحوال الضفة الغربية وقطاع غزة ـ على سبيل المثال ـ يلاحظ حدوث كثافة استيطانية صهيونية متزايدة وتغييرات ديموغرافية وجغرافية واسعة. وقد ادى هذا الى تغيير الكثير من معالم مدنها وقراها كما هو عليه الحال بالنسبة لمدينة بيت المقدس. كما أدت هذه السياسة الى الاستيلاء على نسبة كبيرة من الاراضي بلغت أكثر من نصف المساحة الاجمالية للضفة الغربية وحدها. وترتب على ذلك استنزاف خطير للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية التي تعتبر اهم مورد طبيعي بالنسبة لسكان المناطق المحتلة. وتبين الاحصاءات ان المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية تستهلك كمية تبلغ حوالي ٢٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا ويتوقع ان تصل الى

٥٢ مليون متر مكعب حينما تستكمل هذه المستوطنات مخططاتها الانتاجية. ويعتبر هذا بمثابة تهديد خطير للثروة الزراعية في الاراضي العربية.

وبالرغم من النشاط الهائل للعجلة الاقتصادية الاسرائيلية ، الا انه من الواضح ان اسرائيل تستمد الجزء الاكبر من الدعم المادي اللازم لتمويل توسعها الاستيطاني واجراءاتها الاقتصادية من المساعدات الامريكية وخاصة ما يسمى بالمساعدات الطارئة التي قررت الادارة الامريكية مؤخرا تقديمها لاسرائيل عن العامين ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ في اطار سياسة دعم الاقتصاد الاسرائيلي ومنعه من الانهيار. وقد بلغ اجمالي المساعدات التي قدمتها الادارة الامريكية الى اسرائيل منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ حتى منتصف العام الماضي ٣١ مليار دولار. وهكذا نجد ان العلاقات الامريكية الاسرائيلية في السنوات الاخيرة قد بلغت مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه العلاقات. ولعل من اهم التطورات الاخيرة في مجال هذه العلاقات اتفاقية التعاون الاستراتيجي واتفاقية التبادل التجاري الحر، واللتان ستؤديان الى ارتباط اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية ارتباطا عضويا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد ذكر رئيس المكتب التجاري الاسرائيلي ـ الامريكي في حديث له عن اتفاقية التبادل التجاري الحر نشرته جريدة معاريف في عددها الصادر في ٢٦ تموز عام ١٩٨٥ بأن « هذه الاتفاقية التي بدأ مفعولها اعتبارا من مطلع شهر أيلول ١٩٨٥ سوف تؤدي الى تحويل اسرائيل إلى الولاية الامريكية الحادية والخمسين ».

**أيها الاخوة والزملاء،**

ان لفلسطين وبيت المقدس مكانة راسخة في الضمير العربي بشكل عام والضمير الاردني بشكل خاص. فالاردن منذ اندلاع خطر الغزو الصهيوني لم يبخل بعطاء أو تضحية من أجل حماية الأهل غربي النهر والذود عن ممتلكاتهم ودرء الخطر عنهم. وفي الوقت الذي أبدى الاردن فيه منذ البداية استعداده للتوصل الى تسوية شاملة بالطرق السلمية العادلة والمشرفة، الا ان هذا لم يجعله يقف لحظة واحدة مكتوف الايدي حينما تعرضت فلسطين للخطر وأضحت مسرحا للاعتداءات الصهيونية. وأحداث عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ خير شاهد على ذلك. فالاردن لم يتردد ولم يهن

أمام التحديات واقتحم أتون المعارك ملبيا نداء الاشقاء في فلسطين ومدافعا عن الارض الطيبة والثرى المقدس بكل ما ملكت يداه.

ولم يكن الموقف هذا جديدا على الاردن وقيادته، فمنذ قيام الثورة العربية الكبرى وفلسطين قضيتها المصيرية الاولى. لقد أعلن الشريف الحسين بن علي، أبو الثورة العربية، ان الخطر الصهيوني لا يهدد عروبة فلسطين وحدها فحسب وانما يمتد تهديده ليشمل الأمة العربية بأسرها. وكان أول من دعا الى منح الشعب العربي الفلسطيني حق تقرير مصيره في ارضه ووطنه. وها هو - رحمه الله - يرقد في ضريحه الى جوار المسجد الاقصى في القدس الشريف بعد ان سجل أنصع الصفحات في دفاعه عن الحق العربي المهدور ودفع عرشه وحياته ثمنا لمبادئه التي ظل وفيا لها حتى رمقه الأخير.

ولم يكن فيصل الاول بأقل من والده اخلاصا ووفاء لفلسطين. لقد حاول العديد من ساسة الدول الكبرى اقناعه في اعقاب مؤتمر سان ريمو بقبول فكرة انشاء وطن قومي لليهود. وكان موقفه ثابتا وحاسما تماما كما ورد في حديثه الذي نشرته **الكنانة** (عدد ٢٩١ في ٢٣ حزيران عام ١٩٢٠): «فلسطين جزء من المملكة السورية ولا يمكن التفاهم حولها الا بالتخلي عن فكرة الوطن القومي لليهود وهجرتهم اليها مع ضمان حقوق اليهود الوطنية المدنية والدينية».

أما الملك عبد الله بن الحسين فالبرغم من انه كان يعي قوة الخصم وتفوقه عددا وتدريبا وتسليحا الا انه لم يتردد لحظة واحدة في دخول الحرب الى جانب الاشقاء الفلسطينيين واستطاع ببسالة قواته وحنكته وبعد نظره ان يحمي جزءا غاليا من فلسطين، الضفة الغربية للاردن، من الوقوع تحت الاحتلال الصهيوني.

وكان عبد الله بن الحسين - رحمه الله - داعية وحدة، وفلسطين دائما كانت جزءا غاليا يتصدر مشاريعه الوحدوية. وفي محاولة اخيرة منه في ايار عام ١٩٤٨، لانقاذ المنطقة من مآسي الحرب دعا الملك عبد الله الى اقامة مملكة عربية تضم الاردن وفلسطين ويتمتع فيها اليهود الوطنيون بكامل حكمهم الذاتي. ولكن الدعوة للحرب كانت مسيطرة على الآخرين. ومن سخرية الاقدار ان يختلف الوضع الآن

فيصبح الحديث عن حكم ذاتي موجها لا لليهود وانما للعرب الفلسطينيين.

وقد قام الملك الحسين المعظم بدوره يبذل جهوده المتفانية لاسترجاع الحقوق العربية المغتصبة ولحمل المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته والقيام بدور فعال لانهاء الاحتلال الاسرائيلي. وقد عمل الاردن بكل طاقاته لتوحيد الصف العربي، ويشكل التعاون الاردني الفلسطيني ركنا اساسيا في هذه الجهود. كما أبدى الاردن تحت قيادته اهتماما متواصلا بالمحافظة على الهوية العربية للارض وللأهل على حد سواء في المناطق العربية المحتلة. ولم يبخل الاردن رغم شح موارده في تقديم الدعم السخي لتثبيت صمود الاهل هناك.

**أيها الأخوة والزملاء،**

ان ايجاد حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي يبتديء بالاعتراف بالحقوق المشروعة للانسان في الاراضي العربية المحتلة. فحق تقرير المصير الذي كفلته جميع العهود والمواثيق الدولية ما زال محظورا ومحرما على عرب فلسطين. فبالرغم من إقرار الجمعية العامة للامم المتحدة لهذا الحق الانساني نرى اسرائيل والى جانبها ـ بكل اسف ـ الولايات المتحدة الامريكية يضنان على الفلسطينيين بممارسة هذا الحق المشروع. ولن يقوم الحل العملي للصراع العربي الاسرائيلي الا على حصول الشعب الفلسطيني على حقه الكامل في تقرير مصيره على ارضه العربية الفلسطينية.. ان على اسرائيل ان تستجيب لقرارات الامم المتحدة فتنسحب من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ مقابل تأمين سلام عادل ودائم لجميع شعوب المنطقة.

**الأخوة المشاركون في المؤتمر،**

مرة ثانية يسرني أن أرحب بكم في بلدكم الاردن متمنيا لمؤتمركم هذا كل نجاح وتوفيق آملا ان يحقق الاهداف التي عقد من اجلها.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

كلمة

صاحب السمو الملكى الأمير حسن ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة القمر الصناعى العربى وافاق تنمية الثقافة القومية

٨-٩ آذار ١٩٨٦

( منتدى الفكر العربى/ عمان )

أيها الإخوةُ الأعزاء،

يسعدني أن أشارككم في افتتاح هذه الندوة التي تعقد حول موضوعٍ حيويٍ وهامّ بشأن الاستخدامات الفضلى للقمر الصناعيّ العربي في مختلف أفاق تنمية الثقافة القومية، لما في ذلك من ربط مباشر بين تقدّم التقنية العلمية الحديثة وسبل الافادة منها في تنمية الثقافة القومية، آملين في ذلك تقوية الروابط الانسانية بين أبناء الأمة الواحدة وتعميق الوعي القومي لديهم.

وفيما نصبو لتحقيق هذه الأهداف، يظل نصب أعيننا نماء التفكير العقلاني وغرس القيم الايجابية لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية، مع الحفاظ على المميزات الأصيلة لحضارتنا العربية والاسلامية.

وأود هنا أن أشارككم بعض الأفكار حول الابعاد المختلفة لاستخدامات القمر العربي كوسطٍ تقنيٍ فعّالٍ في نقل المعلومات بمفهومها العام.

أودُّ أنْ أشير في البداية الى أنَّ فكرة القمر العربي كانت قد برزت قبل عقدٍ من الزمان إثر الإدراك لأهمية الاتصالات الفضائية في توفير الخدمات العامة والخاصة وإدراكاً لأثر ذلك كله على حياة الافراد والمجتمعات. فتم إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية المعروفة بعربسات عام ١٩٧٦ في اطار جامعة الدولة

العربية للعمل على توفير واستثمار قطاع فضائي عربي يخدم مجموعة الدول العربية وفقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المعمول بها عربياً وعالمياً.

وتمَّ بذلك إطلاق القمر العربي الأول في أوائل عام ألفٍ وتسعمائةٍ وخمسةٍ وثمانين ١٩٨٥. وكما تعلمون فقد واجه هذا القمر مشكلاتٍ فنيةً صعبةً منذ البداية، فأطلق لاحقاً له القمر الثاني الاحتياط، الذي يعمل حالياً قمراً أصيلاً بعد إعادة ترتيبٍ لوضع القمر الأول قمراً إحتياطاً. ويعمل القمر الثاني حالياً بنجاحٍ طيب.

واذ نتذكر هنا بأنَّ فترة حياة القمر الاعتيادي تقدر بحوالي سبع الى عشر ٧ - ١٠ سنوات ندرك أنه يجدر بنا حسن استغلال هذه التقنية المتوفرة لنا وهي تعمل بكامل طاقاتها ضمن فترة الحياة المرصودة لها.

وقد كانت الدول العربية، ممثلةً عند تأسيس هذا الجهد المميز بوزارات الاعلام فيها، تحاول ابراز هذا المشروع بحيث يحقق هدفين رئيسين:

**أولهما:** نقل المعرفة التقنية في علوم وتكنولوجيا الاتصالات الفضائية الى الوطن العربي.

**وثانيهما:** ايجاد وسيلة حديثة لربط الاعلام العربي ربطاً شاملاً يحقق تنسيقاً قومياً على مستوىً عالٍ في هذا المجال.

وللقمر العربي هذا قدرات كبيرة لا يستغل منها حالياً الا الضئيل، فعلاوةً على توفر العديد من القنوات لخدمة الحركة الهاتفية، تتوفر لديه قدرات أخرى من قنوات الارسال التلفازي للاغراض الأقليمية العربية والقطرية والمحلية. فلا تزال القنوات التلفازية والتي تقدر تكاليفها بحوالي خمسة ٢٥٪ من تكاليف القمر شبه مشلولة، ولابد من تدبر الأمر لاستغلالها في تقديم الخدمات المنشودة.

وغنيٌّ عن القول أنَّ الاستغلال الأفضل لخدمات القمر العربي يتطلب أساساً من الدول العربية المساهمة الجادة استكمال الاجزاء الارضية المرتبطة بهذا المشروع من محطاتٍ أرضيةٍ مناسبةٍ للاتصال مع القمر وبناء الشبكات الارضية التي نسمح بنقل المعلومات من والى هذه المحطات.

وسيؤدي عدم الايفاء بهذه المتطلبات من قبل جميع الدول العربية التي التزمت أساساً بهذا المشروع الى ارتفاع تكاليف الاجرة للدول التي تستخدمه حالياً. اذ أن أي حسابٍ للجدوى الاقتصادية للمشروع، يأخذ في الاعتبار الكلفة الاساسية للقمر ذاته وهي كلفة قائمة سواء استغل القمر جزئياً أو كلياً. ومن هنا يتوجب على الدول العربية جمعاء السير معاً في تنفيذ شبكاتها الأرضية لاستكمال هذا المشروع الحيويّ.

أيها الإخوة،

إنَّ اعتماد القمر العربي كوسطٍ اقليمي للمعلومات يعزز من الترابط القومي كما يساهم في تطوير الخبرة العربية التقنية في هذا المجال وبالتالي يسهل نقل هذه التكنولوجيا ومرافقاتها الاخرى الى الوسط العربي.

ويعتبر القمر العربي من وجهة نظرِ أساسيةٍ وسطاً إتصالياً يخدم المناطق الريفية من خلال الخدمات المناطة به والمبرمجة له. ولعلَّ تقدم تقنية المحطات الارضية الحديثة في صغر الحجم وتدني الكلفة ييسر لنا في العالم العربي بناء شبكة اتصالاتٍ أرضيةٍ تغطي مدننا وأريافنا وتعمم فيها مختلف الخدمات الاتصالية الحديثة.

من هنا يمكن للقمر العربي أن يفتح آفاقاً جديدةً من الخدمات للمستخدمين مروراً بالهيئات الرسمية كمؤسسات الاتصالات والاذاعة والتلفزيون، والهيئات التجارية، والمؤسسات العلمية والثقافية، وانتهاءً بالبيت العادي. وفي ذلك يخدم هذا المشروع تكامل شبكات الاتصالات العربية لتحقيق العديد من الاهداف الهامة، ومنها:

١- تبادل المواد الاعلامية لإثراء الخدمات التلفزيونية والاذاعية والاخبارية.
٢- تراسل البيانات من خدمات برقٍ وبريدٍ إلكترونيٍ وغيرهما.
٣- البثُّ التعليميُّ لتوسيع التعليم العام والتخصصي الى المناطق النائية عبر شبكاتٍ تلفازيةٍ مخصصةٍ لذلك.
٤- بثُّ المواد الثقافية الواعية للكبار والصغار، وفي ذلك نتوخَّى ما يخدم اغناء

التقارب الثقافي ما بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالي السعي لخلق ثقافةٍ عربيةٍ وإسلامية مميزة.

ولعل الميزة الأهم التي يوفرها القمر العربي في انجاز تلك المهام تتمثل في مرونة حجز الأوقات المناسبة لإرسال هذه المعلومات وفي السرعة العالية لإتمام هذا الإرسال.

أما في مجال البث التعليميِّ والثقافي، فيعتبر السعي الى خلق شبكة معلوماتٍ عربيةٍ، يكون وسط نقلها الاساسي القمر العربي، أمراً هاماً يجدر تناوله بالجدية والدقة في التخطيط. فمثل هذه الشبكة قد تؤول بالتالي الى خلق ما يمكن أن يسمى «ببنك المعلومات العربي» متعدد الأطراف، بحيث نتبادل من خلاله المعلومات الثقافية العامة والعلمية المتخصصة والبيانات الاخرى في مختلف حقول المعرفة. ان انشاء مثل هذه الشبكة يتطلب بالتالي إنشاء عناصرها الارضية من محطات أرضية خاصة وخطوط الهاتف والحواسيب والأجهزة الطرفية الاخرى التي تمكننا من تبادل وخزن المعلومات بشكل يسمح باستخدامها بسلامة وسهولة. وبدون هذه الاستكمالات يظل استغلال القمر العربي ضعيفاً أو مشلولاً. وعلينا هنا أن نسعى جاهدين لتكامل هذه الشبكة الوطنية ضمن أطر فنية واقتصادية معقولة. كما يتوجب علينا وضع السياسات التنظيمية (PROTOCOLS) التي تكفل التعامل مع إمكانات مثل هذا البنك في سائر أرجاء الوطن العربي. ومثل هذه الاجراءات الاخيرة هي مسائل سياسية تنظيمية، لكنها ضرورية بالاضافة الى المتطلبات الفنية لتكوين الاطار الشامل للمشروع.

وفي هذا السياق، قد نحتاج لاعادة النظر في تكوين هذا المشروع الهام لوضع أسسٍ متجددةٍ تكفل لهذا التكوين مرونة وحرية العمل على أسسٍ اقتصادية، مع الحفاظ على الاهداف القومية التي أرسي المشروع أساساً من أجلها.

واذ تيسر لدينا استخدام تقنيةٍ حديثةٍ كهذه، فعلينا التخطيط الافضل للاستغلال الأمثل لامكاناتها الفنية. وقد تبدو الطريق واضحةً للمهندسين والفنيين في رسم بعض معالمها في تقديم الخدمات الهاتفية المباشرة على سبيل المثال. لكن تبقى

هناك معالم أخرى هامة، وعلى المفكرين والمثقفين وأهل العلم عامةً توضيح جوانبها وبخاصةٍ في التعرف على المواد الممكن بثها فيفاد منها محلياً وعربياً.

فعلى سبيل المثال، يمكن ربط أعمال مركز الانتاج السينمائيّ الأردني الذي تتوفر لديه إمكانـــات الانتاج الفني العالية المستوى بشبكة الاتصالات هذه، فيكون القمر العربي في هذا الشأن نافذةً للوصـول الى السوق العربية. وبطبيعة الحال فيمكن لهذا المركز أن يلعب دوراً حيوياً في انتاج المواد الثقافية والتعليمية والوثائقية الهادفة الى جانب المواد الترفيهية وذلك ضمن أسسٍ تجارية وتسويقيةٍ مقبولة.

أيها الإخوة،

إن تزاوج التقنيات الحديثة كالحاسوب والتلفاز الملازم له مع الاقمار الصناعية بشكل عام سيؤدي حتماً الى خلق نظام اتصالاتٍ معلوماتي له اثره المباشر في البيت، والمجتمع عامة، وقد بدأت بعض الدول الصناعية تستخدم فكرة نظام البث المباشر (DIRECT BROADCASTING SYSTEM) من القمر الى البيت وبذلك يصبح التلفاز مقروناً بالحاسوب البيتيّ طـرف مركز معلوماتٍ وترفيهٍ قابلاً للبرمجة (PROGRAMMABLE INFORMATION ENTERTAINMENT CENTER). والقمر العربي من الأقمار الفريدة التي تمتلك مقوماتها الفنية امكانات جيدة لتقديم هذه الخدمة الى المجموعات السكانية المختلفة عبر شبكات الاتصالات التلفازية الجماعية (TV COMMUNITY) المعدة لهذا الغرض، وهي غير مستغلة الان في القمر العربي. ولا يزال التحدي في هذا المضمار قائماً على المستوى العالمي، وخاصة فيما يتعلق بمواد البث من مواد ثقافية ووثائقية وعلمية وغيرها.

إنَّ ما يشهده العالم الحاضر من تطورات سريعة في تقنية الاتصالات الفضائية والارضية معاً، كالتطور الحاصل في كوابل الألياف الضـوئيـة (OPTICAL FIBER CABLES) مثلا، سيكون له كبير الأثر في تطوير الخدمات الاتصالية عبر الشبكات الارضية محليةً واقليمية. ولعلَّ التطور المرتقب في الاتصالات الفضائية بربط الاتصالات القمرية بعضها ببعض لتشكيل شبكة فضاء عالمية منسقة يضيف بعداً أخر هاماً في مشروع القمر العربي ليسهم لاحقاً كوسط نقل عالمي بالاضافة الى صفته الاقليمية.

وتنعكس هذه التطورات كلها في توسيع رقعة الخدمات الاتصالية والزيادة في سرعة نقلها الى المستخدمين كالمؤسسات والهيئات الرسمية والبيت الاعتيادي. وقد يذهب البعض فيسمي بيت المستقبل على ضوء هذه التطورات «البيت المسلك» (WIRED HOUSEHOLD)، بيتاً تسود أدوات التقنية الحديثة جميع أرجائه. ولأنَّ البيت هو عماد المجتمع، نرى أنَّ هناك مسؤوليةً عظمى ملقاةً على عاتق ناشري العلم والثقافة عبر هذه الشبكات الاتصالية لنقل المفيد النافع متوخين في ذلك الحفاظ على سماتنا الحضارية المستمدة من تراثنا العربي والاسلامي.

وبقدر ما ننظر مثلاً الى التلفاز كوسيلة نقلٍ فعالةٍ لبرامج التعليم والثقافة والترفيه، يجب أن نحرص على تلافي أو تقليص الاثار السلبية الناجمة عن الاستخدام غير المنظم لهذه الوسائل. فقد أصبح الإدمان على الجلوس أمام شاشة التلفاز يشكل ظاهرةً سلبيةً تستدعي الدراسة الجادة لتبيان آثارها الاجتماعية والنفسية على المشاهدين من صغارٍ وكبار.

وهناك أمر آخر يجب التنبه إليه في نقل المواد الثقافية والفكرية خاصة. فمن المسلم به أنَّ الصورة التلفزيونية لها تأثير أقوى من الكلمة المطبوعة. واذ نعي بأنَّ قلة. من الناس تدير وتنظم هذا الوسط الاتصالي، يجب ان نخطط بقدرٍ أكبر لخلق ثقافةٍ موحدةٍ خلاقةٍ لا ثقافةٍ موحدةٍ ساذجة، وذلك من خلال التحكم الهادف في مواد البرامج التي تبث عبر هذا الوسط.

إذن فالمطلوب هو اعداد برامج متوازنةٍ، سواء كانت بقصد الترفيه أو التثقيف، تتيح للفرد العادي إنماء الفكر الفردي المبدع بأكبر قدرٍ من الاستقلالية ضمن القيم الاجتماعية التي ترسم المعالم الحضارية الاساسية للمجتمع الذي نعيش فيه. ويؤمل بالتالي أن تسهم مثل هذه البرامج في التقريب ما بين أبناء الأمة الواحدة للعمل معاً نحو بناء الحياة الأفضل.

أيها الإخوة،

آمل صادقاً الا يغيب عن بال العلماء والمفكرين المختصين الذين يتوقون لاستخدام هذه الاوساط التقنية من الاتصالات الحرص على الاستخدام الامثل لها

مستوعبين في ذلك الأسس الحضارية والاخلاقية المتأصلة في مجتمعنا العربي والتي نتعامل من خلالها تعاملاً طيباً كأفرادٍ ومجتمعات.

وفي الختام، أتمنى لهذه الندوة كل التوفيق، وأتطلع بالشوق الى حصيلة أعمالها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

# كلمة

## حضرة صاحب السمو الملكى الأمير حسن ولي العهد

## في افتتاح الدورة التاسعة عشرة لمجلس اتحاد الجامعات العربية

## عمان ١٦/٣/١٩٨٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

**الأساتذةُ الأجلاَّء أعضاء مجلس الاتحاد،**

**السيداتُ والسادةُ الأفاضل،**

يسعدني ـ في مفتتح الدورة التاسعة عشرة لمجلس اتحاد الجامعات العربية ـ أن أحييكم أطيب التحية وأزكاها، وأن أعرب عن صادق الترحيب بمن تكلف منكم مشقة السفر، وسعى الى لقاء الإخوة واجتماع الصحب، في زمنٍ تباعد فيه القريب، وتناكر الصديق، وآقتتل الأهل، وتشتت الشمل، حتى كاد يتمزق فيه كلُّ شيء. فصار اللقاء مطلباً فكرياً ونفسياً، عسى أن ينبثق من خلاله بصيص نورٍ بين غياهب هذه الظلمات الحالكات، وعسى أن تقال فيه كلمة حق، ويبرز فيه موقف صدق، وتقوم فيه مراجعة للنفس، تكشف مواطن الخلل، وتصحح ما يحتاج الى تصحيح.

أيها الإخوة الكرام

إنّ الجامعات هي دعائم بناء الأمة: فمنها ينطلق جمهرة المعلمين الى مراحل التعليم المختلفة، ليعدوا الناشئة، ويبنوا الأجيال، ويصوغوا العقول، ويثقفوا النفوس، ويحكموا بناء الانسان، الذي هو أساس بناء الأمة. ومنها تنطلق جحافل العاملين في ميادين الحياة المختلفة، عاماً بعد عام، يسيرّون دفّتها، ويصرفّون أمورها، ويستنبطون كوامن الخير والخصب فيها. ومنها يتخرج أفواج القادة والزعماء، ومواكب المفكرين والأدباء والفنانين. وفيها يستقر العلماء وسدنة البحث

العلمي الذين يطورون الحياة، ويوسعون آفاقها، ويعمقون أغوارها، ويرقون بها في معارج الحضارة جيلاً بعد جيل. لذلك كله، كان لا بد للجامعات من أن تكون مناراتٍ للرأي الحر، وللكلمة الصريحة الصادقة. وكل خللٍ يصيب الجامعة في داخلها، أو يلحق بصلاتها بمجتمعها ـ مهما تكن بداياته صغيرة، ومهما يكن مظهره ضئيلاً ـ إنما هو خلل سيتضخم مع السنين، فينخر في الأجيال المتخرجة، حتى يشمل مناحي الحياة كلها.

**أيها السيدات والسادة،**

من أجل هذا كله، كانت عنايتي المتواصلة بالتعليم عامة، وبالجامعات خاصة. فلم افتر عن المناداة بضرورة تأصيل النظام التعليمي في جميع مراحله في بلادنا، وبضرورة مراجعة ما هو قائم منه مراجعةً شاملة من الجذور، لا تكتفي بالملامسة الظاهرية، ولا بترقيع الأجزاء والفروع. ولطالما طالبت ـ في سبيل تحقيق ذلك ـ بأربعة أمور تتفاوت في قيمتها:

**أولها:** رسم معالم نموذج نفسيٍ للتربية والتعليم في جميع المراحل، نضعه نصب أعيننا، ونستمد منه الأهداف والأصول، ونقيس عليه تطبيقاتنا التعليمية، لنعرف مدى ملاءمتها لهذا الأصل النموذج. إن هذا النموذج النفسي هو الذي يجسم لنا الأفكار النظرية، والتصورات العامة التي نريد أن نصوغ على مثالها أجيالنا القادمة. وليس من شكٍ في أن هذا النموذج لن يكون قالباً صلباً نقسر في داخله الأفراد قسراً، ونصبهم فيه ليكونوا نسخاً متكررة. وإنما هو إطار عام، فيه من المرونة والحركة ما يوفر الجمع السليم بين الوحدة والتنوع معاً، وما يراعي الخصائص الثابتة المشتركة للأمة على اختلاف أجيالها وتعاقب عصورها، وفي الوقت نفسه يراعي الصفات والطبائع المتغيرة التي تختلف من فردٍ الى فرد. هذا النموذج النفسي هو الذي سيكون أشبه بالنبراس الذي يضيء نوره معالم الأصالة في تعليمنا، فنعرف الزائف من الحقيقيّ، والدخيل من الأصيل، والمتغير من الثابتْ.

والأمر الثاني: وضع سياسةٍ تعليمية، تقوم على مراجعةٍ شاملةٍ لما هو قائم، وتستهدي بالنموذج النفسي الذي رسمناه، بحيث تكون أشبه شيء بالوسائل

والأساليب التي تتحقَّق بها صورة ذلك النموذج، وتبرز من خلالها جلية متكاملة. وكثير من المراجعات التي كنا نقوم بها خلال تاريخ التعليم الحديث في بلادنا العربية والإسلامية كانت جزئية محدودة، تحصر نفسها في فروع متفرقة، وتقصر دون النظرة الكلية المتكاملة، حتى كثر الترقيع في ثوب التعليم، فأصبح لا يحتمل المزيد منه، بل صار يحتاج الى تغيير كامل، واستبدال ثوب جديد بالثوب البالي. وأي تغيير جديد ـ ولو كان كلياً كاملاً ـ سيظل رداؤه غريباً عن أجسادنا، غير ملائم لمتطلبات أذواقنا وحاجاتنا، اذا حدث ـ كما كان يحدث في السابق ـ بمعزل عن النموذج النفسي الذي أشرت اليه، لأنه سيكون استمراراً في الخبط في الظلام، والتيه في المجهول، والتقليد لما لا يناسبنا. ونستطيع أن نضرب على ذلك أمثلة متعددة من: المناهج، أو الكتب الدراسية، أو المعلم واعداده، فهي كلها وسائل لا يستقيم أمرها على ما نرجو إلا اذا جاءت مستمدة من «نموذج نفسي» واضح، محققةً له. اما المحاولات المستمرة لتغييرها، أو اصلاحها كما نحب دائماً أن نقول، فهي محاولات غير مجدية اذا لم تكن أمامها أهداف محددة منصوبة تسعى الى تحقيقها بوعي على الحقيقة الكلية المتكاملة للنموذج النفسيّ. ومن هذه الوسائل ـ بالاضافة الى الكتب والمناهج والمعلم ـ النظام التعليمي بما يتضمنه من خطط دراسية. فهذا النظام التعليمي ـ في جميع مراحل التعليم، وفي قمتها المرحلة الجامعية ـ إنما هو الهيكل أو الاطار الخارجي الذي لا قيمة له اذا لم يكن له مضمون أو محتوى داخلي، هو الأهداف التعليمية أو الفلسفة التربوية. وهذا المضمون أو المحتوى من الأهداف التعليمية والفلسفة التربوية إنما تستمدها الأمة من طبيعة حياتها ومقومات أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك كان كل مستعير لأيّ نظام تعليمي واقفاً في أحد موقفين، لا يجتمعان، ولا ثالث لهما. أما الموقف الاول فهو أنّ المستعير يأخذ هذا النظام التعليميَّ، أي الهيكل الخارجي، مفرغاً من مضمونه، خالياً من فلسفته التعليمية، معزولاً عن طبيعة الحياة ومقومات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أملت تلك الفلسفة والأهداف. وإما أن يأخذ المستعير هذا الهيكل الخارجيَّ ويأخذ معه مضمونه من الفلسفة التربوية، ومعها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي انبثقتْ عنها تلك الأهداف والفلسفة. واذا كان هذا الموقف الثاني مستحيلاً لأنه لا

يمكن نقل أوضاع اجتماعية واقتصادية من بيئة وغرسها في بيئة مغايرة، وكذلك لا يجوز فرض فلسفة وأهداف تربوية منبثقة من تلك الأوضاع، وتركيبها على أوضاع أخرى مختلفة. فلم يبق اذن الا الموقف الأول، وهو استعارة هيكل خارجي مفرغ من مضمونه، بعيد عن قواعده الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا يظل المستعير يدور حول نفسه في دوامة الفراغ، كلما ظن أنه تقدم خطوة، رأى نفسه وقد تقهقر خطوات. ولذلك كله رأيت من المفيد أن تتألف لجنة من المهتمين بالفكر التربوي والاقتصادي والاجتماعي والفلسفي، لوضع مجموعة الركائز والمنطلقات والأفكار الأساسية التي تنتهي الى رسم سياسة تعليمية متكاملة.

أما الامر الثالث الذي طالما دعوت اليه فهو أن يكون في كل جامعةٍ من جامعاتنا العربية مركز امتياز واحد على الأقل، تعرف به، ويشتهر بين العلماء والباحثين، بحيث تصبح الجامعة ـ من أجل هذا المركز ـ قبلة يقصدها الدارسون وطلبة البحث العلميّ. ويكون هذا المركز في الوقت نفسه حافزاً على الاحتفاظ بمستوى رفيع لبقية الدراسات في تلك الجامعة، يحفظ توازنها فلا تتدني عن حدٍ مقبول. ومركز الامتياز لا يكون بفخامة المباني وضخامتها وكثرتها، ولا بوفرة الأجهزة وارتفاع أثمانها وحداثة عهدها، وإنما يكون بوجود الأستاذ العالم الباحث الذي من أجله يؤم الجامعة الطلبة والباحثون والعلماء: ليلتقوا به، ويسمعوا منه، ويأخذوا عنـه، ويتتلمذوا له. ثم إنهم يواصلون رسالته من بعده، ويصبحون تلامذة مدرسته العلمية أو الفكرية، يحملون تقاليدها، ويفخرون بانتمائهم اليها وانتسابهم الى ذلك الأستاذ العالم. ومن هنا كانت عناية الجامعات بأعضاء هيئة التدريس فيها، واستقطاب البارزين الأفذاذ من مختلف أنحاء الدنيا، وتوفير كل الوسائل الممكنة لهم ليبحثوا ويبدعوا ويبتكروا. فنشأت ظاهرة هجرة العقول الجامعية. وإني لأتطلع الى اليوم الذي نعرف كلَّ جامعةٍ من جامعاتنا العربية بمركز امتياز تشتهر به، فيه من الأساتذة من يكون عاملاً من عوامل تطوير الحياة الانسانية وتقدمهـا في أحد مجالات المعرفة الانسانية سواءٌ في: العلوم، والتكنولوجيا، أو في: الأداب والفنون.

وأما الأمر الرابع، وهو الأخير، فإنه وجوب قيام تعاون وثيق بين جامعاتنا

العربية في وطننا الكبير، وكذلك بين جامعات كلّ قطر وحده، على أساسٍ من خطةٍ متكاملةٍ واضحة المعالم، ذات برامج تنفيذيةٍ وجداول زمنية، تشمل تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، كما تشمل وضع أسس لمشروعاتٍ مشتركةٍ من البحوث العلمية التي ينهض بها فريق متعاون من علماء جامعاتٍ عربيةٍ متعددة، بالاضافة الى فتح قنوات الاتصال بين تلك الجامعات بحيث يستطيع الدارسون من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس قضاء سنةٍ على الأقل في غير جامعتهم، للدراسة أو البحث العلميّ، تحسب لهم في جامعتهم كأنهم قضوها فيها.

أيها العلماء الأجلاء

إنّ قضايا الجامعات، وخاصةً في وطننا العربي، كثيرة، وأنتم لم تقصروا في تناولها من خلال مجلسكم، ومؤتمراتكم، وندواتكم المتخصصة، والبحوث العلمية التي تشرفون عليها. ولقد طوفت معكم تطوافاً سريعاً ببعضها مما كانت لي به عناية خاصة، وإنما أردت مشاركتكم في جانبٍ من هذه القضايا، اعتقاداً مني بقيمة أعمالكم، وادراكاً لأهمية اجتماعكم الذي أرجو أن يكون موفّقاً مسدَّد الخُطى، تأتي نتائجه محققةً لما نعلق على جامعاتنا وعلى اتّحادها من آمالٍ جسام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في افتتاح الاجتماع العاشر لمجلس محافظي
# البنك الاسلامي للتنمية

## عمان

٢٢ آذار ١٩٨٦

**أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية**
**السادة اعضاء الوفود المشاركة**
**السادة الضيوف الأكارم**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

وبعد، فانه لمن دواعي عميق سعادتي أن أُرحب بكم في وطنكم الاردن الذي يعتبر دعم خطى التضامن العربي والاسلامي إطارا مقدسا لمسيرته لا يحيد عنه. ويسرني أن أعرب لكم عن اعتزازنا في هذا البلد لاختياركم عمان مكانا لانعقاد الاجتماع العاشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية.

كما ويسعدني أن أنقل الى حضراتكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، ودعاءه لكم بالتوفيق فيما تسعون اليه من رسم خطى المستقبل للبنك الاسلامي للتنمية ونشاطاته في دعم مختلف مناحي التنمية في الدول الاسلامية، وفي تعزيز أواصر ارتباطها وتكاملها الاقتصادي.

**أيها الأخوة،**

يأتي لقاؤكم اليوم على هذه الارض التي كانت على مرّ العصور بوابة للفتوحات الاسلامية، والتي تعبق أجواؤها بذكرى مؤتة واليرموك وحطين، وعلى مرمى من

رحاب الأقصى الأسير، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، حيث تواصل الصهيونية تحدّيها للأمة الاسلامية بتنفيذ سلسلة اعتداءاتها على القدس الشريف، مستهدفة طمس معالمه الحضارية والتاريخية. إن هذه الاعتداءات ليست مقتصرة على التجاوزات الفردية وإنما هي تنفيذ لمخطط رسمي وضع وينفذ من قبل أعلى المستويات. وقد سبق للاردن أن نبّه المجتمع الدولي الى هذه الاجراءات مرارا وتكرارا.

وعلى محور آخر من محاور المخطط الاسرائيلي المبيّت، تبرز الاجراءات الاسرائيلية القمعية والاستيطانية وأساليب الضغط الاقتصادي التي تتبعها والتي باتت تمس صميم الاحتياجات الاساسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، إذ تشمل حرمانهم من حقهم في مياههم ومواردهم الطبيعية الاخرى. وتهدف الى دفعهم الى الهجرة والى تفريغ الارض من أصحابها.

وان الاردن، ومن منطلق موقعه الجغرافي والقومي، وبحكم ارتباطه التاريخي بالقضية الفلسطينية، ليرى لزاما عليه، إذ ينبّه الى خطورة الوضع الحالي للضفة الغربية وقطاع غزة وأبعاده المصيرية، أن يوضح بأن هذه الاجراءات، مهما تنوعت واخفيت اهدافها الحقيقية، إنّما تشكل خطى متواصلة ومتشابكة تستهدف تنفيذ مخطط متكامل، يتخطى حدود المكاسب الظرفية والاقليمية المحدودة الى هدف أكبر وهو طمس معالم الوجود العربي والاسلامي الضاربة جذوره في أعماق التاريخ هناك.

ولا يغيبنّ عن بالكم أن تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه، وصموده إزاء هذه الاجراءات القمعية وأزاء محاولات ربط اقتصاده بالاقتصاد الاسرائيلي وإفقاره بغرض التهجير والضم، أنما يعضده استمرار الدعم الاردني والعربي والاسلامي في مختلف صوره المادية وغير المادية.

إن لقاءكم اليوم ذو دلالات وأبعاد تتجاوز مقتضيات التعاضد الاسلامي في الجهد التنموي المشترك، لتشمل تعزيز مقدرة امتنا الاسلامية على مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه حضارتها وأمنها وتستهدف وجودها وقيمها، لذا فاننا مدعوون الى توحيد الموقف وتضافر الجهود وتقديم المزيد من العون المنتظم للأهل في

الاراضي المحتلة بما يشد أزرهم للثبات على أرضهم ويرسخ ويدعم قدراتهم الاقتصادية ومؤسساتهم الاجتماعية.

**أيها الاخوة الافاضل،**

ان نشاطات البنك الاسلامي للتنمية التي تتمحور حولها مناقشاتكم وخططكم المستقبلية قد لبّت العديد من احتياجات بلداننا الى التمويل، بما في ذلك تلبيتها لاحتياجات عدد من المجتمعات والدول الاسلامية الأقل نموا التي تعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية متردّية. ولا شك أنكم تتفقون معي في أن تقديم البنك لهذه المعونات يأتي تعبيرا عن الالتزام بمبادىء ومنهج عقيدتنا الاسلامية السمحة التي أنشىء البنك الاسلامي بمقتضاها.

وعليه، وإزاء اتخاذ صندوق النقد الدولي قرارا يقضي بحرمان دولة اسلامية محتاجة هي «السودان» من موارده وضماناته، التي تمكّن هذه الدولة من الحصول على الموارد المالية اللازمة، وبخاصة على ضوء ظروف الجفاف والمجاعة والتصحر ونقص الغذاء والحاجات الاساسية، فان البنك الاسلامي للتنمية مدعو الى اتخاذ خطوات سريعة وفعّالة بالتعاون مع المؤسسات التمويلية العربية لتعويض السودان الشقيق عن الضرر الناجم عن هذا الاجراء، ولتمكينه من تخطي ظروفه الحالية القاسية. ويسرني هنا أن أُشيد بجهود البنك الاسلامي للتنمية في تقديم المساعدات العاجلة لبعض مشاريع الاغاثة في السودان، آملا أن يتم التعاون في هذا المجال مع سائر المؤسسات التنموية الشقيقة وفق خطة مدروسة عاجلة. كما أود أن أشير الى أن تجنب تكرار مثل هذه الاوضاع القاسية في الدول الاسلامية يتطلب استراتيجية طويلة المدى تبنى على برامج تنموية مدروسة. ومما يدعو الى التفاؤل في هذا المجال هو أن رسالة البنك الاسلامي هي رسالة تنموية تكرس وتدعم مثل هذا التوجه.

ان التعاون الاسلامي في المجالات الاقتصادية ضرورة ملحة. فلئن أوضحت التحديات المصيرية، التي تواجه امتنا الاسلامية، ضرورة تعزيز التضامن الاسلامي بكافة أوجهه، فان الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تواجه غالبية الاقطار

الاسلامية، قد أبرزت التعاون الانمائي المشترك ما بين هذه الاقطار، للتغلب على المصاعب التي تعرقل نموها.

وكما تعلمون، تنعكس تلك الظروف الصعبة في بطء امتداد آثار الانتعاش الاقتصادي، الذي شهدت الدول الصناعية بداياته في العامين المنصرمين، الى الدول النامية، علاوة على استمرار الضغوط الحمائية التمييزية التي تمارسها تلك الدول حيال صادرات الدول النامية اليها. كما تنعكس في ضعف وانعزال الكيانات الاقتصادية للاقطار الاسلامية، واتسامها بالتبعية للهياكل الاكثر تطورا في الدول الصناعية.

وأمام هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تتبدى بجلاء الاهمية الفائقة لدور البنك الاسلامي للتنمية، ليس في الاسهام بتمويل البرامج التنموية للاقطار الاسلامية فحسب، وانما كذلك في سعيه نحو إشادة وتعزيز البناء المؤسسي المتكامل لنظام مصرفي ومالي يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحة، والذي من المؤمل أن يوفر القاعدة المتينة للتكامل الانمائي المشترك للاقطار الاسلامية. فانتم ولا شك تتفقون معي في أن أي نظام يستند الى تكامل رأس المال المتوفر لدى طرف ما مع عنصر العمل وغيره مما تقتضيه العملية الانتاجية لدى أطراف اخرى، إنما يعزز من إمكانية التوفيق ما بين تطلعات الدول الاسلامية المصدرة لرأس المال والرامية الى تنويع مصادر دخلها وبين احتياجات الدول الاسلامية الاخرى المفتقرة الى الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامجها التنموية.

**أيها الاخوة،**

يصادف اجتماعكم هذا مرور عشر سنوات على إنشاء البنك الاسلامي للتنمية. وإنني أود أن أغتنم هذه المناسبة لأُنوّه بالجهود المخلصة التي كانت وراء تأسيس هذا البنك وبمنجزاته خلال تلك الفترة الوجيزة من الزمن. ويسعدني أن أُعبّر لكم عن شكر الاردن على دعمكم المتواصل لجهوده التنموية. كما أود أن أعرب عن تقديري البالغ لسياسات البنك وإدارته الحكيمة اللتين مكنتاه من بلوغ مكانة مرموقة بين المؤسسات الدولية والاقليمية، ومن رفد عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في الدول الاعضاء بوسائل مباركة لا ربوية.

ومن المفيد اغتنام هذه المناسبة للوقوف وقفة موضوعية يتم من خلالها تقييم تجربة البنك خلال الفترة المنصرمة، وتدارس التغييرات العديدة التي لحقت بالمعطيات التي زامنت إنشاءه بشكل يتيح لكم إحكام رسم خططه المستقبلية لتلبية احتياجات الدول المستفيدة من نشاطاته.

ويحضرني في هذا الخصوص إقتراح يتعلق بارتياد البنك الاسلامي للتنمية مجال دعم تنموي جديد، وذلك بالتوسط في عملية انتقال رؤوس الاموال فيما بين الاقطار الاسلامية، حيث يمكن أن يستقبل البنك ودائع ادخارية من مؤسسات مالية وبنوك اسلامية قائمة في بعض الدول الاعضاء، ويتولى ايداعها لدى مؤسسات مماثلة في دول أعضاء أُخرى تحتاجها وتتولى بدورها توظيف تلك الاموال وفقا لاسس المشاركة التي تتيحها الشريعة الاسلامية في مشاريع مدروسة تعود بربح معقول على المشاركين في حلقة التعاون هذه.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن يساهم البنك في توفير المعلومات الاقتصادية والمالية المناسبة عن الدول الاسلامية بصورة تساعد على استكشاف فرص التعاون والاستثمار والتجارة فيما بينها. ومن الممكن إقامة شبكة من مراكز الابحاث وبنوك المعلومات في الدول الاعضاء لخدمة هذه الاهداف. وقد تساعد امكانيات منظومة الاقمار الصناعية العربية «عرب سات» على تسهيل إقامة مثل هذه الشبكة، وهو أمر آمل أن تتم دراسته بصورة دقيقة وافية.

## أيها الاخوة،

قبل بضعة أسابيع ترأست بعثة من رجال الاقتصاد والمال الاردنيين الى لندن حيث اجتمعنا بعدد من المسؤولين ورجال الاعمال هناك. وقد اطلعنا على العديد من التطورات والافكار الواعدة، منها فكرة أرى أنها جديرة بالدراسة في دولنا تتعلق بمفهوم (المناطق المدعومة)، حيث تقوم الحكومة والمؤسسات التمويلية بالتعاون في تقديم حزمة تسهيلات اقتصادية وائتمانية تشجيعية الى بعض المناطق التي تعاني من

مشاكل اقتصادية، وذلك بهدف ايجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل. كما لفت انتباهي حقيقة ذكرها الكثير من رجال المال هناك تنطبق على تعاملهم المحلي والدولي، وهي أنه لا يوجد في الواقع نقص في الاموال بقدر ما يوجد هناك نقص في المشاريع المدروسة المجدية. ويحتم علينا مثل هذا الوضع مضاعفة الجهود في دراسة المصاعب الاقتصادية التي تواجه العديد من دولنا وفرص الاستثمار الممكنة فيها.

وأود أن أشير هنا الى أن مشكلة «التنمية الزراعية» التي تعاني منها دول العالم النامي، قد بلغت أبعادها حدا خطيرا أصبح يستدعي بإلحاح بذل الجهود الكافية لايجاد الحلول الناجعة لها. ولتوضيح بعض أبعاد هذه المشكلة فان بعض الارقام تشير الى أن الدول الاسلامية، والتي تبلغ نسبة سكانها ١٥ من سكان العالم، لا تنتج سوى ٩٪ من الانتاج الغذائي العالمي. وقد استوردت هذه الدول حوالي ١٢٠ مليون طن من المواد الغذائية في عام ١٩٨١. كما أن المعدل السنوي للعجز الغذائي في هذه الدول يقدر بحوالي ١٦ بليون دولار، إذ تستورد ٣٠ بليون دولار، ولا تصدر سوى ١٤ بليون دولار من المواد الغذائية سنويا.

وبالرغم من تزايد احساسنا بتردي الاوضاع الزراعية والغذائية في معظم بلداننا، وقناعتنا بضرورة تنمية وتعزيز قطاعاتنا الزراعية، إذا ما أردنا أن نحفظ للقرار السياسي والاقتصادي حريته واستقلاليته، فان الجهود القائمة لم تقترن حتى الآن بالدراسات المتعمقة والتنفيذ الفعلي لخطة منسقة متكاملة تستهدف الحدّ من تفاقم هذه المشكلة.

وعلى هذا الصعيد فقد علق الكثيرون الآمال الكبيرة على قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمّان في عام ١٩٨٠، والذي ركز على بحث العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستعرض عددا من الدراسات والابحاث التي شارك فيها عدد من المفكرين والمختصين العرب. وكان من أبرز قرارات قمة عمّان اعتماد استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بالاضافة الى تبني فكرة عقد التنمية العربي، حيث تقرر تخصيص مساعدات لعدد من الدول العربية الأقل نموا لتمكينها من تلبية الاحتياجات الاساسية لسكانها ولتقليص الفجوة بينها وبين الدول العربية الاخرى.

ولكن هذه القرارات لم تنفذ بصورة وافية متكاملة. ولو نفذت لكان من المحتمل تلافي المصاعب التي تمر بها السودان وبعض الاقطار الشقيقة الاخرى.

وفي هذا المجال فانني، إذ أُشيد بمجهودات البنك الخيرة في نطاق دعم خطط التنمية الزراعية للدول الاعضاء، والتي ترتب عليها تحقيق قفزة كبيرة في حجم التمويل الموجه الى المشروعات الزراعية من مجموع عملياتكم التمويلية للعام الماضي، فانني أرى أن الحاجة ما زالت قائمة لتوفير وسائل تكفل استمرارية وثبات الدعم المقدم لقطاع الزراعة. ويحضرني في هذا المجال اقتراح إنشاء برنامج خاص لدى البنك توجه له نسبة معينة من الموارد ليقوم بتقديم التمويل الكافي لقطاع الزراعة في الدول الاسلامية، بما في ذلك دعم نقل المعرفة التقنية الملائمة وإجراء البحوث الزراعية الهادفة.

وأود أن أُشير هنا الى أن منتدى الفكر العربي قد عقد في الشهر الماضي ندوة لبحث موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي والدول النامية بالتعاون مع السوق الاوروبية المشتركة وبحضور ممثلين عن الاتحاد العالمي لمعاهد الدراسات المتقدمة The International Federation of Institutes for Advanced Study (IFIAS). وقد اتفق في هذا اللقاء على أن عددا من كبار المختصين سيتابعون هذا الموضوع ويقترحون عددا من المشاريع الجديرة بالبحث ويقدمونها الى الجهات الممولة المهتمة. وهو أمر يستحق منّا جميعا كل الدعم.

**أيها الاخوة،**

في الختام أُكرر ترحيبي بكم جميعا في الاردن، راجيا المولى عز وجل أن يهيء لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق وأن يثبّت خطاكم للنهوض بهذه المؤسسة الرائدة ولتعزيز عرى التعاون بين الدول الاسلامية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

ايها الجمع الكريم

أحييكم أطيب التحية، وأرحب بكم أجمل الترحيب في هذا البلد العربي الاسلامي الصامد، وأنقل اليكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، وتمنياته لكم بالتوفيق في خدمة أهداف امتكم في ملتقى الخير هذا، من أجل وقف الحرب بين ايران والعراق، وإشاعة السلام بين الجارين، حقناً لدماء العرب والمسلمين، وحماية لاستقرار المنطقة وأمنها، وعملا على تنميتها وازدهار شعوبها.

ايها الاخوة

ان الصراع المسلح بين ايران والعراق هو اكثر الصراعات في منطقتنا مأساوية. وتنبع مأساويته لا فقط من حجم الضحايا البشرية، والتي تجاوزت المليون قتيل وجريح ولاجيء ومشوه على جانبي الصراع، وما ينطوي عليه ذلك من آلام انسانية عميقة لملايين الامهات والزوجات والاطفال والاشقاء والشقيقات، أو ما ينطوي عليه ذلك من الحرمان الوجداني، والتشوه النفسي، والتفسخ الاجتماعي، والاختلال القيمي لهذه الملايين.

كما لا تنبع مأساوية هذا الصراع المسلح فقط من الحجم الهائل للخسائر المالية والاقتصادية والمالية، التي تجاوزت قيمتها المائتي مليار دولار، سواء في نفقات

# خطاب صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
## في افتتاح
## الندوة الدولية لايقاف الحرب
## ومن أجل السلام بين العراق وايران
## عمان
٢٥ آذار ١٩٨٦

الحرب المباشرة على مدى ست سنوات، وفيما لحق مرافق البنية الاساسية من دمار، أو النفقات غير المباشرة والمتمثلة في ثمن الفرص التنموية الضائعة وحرمان العراق وايران من ملايين عزيزة من قوتهما البشرية العاملة.

بل ولا تنبع مأساوية الصراع فقط من أنه فتح الأبواب واسعة لتهديد الأمن الاقليمي لكل دول الخليج، وأعطى الفرص واسعة لتدخل القوى الاجنبية، وتكريس التبعية، واستنزاف غالى الموارد بواسطة تجار الحروب وسماسرة السلاح.

كما لا تنبع مأساوية الصراع المسلح بين ايران والعراق فقط، ايها الاخوة، من تقويض دعائم حسن الجوار الاقليمي، وخطر التفتيت الداخلي، ومزيد من بلقنة أقطار المنطقة، ودفع أبنائها الى درك الشعوبية والطائفية والمذهبية والشوفينية، وبكل ما ينطوي عليه ذلك من نكبات لهذا الجيل والأجيال القادمة، فضلا عما يمثله ذلك من انتكاس لعملية بناء الدولة الحديثة والمجتمع العصري في كل من العراق وايران ودول المنطقة الاخرى، وهي العملية التي بذلت في سبيلها أجيال سابقة من الآباء والأجداد أعظم التضحيات.

ان مأساوية الصراع المسلح بين ايران والعراق، أيها الاخوة، لا تنبع من كل هذه الاعتبارات، فقط، على الاهمية القصوى لكل منها. ولكن هذه المأساوية تتبع أساسا من عبثية هذا الصراع، ومن الوهم الكبير الذي يسيطر على أحد أطرافه، ومن أنه ضد مسيرة التطور ومنطق التاريخ وقوانين الاجتماع البشري.

ايها الاخوة،

منذ ان اندلعت شرارة الحرب العراقية الايرانية قبل اكثر من خمس سنوات، لم تتوقّف المحاولات الجادّة لانهائها، فبذلت محاولات عربية واسلامية قامت بها دول وتجمّعات اقليمية ومنظمات، هالها ما تسببه الحرب من عنت وبلاء، وما تتركه من آثار سلبية مدمّرة على الفريقين المتحاربين، وعلى المنطقة بأسرها، فهبّت تحاول إصلاح ذات البين، وإقناع الفريقين بوضع الحوار الهادىء موضع السّيف، إنفاذاً لقول الحقّ عزّ وجلّ: «انما المؤمنون اخوة، فأصلحوا بين أخويكم واتقّوا الله لعلكم

ترحمون»*. وقد وجدت هذه المحاولات صدى طيبا وتجاوبا بنّاء لدى العراق الشقيق، فالعراق صاحب حقّ ينشد العدل ولا يهاب الحوار، مثلما أثبت جيشه المظفّر في كلّ يوم أنّه لا يهاب النار، إلاّ أن هذه المحاولات جميعها لم تجد لدى القيادة الايرانية إلاّ أُذناً صمّاء، فتكسّرت على حائط عناد لا معنى له، وتشبّث باستمرار الحرب لا نتيجة له الاّ المزيد من الدمار والخراب والتّمزّق. وكانت هناك محاولات دولية رعاها السكرتير العامّ للأمم المتحدة، وكلّف القيام بها وسيطا دوليا من أبرز الشخصيات العالمية المعروفة بالموضوعية. ولم يكن مصير هذه المحاولات بأفضل من سابقتها، فقد قبل العراق مبدأ الوساطة الدولية والجلوس الى مائدة الحوار، ورفضت ايران ذلك كلّه. وكانت هناك قرارات لمجلس الأمن تدعو الى وقف فوريّ لاطلاق النار والانسحاب الى الحدود الدولية، والبدء في حوار سلميّ ليصل كلّ ذي حقّ الى حقّه، وقد قبل العراق بقرارات مجلس الأمن ورفضتها ايران.

**ايها الاخوة،**

انّ التزامنا بنصرة العراق، التزام بالمواثيق العربية، فالاردنّ من الدّول العربية المؤسّسة للجامعة العربية، وميثاق الجامعة العربية لحمته وسداه التضامن العربيّ، والتعاضد في السّلم والحرب، وميثاق الدفاع العربي المشترك ـ ونحن من موقّعيه ـ أبلغ دعوة الى التآزر وتقديم الدّعم والتأييد لأيّ بلد عربيّ يتعرضّ للعدوان، وهل هناك عدوان أشرس مما يتعرّض له العراق طوال هذه السّنين؟ ومؤتمرات القمّة المتتابعة ـ ومؤتمر بغداد من أبرز معالم مسيرتها ـ لم يخل بيان من بياناتها الختامية من عهد صريح بمساندة كلّ بلد عربيّ في محنته.

واننا في الوقت الذي ننتصر فيه للعراق ـ عراق العروبة والتضحية والفداء ـ لندعو الله مخلصين، أن يهدي القيادة الايرانية الى سلوك سبيل التعقّل والحكمة، وأتمنى، أيها الاخوة، أن لا تستمر القيادة الايرانية موغلة في أحد الاوهام الكبيرة، وأقصد به وهم تصدير ثورتها الى الشعوب والاقطار المجاورة. ان الثورة صناعة

---

★ الحجرات/ ١٠

داخلية تختمر بذورها محليا، بفعل عوامل موضوعية في التربة الاجتماعية الوطنية، وتترعرع نبتتها على ايدي شعبها، وهو الذي يقطف حصادها ـ حلواً كان أو مراً. وهو الذي يستهلك نتاجها.

**ايها الاخوة الكرام،**

لقد أدركنا ـ نحن في الاردن ـ ما يحدث للثورة الايرانية ولقيادتها منذ البداية. وأسفنا لما أدركناه، ونبهنا لعواقبه. وحينما اثبتت مسيرة الاحداث صدق ما أدركناه لم نتردد ـ هنا في الاردن ـ ان نأخذ منها موقفا واضحا جليا.

فرغم أننا لسنا أكبر أقطار هذه المنطقة مساحة وسكانا، ولا أكثرها غنى وثراء، ولا أقواها عسكرا وسلاحا، فاننا لم نتردد لحظة واحدة في أن نقول كلمتنا لوجه الحق والتاريخ.

ورغم أننا ـ في الاردن ـ نواجه عدوا شرسا، ونجابه مخاطر عاتية ونعيش تحديات دائمة، فاننا لا نتردد لحظة واحدة في أن نأخذ موقفا، وأن يكون هذا الموقف فعلا قبل أن يكون قولا.

وهنا لا بد، أيها الاخوة، أن أكون واضحا ونحن في هذا الجمع الكريم الذي يسعى الى وقف الحرب ويعمل من أجل السلام.

هل يستقيم وقوفنا في الاردن منتصرين للعراق مع سعينا المخلص لوقف الحرب وإشاعة السلام بين الجارين المتحاربين؟

وأقولها صريحة. ان وقوفنا مع العراق حين تعرضت أراضيه للاختراق، هو موقف ضد العدوان، وليس موقفا ضد الشعب الايراني. ووقوفنا مع العراق حين أعلنت القيادة الايرانية شروطها التعجيزية لوقف الصراع المسلح، هو موقف ضد فرض الهيمنة الاجنبية، مهما كان مصدرها ومبرراتها. وسنقف نفس الموقف مع ايران، من منطلق مبدئي، لو تعرضت لفرض هيمنة أجنبية على مقدرات شعبها. لقد كان الاردن، وما يزال، ضحية لمخططات العدوان وفرض الهيمنة الاجنبية. بل وقد كانت الامة العربية كلها، وما تزال، ضحية لمخططات العدوان وفرض الهيمنة

الاجنبية. وبالنسبة لنا في الاردن فان قضية الاستقلال الوطني في المنطقة كل لا يتجزأ. والأمن الوطني والاقليمي لكل أقطار المنطقة كل لا يتجزأ. ومن يقبل إهدار استقلال وأمن جيرانه ليس له الحق في أن ينشد نصرة الآخرين حينما يتعرض استقلاله وأمنه للأهدار.

**ايها الجمع الكريم،**

لم تخب آمالنا في الثورة الايرانية وحسب، ولكنا فجعنا ونحن نرى طاقات الشعب الايراني الشقيق تتبدد في صراعات مأساوية وحروب عبثية. وكانت فجيعتنا أكبر ونحن نرى القيادة الايرانية تنتقل موضوعيا، عن قصد أو غير قصد، الى جانب أعداء الامة العربية وشعوب العالم الثالث.

فنصرتنا للعراق، أيها الاخوة، هي نصرة لأنفسنا، ليس فقط بحكم الانتماء لنفس الأمة والوطن، ولكن أيضا لأنه متسق مع مبادئنا وتراث ثورتنا العربية الكبرى. لقد وقفنا الى جانب كل بلد تعرض استقلاله للاهدار أو ترابه الوطني للعدوان أو شعبه للامتهان. فما بالنا إذا كان هذا البلد عربيا، وترابه غال علينا وشعبه عزيز في قلوبنا، ولم يتوان أبدا عن الوقوف معنا والتضحية من أجل كل معاركنا القومية. ولا يفوتني بالطبع أن أذكر، والألم يعتصر نفسي، أن الفرقة العربية كانت وما تزال من أهم العوامل التي أطالت من أجل الحرب بين العراق وايران. وليس صدفة أن الأمة العربية في لحظات مدها الوحدوي، تسلم حدودها الاقليمية ولا تتعرض للعدوان من القوميات المجاورة. وليس صدفة أيضا أنه حينما تتخلى أو تتوانى أو تتلكأ قيادات هذه الأمة العربية عن مسيرتها الوحدوية، فانها تغري حكام دول الجوار بالعدوان على أقطارها، او بالتدخل في شؤونها.

**أيها الأخوة الأفاضل،**

لقد آلينا على أنفسنا، كأحفاد للثورة العربية الكبرى، أن نسعى الى وحدة هذه الامة، وأن نعمل ما وسعنا الجهد على صيانة مقدساتها، وأن نسهم في حمل رسالتها الخالدة من أجل الاستقلال والعدالة والانماء. وفي اعتزازنا بحمل هذه الرسالة القومية، فقد نأينا عن أي شعارات عنصرية، أو أي ممارسات شوفينية. لقد احترمنا

استقلال دول الجوار الجغرافي المحيطة بالوطن العربي الكبير، وتعاطفنا مع القوميات الشقيقة في هذه الدول، ما دامت هي بدورها تحترم استقلالنا وتتعاطف مع قوميتنا. ولذلك فنحن لا نحمل للشعب الايراني ولا لقوميته أي عداء أو ضغينة. وليس لدينا أي نيات عدوانية على ترابه الوطني أو مقدساته. بل العكس هو الصحيح. فما يجمع الامة العربية والشعب الايراني هو بالقطع أكثر مما يفرّق. ومجالات التعاون والتآزر والتآخي بينهما هي مجالات لا تحدها حدود .

ومن هنا، فانني أعتبره أمرا طبيعيا، بل وواجبا قوميا واسلاميا وانسانيا، أن يستضيف الاردن هذا الجمع الكريم الذي يدعو الى وقف الحرب ويكافح من أجل السلام بين العراق وايران.

ولتكن الدعوة الى السلام مقترنة بالدعوة الى إحترام أمن كل دول المنطقة، وحق كل شعوبها في تقرير مصيرها، واختيار النظم السياسية والاجتماعية التي تعيش في كنفها.

**ايها الاخوة الكرام،**

أدعو الله جل جلاله أن يوفقكم لما تسعون اليه، ويسدد على طريق الخير خطانا جميعا لما فيه خير أمتنا العربية والاسلامية.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ».

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

كلمة

صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

احتفال الجمعية العلمية الملكية بمناسبة مرور ستة عشر عاماً على تأسيسها

عمان ١٤ نيسان ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملَكم ورسولُهُ والمؤمنون » ـ صدق الله العظيم ـ

أيها الأخوة والأخوات

أيها الأصدقاء والضيوف،

في مثل هذا الوقت منذ ست عشرة سنة خلت، وضعت اللبنة الأولى من لبنات هذا الصرح العلمي الذي نقف في جنباته اليوم لنحتفل بذكرى تأسيسه. لقد كان موضوع دفع عجلة العلوم والتقنية في أردننا العزيز وفي ارجاء وطننا العربي الكبير حلماً يراودنا منذ نعومة الاظفار، شاركنا فيه عدد من المفكرين والعلماء، كل من منظور هادف معين، وكل من تصور بناء محدد، حول أسلوب العمل وهدف البناء ونتيجة الجهد ومستقبل الأيام.

واليوم، ونحن نستعرض ما تم انجازه في فترة هي طويلة إذا قيست بالسنين ولكنها قصيرة في معيار الأجيال، نشعر جميعاً بأن الذي تحقق كثير رغم أنه يقصر عن طموحاتنا ويختلف بعض الشيء عن صورة ما رسمنا، مع أخوة لنا أعزاء، عبر لقاءات امتدت في بعض الأحيان الى الساعات الأولى من الصباح.

كان الأمل في ذلك الوقت أن نقف على حافة التقدم العلمي والتقني وأن نسخر العلم.. مع اخوة لنا من الأقطار العربية الشقيقة.. لخدمة عملية التنمية الشاملة وارساء أسس التطور المتسارع. وقد تحقق جانب من هذا الأمل ولم يتحقق بعضه. فما زلنا مؤسسة وطنية لها علاقات قوية مع المؤسسات العلمية في الوطن العربي، دون أن

نصل الى الشمولية القومية. وأصبحنا مؤسسة مرموقة للبحث العلمي والتقني تسعى إلى حل المشكلات، ووضع المواصفات، وتطوير النظم في البناء والالكترونيات، ومجابهة التلوث، وبناء النماذج الريادية، واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، ومراقبة الجودة، وخدمة الصناعات الصغيرة، وتسخير الطاقة البديلة، ونشر الوعي العلمي لدى الناشئة.. دون أن نصبح مؤسسة للابتكار وزيادة المعرفة الأساسية.

واذا كان النجاح متوطاً بمقومات أساسية لا بد من توافرها لأي عمل علمي خلاّق، فقد حظينا بجانب متواضع من هذه المقومات ولم تتوافر لنا جوانب أخرى منها. كان الانسان القادر المعطاء وراء أحسن ما أنجزنا، جاهد بوقته وعلمه ودرايته في وجه الصعاب، وتخطى العقبات بعزم وثقة. وتعاقبت على الجمعية ادارات مخلصة حاولت بما أوتي لها من حكمة وسعة أفق، أن تدفع عملية البحث والتطوير ومجال الخدمة المتخصصة خطوات واسعة إلى الأمام، تحيط بها ظروف مرحلية ومتداخلة. وتوفرت فرص الاستقلالية واستمرارية التوجيه وبناء التقاليد واقامة العلاقات العلمية ورفد العطاء بمعين واسع من الخبرة الأردنية والعربية والدولية. ولكن، وبالمقابل، واجهتنا بعض المعوقات وأهمها شحة الموارد المالية التي يحتاج اليها البحث العلمي، سواء أكان بحثاً أساسياً أم تطبيقياً، ومن ثم قصور الانجاز عن الرؤيا وتأجيل مالم يكن يحتمل التأجيل، وخسارة بعض المواهب الواعدة و المجربة.

وإني وأنا أنظر الى هذا الحشد من العلماء والمهندسين والفنيين والاداريين والجنود المجهولين، وأنا أستعرض من خلال التقارير وجلسات مجلس الأمناء هذه المشروعات الكبيرة التي تقوم بها الجمعية، وأنا أذكر جهود الماضي الحثيثة وانجازات السنين الطويلة، لأشعر بأن جهودنا قد أثمرت وان المستقبل واعد باذن الله.

فاذا تمسكنا بمبادىء العطاء العلمي بغير حدود، والعدالة الاجتماعية والادارية، وزيادة الدخل الذاتي، وتطوير العلاقات العلمية مع كافة المؤسسات، وتوسيع الجهد كي يصبح جهداً اقليمياً عربياً، وتشجيع الابتكار في جو من الحرية العلمية، وتنزيه النفوس عن صغائر الأمور، نكون قد قطعنا أشواطاً كبيرة على طريق تثبيت رسالة الجمعية العلمية الملكية وحققنا الآمال العراض التي علقها عليها جلالة الملك الحسين

عندما أصدر ارادته السامية بتأسيس هذه الجمعية العتيدة.

وفي معرض شكري، الذي لا بد منه، لجميع العاملين في الجمعية رئيساً ونواب رئيس ومستشارين ومدراء دوائر وباحثين وفنيين واداريين، وللأخوة أعضاء مجلس الأمناء، أود أن أنوه بهذه البادرة الطيبة التي تقوم الجمعية من خلالها بتكريم نفر من الناس هم أهل للتكريم، كما أنهم يمثلون رموزاً لكل من قدم لهذه المؤسسة من جهده ونفسه، في الماضي والحاضر، وأمثلة لمن سيتبعهم على طريق الخير والعطاء:

١. أخي ورفيق دربي الدكتور خليل السالم، الذي واكب هذه المؤسسة منذ كانت فكرة في العقول فأصبحت حقيقة غضة ثم صرحا كبيراً. فقد شاركني في إنشائها وفي إدارتها عبر مجالس امنائها المتتابعة، كما شاركني في الآمال المعقودة عليها، وفي الصعوبات التي واجهتها من حين الى حين. فله منا كل الشكر والتقدير. وله عليكم أن تكثفوا الجهد وتحافظوا على الأمانة وتعززوا المسيرة في مقبل الأيام.

٢. الأخت السيدة هدى يوسف المعشر، التي عينت في الجمعية في الأول من آذار سنة ١٩٧٠ وتنقلت من مساعدة باحث إلى باحثة مشاركة الى مساعدة لشؤون البرامج الخاصة، استقالت بعدها في نيسان ١٩٧٤. وأرى في تكريمها رمزاً تكرم الجمعية فيه كل من عمل في هذه المؤسسة وشاءت ظروفه أن ينفك عنها بأمانة وشرف.

٣. السيد سامي حافظ ضيف الله، وقد قضى في خدمة الجمعية العلمية الملكية مدة تزيد على خمسة عشر عاماً أمضى معظمها مأموراً لبريد الجمعية ومؤتمنا عليه. وهو إذ يستحق منا التهنئة والتقدير، يمثل فئة العاملين بصمت ومثابرة واستمرارية في الجهد والولاء.

**أيها الأخوة،**
**أيها الأخوات،**

لقد كانت.. وما زالت.. علاقتي الطويلة بالجمعية العلمية الملكية علاقة ود لكل العاملين فيها، كما كانت علاقة إشراف على أعمالها، وحنو على حاجاتها، ومعاناة

على طريق تكوينها وتطورها، وفخر بإنجازاتها. وسأستمر بمشيئة الله في رعايتها وتدبير أمورها إلى أن تتحقق الآمال المرجوة منها وتوفر لاردننا العزيز ولوطننا العربي الكبير مع شقيقاتها من المؤسسات العلمية الرائدة، المنعة العلمية التي تدرأ عنا أخطار التبعية التقنية وتقينا شرور التخلف في عالم تتفجر فيه المعرفة وتشكل عماداً للتقدم الاقتصادي والإجتماعي وتوفر للانسان رفعة وعزة وطمأنينة.

أشكركم مرة أخرى، وكل عام وانتم بخير،،

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم، رئيس منتدى الفكر العربي

في افتتاح

اجتماع الهيئة العامة السنوي الثالث للمنتدى

( تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم )

عمان

٢١ نيسان ١٩٨٦

**أيها الإخوةُ والأخواتُ أعضاء وضيوف منتدى الفكر العربي،**

أحييكم وأرحب بكم في بلدكم الاردن، العربي الاسلامي، الصامد.

وأحييكم في رحاب هذا المنتدى، الذي ارتضيناه منبراً يلتقي فيه اصحاب القرار وأصحاب الأفكار، للحوار الموضوعي الديموقراطي، آملا في أن نصل جميعا لخدمة ما فيه خير أمتنا العربية من الخليج الى المحيط.

وأنتهز هذه الفرصة خصوصا لأحيي الاعضاء الجدد، الذين قبلوا شرف المسؤولية وعبئها معا بالانضمام الينا. وإني لعلى يقين أنهم سيكونون مصدر عطاء عظيم في تحقيق رسالة هذا المنتدى اليافع.

واسمحوا لي، أيها الإخوة أن أقول بكل تواضع إن هذا المنتدى يمثل أحد الايجابيات القليلة في هذا الزمن العربي الرديء، الذي يندر فيه ما يمكن أن نفتخر به.

ولا تأتي هذه المفخرة الايجابية، من حجمها أو من أي وهم مبكر فيما أحدثته على الساحة العربية بالفعل من تأثير. ولكن لأنها تجسد ما يوجد في اعماق اعماق هذه الأمة العربية من إرادة البقاء، رغم أجواء اليأس والإحباط والنكسات.

فمنتداكم هذا هو جهاد لإعادة زرع الأمل في مستقبل هذه الأمة، وخاصة

لاجيال جديدة، كاد يقتلها اليأس والشعور بالعجز، وسط هذه الكثرة من المخاطر والتحديات، دون ما استجابة قومية واحدة خلاقة أو فعالة من قيادات هذه الأمة.

ومنتداكم هذا، وهو يجاهد لإعادة زرع الأمل، يفعل ذلك دون ما اغراق في الرومانسية، ودون ما انزلاق الى الغوغائية، ودون ما انكفاء على انفسنا في جمود التراثية، ودون ما استسلام للهزائم بدعوى الواقعية.

إن منتدى الفكر العربي، أيها الإخوة، يجاهد من أجل إعادة زرع الأمل، متذرعا بالمنهجية العلمية، ومستوحيا دروس تاريخنا البعيد والقريب، ومستلهما المطالب الكبرى التي بلورتها شعور أمتنا في مسيرتها النضالية الطويلة منذ بداية نهضتها الحديثة، وجسمتها ثوراتها المتعاقبة بدءاً بالثورة العربية الكبرى.

وقد سبق لي، أيها الاخوة، في أول أعداد **نشرة المنتدى** أن استقرأت في المسيرة، وما جسمته من مطالب في ستة أهداف عريضة هي:

- الوحدة في مجابهة التجزئة
- الاستقلال القومي في مجابهة الهيمنة الاجنبية
- التنمية في مواجهة التخلف
- العدالة في مجابهة الاستغلال
- الديموقراطية في مجابهة الاستبداد
- التجدد الحضاري الأصيل في مجابهة المسخ الثقافي من الخارج والجمود التراثي من الداخل.

ولا أرى أيها الاخوة، أن هذه الاهداف الستة مجتمعة مستحيلة التحقيق. بل أذهب أكثر من ذلك الى التعبير عن يقيني بأنه لا خلاص لأمتنا من مشكلاتها ومآزقها الحالية، إلا بوضع هذه الأهداف **مجتمعة** في مشروع قومي حضاري مكتمل مفهوميا، ومتسق منطقيا، ومترابط عضويا. ومن متابعتي للحوار القومي الواسع الذي أسهم به عدد كبير من المفكرين والكتاب العرب من المشرق والمغرب، زاد يقيني بأن هذه الأهداف الستة مجتمعة هي النواة الحقيقية **لإجماع عربي**

جديد. وضاعف من هذا اليقين كل اللقاءات والحوارات التي عقدها المنتدى على مدار العام المنصرم. فسواء أكان موضوع هذه اللقاءات عن الأمن القومي أو الأمن الغذائي، عن التكنولوجيا أو القمر الصناعي، عن التعليم أو استخدام وانتقال العمالة العربية، فقد كان المشاركون يخلصون صراحة أو ضمنا، الى تأكيد هذه الأهداف.

ومن مطالعتي لورقة العمل القيمة، التي يقدمها لنا الدكتور علىّ الدين هلال هذا الصباح، وجدته يذكر هذه الأهداف الستة في أكثر من موضع. كمصاحبات وشروط وأهداف للأمن القوميّ العربي.

فكأننا، أيها الاخوة، لسنا فقط بصدد **مطالب** شعبية عربية حينما نتحدث عن أهداف الأمة في الوحدة، والأستقلال، والتنمية، والعدالة، والديموقراطية، والتجدد الحضاري. ولكننا أيضا بصدد **وسائل** للخلاص من التردي العربي القائم. وحينما تتوحد **المطالب والأهداف والوسائل**، بهذه الصورة، فنحن اذن بصدد مشروع قومي حضاري متكامل. وقد وقرت واستقرت عناصر هذا المشروع في عقول وضمائر وقلوب شعوب الأمة. ويظل واجبنا في المنتدى وخارجه أن نعمق من هذا المشروع، ونتوفر بمنهجية علمية لابداع الخطط والاليات الكفيلة بتحقيقه تدريجيا. وأهم من ذلك أن نقنع أصحاب القرار في أمتنا، بكل الوسائل المتاحة لنا، في أن يأخذوا هذه الخطط والاليات مأخذ الجد، قبل أن يجرفنا جميعا الطوفان.

**يا أيها الاخوة،**

إن الحديث عن وقف الطوفان هو موضوع لقائنا اليوم ـ أقصد **تحديات الأمن القومى العربى**. فمعركة بقائنا كأمة وكحضارة وكوطن، ومستقبل أبنائنا وأحفادنا، يتقرران بما نستطيع أن نفعله اليوم للحفاظ على أمننا القوميّ. وأسمحوا لي أن أبدي بعض الافكار في هذا الصدد.

**أولاً ★ الأخطار الداهمة من الخارج**

سواء أأخذنا أيها الاخوة، بالمفهوم الضيق للأمن القومي، الذي يقتصر على حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، أو أخذنا بالمفهوم

الاوسع للامن القومي الذي يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمه، ويؤمن المواطن الخوف والفاقة، ويضمن له حدا أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية ... سواء أأخذنا بهذا المفهوم أو ذاك، فليس بيننا من يماري في حقيقة أن أمن الاقطار العربية منفردة ومجتمعة، في الوقت الحاضر، هو في أدنى مستوياته، منذ عام ١٩٧٣، بل وربما منذ حصلت أقطارنا على استقلالها السياسي **فنحن مستهدفون من أخطار دولية وأخطار اقليمية وأخطار داخلية**. وليست هذه الأنواع الثلاثة من الاخطار، مجرد احتمالات أو أوهام، فقد وقعنا ضحية لها بالفعل في هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربي الكبير.

**١- الأخطار الدولية تأتينا أساسا من القوتين العظميين المهيمنتين على النظام العالمي في الوقت الحاضر**. ولم نر في العقود الثلاثة الماضية - أي منذ السويس عام ١٩٥٦ - اهتماما وتدخلا من قوى عظمى مثلما رأينا في السنوات الأخيرة - بدءاً بافغانستان وانتهاء بالمواجهة الامريكية الليبية، مروراً بلبنان وباختطاف الطائرات المدنية. وربما أكثر جدية من التدخل العسكري، هو محاولة الهيمنة الاستراتيجية للدولتين العظميين على مقدرات المنطقة سواء من خلال القواعد والتسهيلات العسكرية، والتحكم في امدادات السلاح، واسعاره الباهظة، وما يصاحبه من ابتزاز سياسي، أو من خلال اشتداد قبضتها على مقدراتنا الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والغذائية. ولا أظنني في حاجة الى تفصيل هذه الأمور، والتي انتم جميعا على وعي بها، وبالقطع ستتعرضون لها في مداولات هذا اليوم.

**٢- أما الأخطار الاقليمية، فتأتينا أساسا، أيها الاخوة، من المنطقة ذاتها، سواء من جيران دخلاء أو جيران أصلاء**. الجار الدخيل الذي فرض علينا، وما انفك يهدد أمننا جميعا طوال العقود الاربعة الاخيرة هو بالطبع **الكيان الاسرائيلي الاستيطاني**. وهو الخطر الأعظم على وجودنا. فهو لا يطمع فقط في أرضنا، ولكنه أكثر من ذلك يستهدف كياننا القومي الحضاري. ولست هنا أيضا في حاجة الى تذكيركم بمذهب **آريل شارون**، الذي يعلنه جهاراً نهاراً منذ سنوات، والذي تطورت معه الاطماع الاسرائيلية من مجرد السيطرة على كل فلسطين وابتلاعها، الى

الهيمنة على كل الدول المجاورة، الى توسيع ما يسمى بالمجال الاستراتيجي الحيوي، ليشمل المنطقة من الباكستان الى المغرب، ومن تركيا الى تشاد والقرن الافريقي. وليست هذه الرؤية الاسرائيلية مجرد خطط على الورق يلوّحون بها، ولكنها أصبحت ممارسة فعلية في السنوات الخمس الأخيرة ـ فمن ضرب المفاعل النوويّ في بغداد شرقا، الى ضرب مقر منظمة التحرير في تونس غربا، الى التهديد بضرب اليمن جنوبا، لم يعد يترك مجال شك كبير في جدية هذا المخطط، ولا في خطره الداهم على الأمة العربية بأكملها. بل أكثر من ذلك، كما كتب **أوديد ينون** (**Oded Yinon**) مستشار شارون، تستهدف اسرائيل الأمة العربية في كيانها البشري ـ السوسيولوجي، وليس فقط في أرضها وسيادتها. فهي تريد تفتيت اقطار هذه الأمة طائفيا ومذهبيا، الى دويلات متنافرة فيما بينها، ولكنها جميعاً تحت السطوة الاسرائيلية. وقد رأينا وخبرنا مقدمة هذا المخطط الاسرائيلي في لبنان. إن خبراء الأمن القومي قد يصفون هذا السعي الاسرائيلي على المستويات العسكرية والسوسيولوجية، بأنه محاولة لتحقيق «**الأمن المطلق**» لاسرائيل. وكما يقول لنا نفس الخبراء إن تحقيق الامن المطلق لدولة معينة، يعني «**انعدام الامن**» تماما لكل الدول المجاورة لها. وطبعا ما كان للكيان الصهيوني أن يحلم، ثم يمارس ما يحلم به استراتيجيا، إلا بمساندة مطلقة من الولايات المتحدة الامريكية من ناحية، وإلا بغياب الحد الادنى من الاتفاق الاستراتيجي من ناحية أخرى. وأظن أنه لا خلاف بيننا على هذا التوصيف الدقيق والحزين معا.

هذا، أيها الاخوة، هو مصدر الخطر الاكبر من جار دخيل. ولكن هناك خطر آخر من **جار أصيل ـ وأقصد به العدوان الايرانى** المستمر على الجناح الشرقي للامة العربية، ممثلا بالعراق الشقيق. والصراع المسلح بين ايران والعراق، والذي دخل عامه السادس، هو ، كما وصفته في مناسبة قريبة، صراع مأساوي وعبثيّ في نفس الوقت. فما يجمع ايران والأمة العربية تاريخا وثقافة ودينا وجوارا، أعظم بكثير مما يفرقهما. ولم يخطر ببال أحد في الوطن العربي أن ينفي وجود الشعب الايراني او يطمح في الاعتداء على ترابه ومقدساته. ومع ذلك فالقيادة الايرانية

ممعنة في استمرار حرب ضروس، تلتهم الاخضر واليابس في البلدين الاسلاميين. ومرة أخرى ما كان لهذه الحرب المأساوية العبثية أن تستمر كل هذه السنوات لو أن العرب كانوا مجمعين على الحد الاستراتيجي الادنى في الدفاع عن التراب القومي.

**ثانيا ★ الاخطار الداهمة من الداخل**

أيها الاخوة الكرام، إن الحديث عن مصادر الخطر الخارجية ـ الدولية والاقليمية ـ على الامن القومي العربي، لا ينبغي ان يصرف أنظارنا عن مصادر خطر داخلية على هذا الامن لا تقل أهمية. وأقصد بذلك الصراعات العربية ـ العربية، والصراعات الاهلية المسلحة في داخل بعض أقطارنا. فالصراع المسلح على الصحراء في الطرف الغربي الاقصى لوطننا يدخل الان عامه العاشر. وقد استنزف الكثير من طاقات المغرب والجزائر، ليس فقط أرواحنا ومالا وسلاحا، ولكنه استنزف ايضا طاطقات سياسية ووجدانية هائلة، ونقل خلافاتنا العربية الى الساحة الافريقية ومحافل العالم الثالث، والمنظمات الدولية. ولم يعد المتعاطفون أصلا معنا يعرفون ما هي أولويات العرب، ولا ما هي قضاياهم الرئيسية. وكان ظنهم لسنوات طويلة أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى وهمهم المصيري.

وينطبق نفس الشيء على الصراعات الاهلية العربية ـ سواء في لبنان أو السودان. ففضلا عما تمثله هذه الصراعات من استنزاف داخلي هائل، فقد قامت أطراف عربية من خارج لبنان والسودان بالتورط فيها، وساعدت، من حيث تقصد أو لا تقصد، القوى الاجنبية الضالعة في تفجيرها. وهكذا ايها الاخوة، نجد وطننا العربي اليوم، ومنذ سنوات، مشغولا **بحروب خمس** في كل اقاليمه الفرعية من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ـ حرب **الخليج**، وحربين في **الهلال الخصيب**، وحرب في **المغرب الكبير**. وحرب في **وادي النيل**. ولا أظن أن **مثل هذا العدد من الحروب الممتدة** قد حدث في نفس الوقت في أي فترة من التاريخ العربي على مدى الاربعة عشر قرنا الماضية. ولا أظن أن اقليما آخر مماثلا لمنطقتنا قد شهد هذا العدد من الحروب المتزامنة في نفس الوقت

**ثالثاً ★ الثمن الفادح لعدم تحقق الأمن القومي**

إن الحروب الخمس المشعلة على العرب وبينهم قد كلفتهم في السنوات العشر الاخيرة ما يربو على **نصف مليون قتيل**، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمشردين واللاجئين. وكلفتهم ما يربو على **المئتي مليار دولار**. هذا اذا لم نتحدث عما يسميه الاخوة الاقتصاديون بكلفة «**الفرص الضائعة**» (**Opportunity Cost**).

ورغم فداحة هذه الخسائر البشرية والمادية، كان يمكن تبريرها ولو بصعوبة، لو أنها جعلت الوطن العربي أكثر أمنا ومنعة.

ولكن كما ترون وتعرفون، أيها الاخوة، فإن الوطن العربي أقل أمنا وأكثر اختراقا اليوم من أي وقت مضى خلال العقود الثلاثة الاخيرة. **فكأننا ندفع ثمنا باهظا من أرواحنا وأقواتنا دون طائل.**

ولا بد أنكم تعرفون، أيها الاخوة، أننا انفقنا على مشتريات **السلاح** في السنوات العشر الاخيرة، أكثر من **مئتي مليار دولار**. وهي أكثر مما اشترته أي منطقة اخرى في العالم. ومع ذلك فنحن أضعف مما كنا عشية وصبيحة حرب اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٧٣.

ودعوني اصارحكم، أيها الاخوة، إن هذا الثمن الفادح وحصاده الهزيل، بل السلبي، **لا يرجع الى تقصير أو تقتير من شعوبنا**. فهي قد ضحت، وما تزال مهيأة للتضحية بأرواح ابنائها وعزيز مالها. كما لا يرجع هذا الحصاد الهزيل، بل السلبي، لنقص في شجاعة او شح في الفداء. فقد رأينا أروع نماذج البطولة العربية في جبال الاوراس والجولان، وعلى شط القناة وشط العرب. ونراها يوميا في جنوب لبنان والضفة الغربية.

إن الاسباب الحقيقية معروفة، وهي بديهيات لكل متخصص في الامن القومي، وبيننا منهم الكثيرون في هذه القاعة. بل وقد أصبحت هذه الامور بديهيات أيضا لغير المتخصصين.

أول هذه الأسباب، أيها الاخوة، هو **غياب الارادة العربية الواحدة، وغياب التنسيق بين الارادات العربية المتعددة.** وفي غياب الأرادة، أو غياب التنسيق بين الارادات، يتحول السلاح، مهما زاد حجمه وغلا ثمنه، الى آلات صماء عاجزة. واذا تحركت على الاطلاق فالى صدور بعضنا البعض ومخطئة الهدف الذي يجب أن تتجه اليه، والذي من أجله جلبت في المقام الاول.

ثاني هذه الاسباب، أيها الاخوة،هو **غياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية.** فلا يمكن أن تضمن لنا أي قوة خارجية أمننا الوطني أو القومي. إن مثل هذا الامن لا يتحقق الا بقوتنا الذاتية. فلا وعود الدول العظمى، ولا مصالحها، ولا تقنينها في امدادات السلاح لنا بأبهظ الاثمان وأقسى الشروط، مما يمكن التعويل عليه في ضمان أمننا القومي. فلا أمريكا راعت الحد الادنى لمصالح، أو حتى مشاعر العرب عند تحديد سياستها تجاه المنطقة بسبب تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل ونشاطات اللوبي الصهيوني في الكونغرس الامريكي. ولا الاتحاد السوفييتي كان بمقدوره الحد من تعنت اسرائيل العدائي في المنطقة فهناك حدود لما يمكن أن يفعله الاخرون لنا، حتى على أحسن فروض الاخلاص وحسن النية. وليس ضمن هذه الحدود أن تتدخل إحدى الدول العظمى بقواتها دفاعا عن أي منا. إن إحدى البديهيات أننا لا نستطيع أن نحصل على شيء بالمفاوضات، أو من خلال طرف ثالث، ما لم نملك نحن ما يكفي من القوة الذاتية التي تجبر الاعداء وتقنع الاصدقاء بجدارتنا في الحصول عليه.

ثالث هذه الاسباب، أيها الاخوة، ويرتبط بالسببين السابقين، **هو عدم تطوير قدراتنا الدفاعية، وفي مقدمتها إنتاج معظم ان لم يكن كل سلاحنا.** ودعوني هنا، أيها الاخوة، أؤكد أن امكانيات إنتاج السلاح المتطور متوفرة عربيا. فلدينا المهندسون والفنيون والعمال المهرة، ولنا ان نتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أننا خصصنا لصناعة سلاح عربية، فقط عشرةً في المائة مما انفقناه بالفعل على مشتريات السلاح من الخارج في العقد الماضي. هذه النسبة البسيطة كانت ستربو على عشرين مليار دولار. وكان رأس المال هذا كفيلا ليس فقط بانشاء صناعة تسليح ضخمة

تقلص من اعتمادنا على من لا يرحمون من تجار السلاح، وإنما أيضاً كانت ستوفر مئات الآلاف من فرص العمل، وتراكم الخبرات التقنية. وكان لا بد لهذه الصناعة، إن آجلا أو عاجلا، **أن تتكامل عضويا مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي تغذيها وتقويها، وبحيث يتلاشى عبؤها تدريجيا من عنصر استنزاف سالب للثروة القومية، الى عنصر قيمة مضافة الى الناتج القومي الاجمالي.**

رابع هذه الاسباب، أيها الاخوة، **هو عدم ادراك بعض المسؤولين منا أن أول خطوط الدفاع عن أمننا الخارجي تبدأ من داخل مجتمعاتنا.** لقد خبر الوطن العربي تغيرات إجتماعية ـ اقتصادية هائلة في الخمس والعشرين سنة الاخيرة وخاصة في العقد الاخير الذي شهد ما يسمى «بالطفرة النفطية». ولم تكن هذه التغيرات كلها إيجابية. فقد أحدثت العديد من التشوهات والاختناقات في الهياكل والمؤسسات وانساق القيم وأنماط السلوك. ولكنها أيضا أفرزت تكوينات وقوى اجتماعية جديدة، لها مطالبها وهمومها. وما لم نعمل الخيال في ايجاد السبل والقنوات لدمجها في التيار الرئيسي لحياتنا السياسية، والاستفادة من طاقاتها الكامنة، فان هذه القوى والتكوينات الاجتماعية يمكن أن تنقلب على المجتمع وتقوض دعائم الاستقرار والامن فيه. ويمكن ان يجد اعداء الامة في ذلك فرصة لمزيد من الاختراق والتخريب لامننا القومي. كما تضطر الانظمة الحاكمة الى تكريس معظم طاقاتها لمقاومة هذه القوى الداخلية الجديدة، ويصرفها ذلك عن تكريس جهودها لمجابهة الاخطار الخارجية. وفي بعض الاحيان فإنها لا تنجح هنا ولا تنجح هناك: فتخسر «دينها ودنياها».

**رابعا ★ ما العمل؟**

أيها الاخوة الكرام، لقد طالت هذه الملاحظات عما كنت أنوي ... ولكن الحديث ذو شجون ... واسمحوا لي بملاحظة أخيرة، بعد أن أطلنا في التشخيص. وأقصد ضرورة أن نفكر سويا في هذا السؤال، ما هو العمل؟

ويحضرني، هنا، خاطران. أولهما أنه رغم الفرص الضائعة، ما زال ممكنا أن نتعامل مع الاسباب الاربعة التي ذكرتها، والتي هي وراء ضعفنا وانعدام أمننا. ولا

مناص من أن نحاول، بل وأن نستميت في مواجهة هذه الاسباب، وأن نفعل ذلك جميعاً - كحكومات وأقطار وشعوب. وليس هناك نقص في الاستراتيجيات أو خطط العمل العربية المشتركة، ولا حتى في الاتفاقيات والمواثيق - بدءاً من معاهدة الدفاع العربي المشترك، وإنتهاء بمقررات القمم العربية. إن الحلقة المفقودة، او «الفريضة الغائبة» إن شئتم، هي تنفيذ هذه الاتفاقيات والمواثيق، وهذه الاستراتيجيات والخطط. وأظن أن جميع حكوماتنا، تدرك الان، أنه لن يستطيع أي قطر عربي **بمفرده**، مهما كان حجم سكانه، أو ضخامة موارده، ان يواجه الاخطار المحدقة به، فضلا عن الاخطار المحدقة بالوطن العربي الكبير.

الخاطر الثاني، أيها الاخوة، هو ان نبدأ بخط الدفاع الاول وهو جبهاتنا الداخلية، ثم خط الدفاع الثاني وهو علاقاتنا العربية - العربية. ومطلوب هنا «عقد اجتماعي جديد» (A New Social Contract) و «عقد قومي جديد» (A New National Contract). أما العقد الاجتماعي الجديد فهو لإعادة تنظيم البيت الداخلي لكل قطر عربي، بحيث يستوعب كل القوى الجديدة في داخله ويتيح لها أكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية والاقتصادية ويلبي على الاقل حاجاتها السياسية. وأما العقد القومي الجديد فهو لتقنين العلاقات بين الاقطار العربية، وترشيد طرق التعامل مع خلافاتها، وتعظيم فرص العمل المشترك بينها ثنائيا وجماعيا، وتحديد «**منطقة حرام**» لا يجوز الخلاف أو الاختلاف بشأنها، مهما كانت الظروف والضغوط. ولتكن هذه المنطقة الحرام هي العمل الدفاعي العسكري المشترك، وما يستلزمه ذلك من خلق صناعة سلاح عربية مشتركة، أو احياء مشروع تلك الصناعة الذي كان قد إتفق عليه في منتصف السبعينات. طبعا هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله جماعيا وقوميا كعرب، ويمكن «للمنطقة الحرام» أن تتسع الى ما لا نهاية. ولكني لا أريد أن أسرف في التطلعات والاحلام الان، مهما كانت مشروعة. حسبنا أن نبدأ بهذا المستوى المتواضع. المهم أن نبدأ.

**أيها الاخوة،**

«وأعدوا لهم ما استطعتمْ مِنْ قُوة ومنْ رباطِ الخيلْ»

« وقُل اعملُوا فَسيرىٰ اللهُ عمَلكمْ ورسولُهُ والمؤمنونْ »

أشكركم على صبركم وحسن استماعكم، وأدعو الله أن يوفقكم وإيانا لما فيه خير أمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# خطاب سمو ولي العهد
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في
# الجلسة الختامية للمؤتمر
# السنوي الخامس للمجمع الملكي
# لبحوث الحضارة الاسلامية
# (مؤسسة آل البيت)

## عمان

٢٦ نيسان ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

**الاخوة الأفاضل**

أُحييكم أطيب تحية، وأُبارك لكم جهودكم الخيرة، التي كانت ـ على مدى الأيام الأربعة الأخيرة ـ وراء هذا النجاح الذي حققه المؤتمر السنوي الخامس للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)، في إنجاز أعماله على الوجه الذي نرغب، وبالصورة التي ننشد. وأنقل اليكم تحيات أخي ومولاي جلالة الملك الحسين المعظم أيده الله ورعاه، الذي أسعده هذا العام ـ كما يسعده دائماً ـ لقاؤكم على أرض الأردن، أرض الاسراء والمعراج، التي تعتز دائماً بكم وبعلمكم، وبما تنشرون من أريج المعرفة في أرجاء وطننا العربي الإسلامي الكبير.

**أيها الأخوة العلماء،**

من دواعي الابتهاج والاعتزاز، أن المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، على حداثة عهده، بلغ مرحلة استقرت معها تقاليده، واتضحت السبل من بين يديه لتحقيق أهدافه.

فالمؤتمر السنوي للمجمع الملكي غدا بمثابة جمعية عامة تضم أعضاء المجمع الملكي العاملين والمراسلين ونخبة من كرام العلماء الضيوف من مختلف ديار الإسلام، يجتمعون كل عام لاستعراض ما تم إنجازه، بين المؤتمر المنعقد والمؤتمر الذي سبقه، من أعمال علمية، ونشاط فكري متعدد، استعراضاً قوامهُ التدقيق والتمحيص

والتمعن، لاستدراك النقص وتصحيح الخطأ ـ ان وجدا ـ واغناء المسيرة العلمية من خلال الراي السديد والتوجيه الرشيد في إطار المنهج العلمي الذي ميز أعمالكم وأعمال مجمعكم باستمرار.

كما يُسهم المشاركون في المؤتمر السنوي للمجمع ـ كل عام ـ في بحث خطط المجمع المستقبلية، ودراسة ما ينوي القيام به من أعمالٍ لتنفيذ هذه الخطط ومشروعاتها، خدمة لأجيالنا الصاعدة التي وضعت مستقبلها أمانة غالية بين أيدينا.

**أيها الأخوة العلماء الأفاضل،**

لقد مَنَّ الله جلت قدرته علينا بأن نشهد في المؤتمر السنوي الخامس صورة يانعة لبعض ما زرعناه في سنوات سابقة، إذ تمكنا من أن نصل بمشروعات الخطة الأولى المتوسطة المدى، الى مرحلةٍ متقدمة على طريق الإنجاز بحيث سيكون عام ١٩٨٧ القادم هو العام الذي تبدأ فيه طباعة بحوث هذه الخطة بمشيئة الله، لتصل الى أيدي العلماء والباحثين وطلاب المعرفة كما سمعتم في حفل الافتتاح، متطلعين إلى أن تغدو ـ عند اكتمالها ـ شمعة تضيء طريق الشباب المسلم المتعطش إلى إيجاد النموذج النفسي الذي يهدي مسيرة حياته في هذا الخضم المتلاطم من الأفكار والمذاهب المتعددة المتناقضة.

كما شهدنا أيضاً مرحلة تبشر بالخير في الأعمال التمهيدية لمشروع موسوعة الحضارة الإسلامية باكتمال فهرس عناوين الموضوعات الذي يشتمل على المواد التي يمكن أن تعرف الموسوعة بها، وفي المجلدات العشرة التي صدرت عن مشروع الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط شاملة مخطوطات رسم المصاحف ومخطوطات التجويد، والمصاحف المخطوطة ودليل فهارس المخطوطات في المجمع الملكي.

وسيبدأ المجمع قريباً ـ بمشيئة من الله وتيسير منه ـ في وضع الخطوات التنفيذية للسير قدماً في تنفيذ مشروعات الخطة الثانية، وأبرزها:

١ ـ مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تعاليم الإسلام.

٢ ـ مشروع البرنامج (السكاني) الديموغرافي الإسلامي.
٣ ـ الفهرس الشامل للتراث الإسلامي في فن العمارة.

**أيها الأخوة العلماء الكرام**

إن مجمعكم دأب منذ تأسيسه على الاتصال بالأكاديميات والمجامع ومراكز البحث والمؤسسات العلمية الأخرى في أرجاء العالم الواسع تعزيزاً لصلاته بها وسعياً الى التعاون البناء خدمة للأمة الإسلامية، فكان التعاون مع مكتبة جامعة كمبردج في بريطانيا لتمكينها من الاستمرار في إصدار «الفهرس الإسلامي» ISLAMIC INDEX ، والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج لإنجاز مشروع «التربية العربية الاسلامية»، والتعاون مع كلية الادارة العليا في لاهور بباكستان في عقد ندوة «الأحوال الإجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي» ضمن المؤتمر السنوي الثالث للمجمع في عام ١٩٨٤م، ثم التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة ـ وهو التعاون الذي شهدتم ثماره في الندوة التي شاركنا فيها جميعاً عن: «مشكلات البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي». إن هاتين الندوتين هما من النشاط الموازي الذي سار المجمع على انتهاجه في مؤتمرين، وهو نشاط مساند ثبتت جدواه وفائدته في المؤتمرين الثالث والخامس، ويشمل قطاعاً واسعاً من المهتمين من خلال الكتاب الذي نشر باللغتين العربية والانجليزية عن ندوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وصور التغير في العالم الإسلامي، والكتاب الذي سينشر ـ باللغتين العربية والانجليزية بإذن الله ـ عن ندوة مشكلات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

**أيها الأخوة العلماء الأفاضل**

إنّ ما ينهض به مجمعكم الملكي من برامج ومشروعات، له قيمة إسلامية مميزة، فنحن في وضع نواجه معه تحديات خطيرة تتهدد كياننا وجذورنا وتسعى الى القضاء على هويتنا وطمس آثارنا، وهذه التحديات لا تنفع معها الحلول المرتجلة ولا يفيد في معالجتها إلا فكر ناضج، متزن، منفتح، متطور، يوائم لاصالة والمعاصرة في نسق يحافظ على جلال الموروث ويضعه في إطار التطبيق العلمي وفق

المتطلبات الكثيرة المتشابكة لعصرنا.

وهنا تبرز القيمة العالمية أيضاً لمشروعات مجمعكم وبرامجه، في سعيها لاستشراق آفاق المستقبل القريب والبعيد معاً ومحاولة الخروج بحلول إسلامية لمشكلاتنا وقضايانا المعاصرة، والسعي لايجاد البديل الملائم للأنظمة العالمية التي لم تحقق للإنسان المعاصر ما ناضل من أجله على مدى سنين طويلة، ولم تلب تشوقه الى الأمثل في مختلف مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والتعليمية.

إن تراثنا الإسلامي تراث عالمي، وحضارتنا إنسانية شاملة أنارت السبيل أمام البشرية في وقت كانت البشرية فيه تسبح في دياجير الظلمة والجهل، وواجبنا اليوم أن نسعى بكل ما لدينا من جهد وطاقة لكي نسهم إسهاماً إيجابياً في إسعاد البشرية، وتقديم ما يمنحها الطمأنينة والحياة الأفضل.

وأملنا كبير في أن تتساند المؤسسات الإسلامية في تحقيق هذه الأهداف النبيلة ليعود للمسلمين دورهم المتميز في العطاء الإنساني الحضاري.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وأعانكم على حمل رسالة الخير والمحبة حيثما حللتم.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

كلمة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في
مؤتمر «حرب الخليج وابعادها السياسية والاقتصادية والامنية على المنطقة»
عمان
١٦ حزيران ١٩٨٦

ان النزاع في الخليج يتهدد باضطراد استقرار وأمن الشرق الاوسط، تماما كما يتهدده النزاع العربي الاسرائيلي منذ حوالي اربعين عاما، فهو يتميز بنفس حدة الخطورة والتعقيد وينطوي على عوامل انفعالية كالايديولوجية والدين والعرقية والجيواستراتيجية والسعي للهيمنة السياسية.

ورغم ان هذا الجمع الكريم بخبراته الغنية اقدر مني على تحليل مدلولات واهمية هذه العوامل الا انني لا اشك مطلقا في حجم وخطورة ابعاد الحرب العراقية الايرانية والتي باتت احدى ادمى واطول النزاعات في العصر الحديث، مما يرغمنا على اعادة تقييم الافتراض المعتمد سابقا بان الحروب التقليدية في العالم الثالث لا بد وان تكون حروباً قصيرة الامد.

كما لا شك لدي باننا في الاردن كعرب نقف الى جانب العراق ليس فقط من منطلق واجبنا الاخلاقي والقومي بل من منطلق التزامنا القانوني حيث ان الاردن قام بتوقيع جميع المعاهدات الدفاعية العربية المشتركة التي ابرمت تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وموضوع هذا اللقاء هو اثر الحرب في مختلف المجالات والتوتر الاني الذي تفرضه والابعاد بعيدة الاجل التي تمس:

١) البلدين المعنيين
٢) دول الخليج

٣) منطقة الشرق الاوسط ككل
٤) المجموعة الدولية.

فقد غدت الحرب مأساة عظيمة للدولتين المتحاربتين ولا يمكن احصاء ما تم هدره من الموارد الانسانية والمادية. فالحرب بطبيعتها تشل حياة الامم ولكنها حين تشهر براثنها على مجتمعات تمر في مراحل التغير السريع وتواجه مشاكل الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والتسيب السياسي، يكون لها أثر إضافي وهو تعطيل برامجها التنموية. كما يحتمل أن تؤدي الى إبراز مشاكل الاستقطاب سواء اكانت العرقية او الدينية او الطائفية منها. وحال حرب الخليج حال اي حرب فهي تهدد بكل هذا بل وتتحدى جميع المجتمعات الحديثة مرهفة البنيان في هذه المنطقة المتفجرة. فللحملة الايرانية ضد العراق ابعاد عالمية. ويتعدى الخطر الخصمين الاثنين، فيتهدد استقرار وامن منطقة الخليج برمتها، ليس فقط بسبب الخطر الكامن في التجزئة والتطرف في سياق التنوع الاجتماعي والديني والعرقي، بل وبسبب اهمية الخليج الاستراتيجية وموقعه الجغرافي السياسي وعظم موارده من النفط. وحتى وان لم تبد هناك حاجة ملحة للغرب للنفط العراقي او النفط الايراني في الوقت الحاضر فليس هناك ما يضمن استمرار هذا الوضع الحالي. ثم ان تصعيد الحرب قد يخل بالاسواق العالمية ويوقف تدفق النفط من الخليج، مؤديا الى ازمة طاقة جديدة.

ومن الواضح انه اذا لم يكن الخليج آمنا من تشعبات وعواقب الحرب بين العراق وايران فلا يمكن لمنطقة الشرق الاوسط او للمجموعة العالمية ان تتجنب المخاطر التي تفيض عنها.

وبالطبع فحرب الخليج ليست النقطة الساخنة الوحيدة في منطقتنا فهناك غيرها:

١) الحروب الثلاثة في الهلال الخصيب
٢) الحرب في وادي النيل
٣) الحرب في شمال افريقيا/ المغرب
و٤) المواجهة الامريكية الليبية والانهماك بقضية الارهاب.

ولو قمنا بتوسيع هذه القائمة بادراج قضايا المجاعة والتصحر والتوتر والنزاع في القرن الافريقي والجنوب العربي وافغانستان لادركنا الحقيقة المشؤومة وهي انه بين هذه القضايا جميعا روابط استراتيجية وديمغرافية.

فانهماك العراق بالحرب قد اخل بالتوازن الاستراتيجي في الشرق العربي الى حد بات المشرق معه مفتوحا لاهواء التعنت الاسرائيلي. فالسلطات الاسرائيلية ومساندیها في الخارج قد تمكنوا من خرق جميع التحركات الساعية الى ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، معززين بذلك سياستهم في ضم الاراضي العربية المحتلة تدريجيا الى «اسرائيل الكبرى». كما واصلوا بحماس دؤوب تعزيز علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية وذلك بالتركيز على البعد الاستراتيجي بحيث تعدى الالتزام الامريكي الدفاع عن اسرائيل كدولة عسكرية في السياق الاقليمي الى اعتبار اسرائيل ضمنيا كاحدى الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي.

ثم ان تأسيس النظام عبر العربي ونقل النفط من الخليج الى البحر الابيض المتوسط عبر شبه الجزيرة العربية الى البحر الاحمر وعبر المشرق الى البحر الابيض المتوسط قد ادت الى ترابط هذه المناطق بشكل اوثق من اي وقت سابق. كما ادت محاولة تجنب مضيق هرمز الى اضفاء اهمية استراتيجية اضافية على حوض البحر الاحمر والساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط مما يفسر اهتمام القوى العظمى الشديد بحرية الملاحة في هذه الممرات البحرية.

وليس البعد الديمغرافي في هذا السياق بأقل اهمية، فهجرة القوى العاملة من دول المشرق الى بلدان شبه الجزيرة والخليج قد ادى إلى تكامل لم يسبق له مثيل في الموارد الانسانية والمالية المشتركة. وهكذا فان الاحداث في جزء من المنطقة تؤثر بشكل مباشر وفوري على جميع الاجزاء الاخرى. ولا بد للخطر الذي يتهدد امن الخليج والمنبثق عن سعي ايران لفرض هيمنتها ان يتهدد اقتصاد دول الهلال الخصيب، تماما مثلما يمكن ان تؤدي حرب مع اسرائيل الى اغلاق محطات الضخ او الممرات البحرية فتسد تدفق النفط.

وببساطة، فان هذه الروابط والتكاملات الاقليمية تعني انه لا يمكن لاية دولة ان

تشعر بامان او انعزال عن التطورات التي تجري في اجزاء اخرى من المنطقة ولا يمكن لاي بلد ان يكون محميا من النزاعات الاقليمية مهما بدت هذه النزاعات نائية او محلية في بادىء الامر. فالنزاع العربي الاسرائيلي والازمة اللبنانية وحرب الخليج وغيرها من النزاعات تتهدد في آن واحد جميع دول المنطقة.

والمطلوب هو التعاون على المصلحة الجماعية بدلا من الانعزال او اتخاذ موقف اللامبالاة مما يحدث لكلتا الدولتين، لتجنب الكارثة التي تتهددنا جميعا. فالتهديد الذي تشكله ايران واسرائيل لا يصطدم بسيادة بعض الدول الاخرى بل يسعى لتقويض بنيان الدول في المنطقة باسرها.

وللسلام والاستقرار في الشرق الاوسط اهمية عظمى للمجموعة الدولية بالاضافة الى شعوب المنطقة. ويشير الاضطراب والتفجر اللذان تتسم بهما سياسات المنطقة الى استنتاج واضح وهو موقف وتنافس الدول العظمى على موقع استراتيجي ذي اهمية عالمية.

ومن الواضح ان خط خطر الاضطراب السياسي الذي يمتد من البحر الاسود الى بحر الخزر قد تحول الى الخط الذي يمتد من شرقي البحر الابيض المتوسط/ حوض البحر الاحمر الى الخليج والمحيط الهندي حيث تكثر النزاعات بجميع انواعها. وقد صارت المنطقة باسرها مركز انطلاق المواجهة بين القوى العظمى وساحة مفتوحة لتنافسها الذي تؤكده العوامل المحلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن ان تؤدي الى انهيار آخر آثار النظام والحياة الطبيعية.

وقد ادركنا بعد مأساة مفاعل تشرنوبيل اكثر من اي وقت مضى كم هو صغير هذا العالم الذي نعيش به. ولم تعد مواجهة القوى العظمى في الشرق الاوسط بالضرورة تستثني استعمال الاسلحة النووية ولم تعد المنطقة امنة من امكانية مثل هذا الاشتعال، فهذه الاسلحة متواجدة في الشرق الاوسط حيث ان الاتحاد السوفياتي قريب من حدودنا بينما تحتفظ الولايات المتحدة بها في تركيا وعلى متن اسطولها البحري داخل وحول مياه المنطقة.

بل ولمقدرة اسرائيل النووية دلالة اعظم خاصة وان الاعتقاد سائد بان القوات الاسرائيلية قد قامت بنشر الصواريخ. وقد استفاد البرنامج الاسرائيلي من الدعم المباشر وغير المباشر من الدول النووية وغير النووية، بما في ذلك دولة جنوب افريقيا. ولا بد للاتفاقية التي تم ابرامها بالسماح لاسرائيل بالاشتراك في تطوير المبادرة الاستراتيجية الدفاعية ـ برنامج حرب النجوم الامريكي ـ ان تعزز قدرة اسرائيل تلك وان تزيد من المخاطر التي تصاحب ذلك.

ولا يمكن اهمال امكانية اندلاع حرب نووية بسبب النزاعات الاقليمية خاصة في سياق حرب الخليج او النزاع العربي الاسرائيلي الذي تعلق القوى العظمى على نتائجه اهمية استراتيجية خطيرة. فامكانية اندلاع الحرب النووية واردة سواء اكان ذلك على اساس تصعيد حرب تقليدية الى حرب نووية او على اساس قيام دولة صغيرة بتسديد ضربة نووية ردا على ما ترى انه يهدد بقاءها وكيانها القومي. ففي هذا العصر غير المستقر يمكن لبلاء الارهاب وتطرف العصبيات الدينية والسياسية ان تحول نزاعا محليا الى حرب شاملة. ومهما كان العامل المحفز فهناك شيء واحد مؤكد وهو ان من غير المحتمل امكانية احتواء النزاع، اذا ما اندلع، ضمن النطاق الاقليمي.

فهذه هي المشاغل التي تدعونا هنا في الاردن الى مساندة كل جهد معقول لحل النزاعات التي ابتلي بها الشرق الاوسط كل هذا الزمن. فمنذ بداية الحرب العراقية الايرانية والجهود المضنية قائمة لتشجيع الطرفين على ايقاف الحرب حتى يتسنى حل النزاع بالطرق السلمية. وقد عرض الكثيرون من الشخصيات والمنظمات العربية والاسلامية والدولية خدماتهم للتوسط لحل النزاع، بدافع القلق والتخوف من الدمار والمجازر المستمرة التي يشنها ويبتليها الطرفان دون معنى. وقد دعت هذه الشخصيات والمنظمات الطرفين باستمرار لوقف اطلاق النار والمباشرة بالمحادثات السلمية، ولكن من غير ذي جدوى، فبينما ابدت العراق استعدادا للتعاون، بقيت ايران متعنتة في رفضها الدخول في المفاوضات.

وقد حان الوقت للقوى العظمى للتخلي عن موقفها اللامبالي من النزاع في منطقة

لها اهمية استراتيجية حيوية. ورغم ان قلق الولايات المتحدة واوروبا والاتحاد السوفياتي ازاء امن الخليج وحقول النفط الحيوية فيه واهميته الاستراتيجية له ما يبرره، فباعتقادي ان افضل طريقة لتهدئة هذا القلق تتأتى في الاتفاق على الانسحاب من المنطقة واعلانها «منطقة سلام». فلا يكفي الدعاء والامل بان يؤدي تعليق بيع السلاح للطرفين او اجهاد المعركة والحرب الى اعادة المتحاربين لرشدهم. فالمطلوب هو جهود دبلوماسية فعالة تسمح بتحديد الالتزام الاخلاقي بشكل واضح. ولا يجب ان يعمينا لا التسعير المؤقت للنفط ولا شر الارهاب الدولي عن مشاكل منطقتنا الرئيسية. ولا يجب ان يكون الهدف فرض حل بل استخدام فعاليات القوة والنفوذ للحث على التوصل الى نتيجة بناءة. ويجب ان يكون الهدف الرئيسي تخفيف حدة التوتر حتى يمكن متابعة الأساليب السلمية لحل النزاع.

وانا أكيد من انكم في مداولاتكم ستنظرون بتعمق في هذه القضايا فتحددون وتدرسون وتحللون ابعاد الحرب واثارها وليس في المجالات التي اوردتها فقط. واتمنى لكم التوفيق وأؤكد لكم ترحيبنا الحار وتقديرنا الصادق لجهودكم التي نأمل ان تتمكن من تحديد السبل الكفيلة بانهاء هذه الحرب المأساوية الخطرة التي لا طائل منها.

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

# نقاط لصاحب السمو الملكي
# الامير الحسن ولي العهد المعظم
# في افتتاح
# اجتماع مجلس الأعمال المصري الاردني
# عمان

٢١ حزيران ١٩٨٦

١. يسعدني أن أُرحب أحر الترحيب باخواننا وفد جمعية رجال الاعمال المصريين في بلدهم الاردن، كما ويسعدني أن أرى هذا اللقاء النوعي بين هذه الجمعية وبين جمعية رجال الاعمال الاردنيين المشكَّلة حديثا. إن هذا الاجتماع يمثل في نظري مبادرة رائدة من القطاع الخاص في كلا البلدين لبناء قنوات اتصال موازية للعمل الرسمي الحكومي وتعزيز العلاقات في المجالات المشتركة.

٢. إن العلاقات المصرية الاردنية مبنية على قاعدة قوية من التعاون الاخوي البنّاء، تدعمها قيادتا بلدينا الشقيقين بصورة مستمرة، وان توجيهات ودعم سيادة الرئيس حسني مبارك وجلالة الملك الحسين لهذه الجهود مستمرة وتنطلق من إيمان قوي بضرورة توحيد الجهود العربية وتنسيقها وبناء الصف الواحد في مختلف المجالات لتعزيز الأمن القومي العربي.

٣. إن الاوضاع الدولية والاقليمية الحالية تظهر العديد من التحديات لأمننا الشامل. وفي غياب تحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية فلن يكون هناك فرصة لتحقيق الاستقرار والامن الشاملين في المنطقة.

كما أن وقوع الاردن ومصر على ساحل البحر الاحمر يحتم علينا التخطيط لتطورات استراتيجية هامة تشهدها منطقة البحر الاحمر. وتتمثل هذه التغيرات

في النتائج الهامة لربط منطقة ينبع على ساحل البحر الاحمر بمنطقة الخليج العربي بواسطة أنابيب البترول، وإقامة المشاريع الصناعية الكبرى في مدينة ينبع الصناعية والتي لا تبعد عن العقبة سوى بضع مئات من الكيلومترات. وهكذا نرى أن منطقة البحر الاحمر ستكون معرضة لمؤثرات استراتيجية في غاية الاهمية تشمل الصراع العربي الاسرائيلي والتطورات في منطقة الخليج العربي، بالاضافة الى النزاعات والخلافات القائمة بين بعض دول الجزء الجنوبي من إقليم البحر الاحمر.

٤. يدرك الاردن أن التعاون العربي الفعال في إقليم البحر الاحمر ضروري للحفاظ على المصالح والاهداف العربية. كما ويدرك أن التعاون الاردني المصري سيكون عنصرا فعالا في هذا التعاون. فمن الناحية الطبيعية تعتبر منطقة سيناء وجنوب الاردن منطقة جيولوجية واحدة، مما يستدعي التنسيق في البحث عن المصادر الطبيعية واستغلالها. ومن منظور المصادر البشرية فان لبلدينا ميزات نوعية وكمية واضحة اسهمت بصورة ملحوظة في تحريك مسيرة التنمية في المنطقة العربية، وخاصة في الدول النفطية. وان تركّز العديد من المشاريع التعدينية والصناعية في جنوب الاردن، بالاضافة الى مشاريع كبرى في دول عربية مجاورة، يعطي لهذه المنطقة ثقلا اقتصاديا يستدعي تنسيقا متواصلا بين الدول العربية المطلة على ساحل البحر الاحمر.

٥. وعلى ضوء التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية من حيث انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض العوائد النفطية، وتأثير ذلك على حجم النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية ككل، تبرز الحاجة الى التكيف مع الاوضاع الجديدة واتخاذ الوسائل الكفيلة باستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وايجاد فرص العمل الكافية وتوزيع مكاسب التنمية بصورة عادلة على المواطنين والمناطق. ونحن في الاردن نطمح الى استغلال موقعنا المتوسط في المنطقة العربية وشبكة النقل والاتصالات السهلة مع سائر أنحاء العالم للتركيز على إقامة صناعات تقنية متقدمة توفير خدمات صيانة متطورة للدول المجاورة، وبالتالي

الى تحويل الاردن الى مركز متميز في المنطقة من حيث تقديم الخدمات والمعرفة العلمية والتقنية.

٦. إن التطور الكبير في العلاقات الاخوية بين بلدينا خلال الاعوام القليلة الماضية يدعو الى الارتياح والى الأمل بامكانية تعزيز أوجه التعاون القائمة وإقامة تعاون فعال في مجالات جديدة. وإن ما تم إنجازه في قطاع النقل وربط نويبع بالعقبة وتسيير وسائل نقل برية منتظمة بتكلفة معقولة بين البلدين تمتد الى البلدان المجاورة الاخرى هو خطوة هامة على طريق تدعيم التعاون الاقتصادي العربي وبناء شبكة نقل عربية متكاملة.

٧. ومن ناحية اخرى فما زال التبادل التجاري بين البلدين دون المستوى المرغوب فيه رغم حرص المسؤولين في كلا البلدين على تنمية هذا التبادل بصورة متكافئة. كما أن الفرص العديدة للاستثمارات المشتركة تبقى غير مستغلة في كثير من الاحيان. وباستطاعة مجلس الاعمال المصري الاردني أن يقوم بدور فعال في هذا المجال، من حيث دراسة المشاكل التي تعترض سبل التعاون وتعريف فرص تعاون جديدة واقتراح الوسائل والاجراءات الكفيلة بالتنفيذ السريع لقرارات القطاع العام المتعلقة بالتعاون المشترك.

٨. أود أن أؤكد على الدور الفعال الذي يستطيع القيام فيه مجلس رجال الاعمال المصري الاردني وجمعيتا رجال الاعمال المصريين والاردنيين في تعزيز العمل المشترك وفي تنمية القدرات الذاتية لكل من بلدينا. إن مشاركة القطاعين العام والخاص في عملية التنمية تستدعي أن يقوم كل منهما بتحمل مسؤوليته باخلاص وأمانة خدمة للمصلحة الوطنية والعربية. ونأمل من القطاع الخاص أن يكون مبادرا في إدخال الاساليب الادارية الحديثة وتطوير القدرات الصناعية والعلمية والتقنية وأن يدرك بأن عملية التنمية تتجاوز بعد الربح الفردي لتشمل تحقيق مكاسب وطنية اقتصادية واجتماعية.

واننا لنتطلع ان تساهم اجتماعاتكم هذه في تعزيز التعاون بين بلدينا الشقيقين وفي

اقتراح الحلول المناسبة لاية عقبات قائمة بالاضافة الى تقديم رؤيا مستقبلية طموحة حول مجالات تعاون جديدة ممكنة.

متمنياً لكم التوفيق في جهودكم الخيرة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في افتتاح
# اجتماع الهيئة العمومية لاتحاد المصارف العربية
# عمان

٢٢ حزيران ١٩٨٦

١. يسعدني أن ارحب بكم أجمل ترحيب في بلدكم الاردن. وأن أنقل اليكم تحيات وترحيب جلالة الملك الحسين المعظم وتمنياته لكم بالتوفيق في جهودكم الخيرة. وانه لمن دواعي سروري أن ألقاكم اليوم في هذا الاجتماع الهام للهيئة العمومية لاتحاد المصارف العربية، هذا الاتحاد الذي أصبحت نشاطاته تغطي شبكة واسعة من المؤسسات المصرفية العربية والذي نعقد عليه الآمال الكبار في دعم أواصر الترابط والتعاون بين هذه المؤسسات. وأود أن أُنَوِّه هنا بالجهد الدؤوب الذي بذله إتحاد المصارف العربية لإغناء ودعم التعاون المصرفي العربي من خلال التقريب ما بين المؤسسات المصرفية القائمة وزيادة مقدرتها في الاعتماد على النفس في المجالات المالية والتقنية.

٢. إن أهمية التعاون المصرفي العربي تتعدى حدود المؤسسات المصرفية وسهولة حركة رؤوس الاموال بين الدول العربية، لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية العربية. فهذا التعاون هو أحد العناصر الاساسية في العمل العربي الاقتصادي المشترك، ولا يمكن بدونه إقامة تعاون أو تكامل اقتصادي عربي ملموس. وسرعان ما تنعكس الآثار الايجابية لهذا التعاون على العلاقات الاقتصادية العربية. ومن ناحية اخرى فان الآثار السلبية لغياب التعاون المصرفي تؤثر بصورة ملموسة أيضا على هذه العلاقات.

٣. وعند الحديث عن العمل الاقتصادي العربي المشترك فلا بد من وقفة لمراجعة النفس. لقد جاءت قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمّان في عام ١٩٨٠ تعبيرا عن الطموحات الكبيرة التي عبر عنها المسؤولون والمواطنون لتوظيف المصادر العربية البشرية والمالية والطبيعية في خدمة الاهداف العربية وتعزيز النماء والانتماء في سائر أرجاء الوطن العربي.

٤. ومع أن قرارات قمة عمّان كانت كفيلة بإحداث تغييرات رئيسية في الهيكل الاقتصادي العربي لو طبقت بصورة متكاملة، إلاّ أن ما تمّ تنفيذه في هذا المجال لا يرقى الى أدنى مستويات طموحاتنا. ومع أن بعض الدول النفطية قد حققت فوائض مالية ضخمة، إلاّ أنها استثمرت بصورة رئيسية في البلدان الصناعية ولم يتم توظيف إلاّ الجزء البسيط منها داخل الوطن العربي. إن الاوضاع الاقتصادية العربية بصورة عامة لا تدعو الى الارتياح، وهناك مشاكل رئيسية في مجالات الامن الغذائي والمديونية الخارجية تعرض لها أكثر من بلد عربي. ونحن نشاهد اليوم حتى الاقطار العربية النفطية تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية. ومع الانكماش في أسواق النفط نلاحظ أن مستويات النمو والعمالة قد تأثرت سلبيا في البلدان العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء.

٥. بالنسبة للقطاع المصرفي العربي، فقد أسهمت ظروف الفورة النفطية في إغراق المنطقة العربية بموارد مالية ضخمة، ممّا أدّى الى نمو هذا القطاع خلال عقد السبعينات بمعدلات عالية فاقت بكثير معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى. وقد كان من الطبيعي في ظل وفرة الموارد المالية من جهة والرواج الاقتصادي العام من جهة اخرى أن تتمكن المؤسسات المصرفية العربية من النمو بسرعة ورفع معدلات ربحيتها فضلا عن زيادة قدرتها التنافسية في المنطقة أمام المؤسسات الاجنبية المماثلة.

وقد أظهر انحسار هذه الفورة أن التوسع المصرفي العربي لم يكن قد نال حظه من الدراسة اللازمة. فقد برزت عيوب هيكلية في الجهاز المصرفي العربي

تتطلب معالجتها تجاوز المطامح الفردية والقطرية المحدودة وتستدعي التنسيق وتكامل الجهود على الصعيد العربي.

٦. وباستطاعة اتحاد المصارف العربية ضمن هذا الاطار، أن يساهم بصورة فعّالة في رسم استراتيجية مصرفية عربية متكاملة، وفي معالجة الاوضاع التي تواجه القطاع المصرفي العربي من حيث أوجه الضعف الهيكلي الناجمة عن ظروف الاستعجال في تطوره في فترة الفورة النفطية، بالاضافة الى تدهور الاوضاع الاقتصادية العربية بصورة عامة. ان هذه التطورات تضع مسؤوليات كبيرة على عاتق اتحاد المصارف العربية. ولا يوجد هناك تساؤل حول جدوى قيام الاتحاد بمواجهة هذه المسؤوليات، وإنّما يدور التساؤل حول أفضل السبل لبلوغ الاهداف المرجوة.

٧. إن للعمل العربي الاقتصادي المشترك، وللتنسيق الانمائي العربي بصورة خاصة، ابعادا مصيرية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وانطلاقا من هذا الواقع فلا بد من العمل على تمكين القطاع المصرفي العربي من القيام بدور فعّال في تعزيز السيرة الانمائية العربية. واسمحوا لي كمهتم بهذا الموضوع أن أطرح عليكم بعض النقاط التي قد تساعد في بلورة برامج عملية تتناسب مع الاهداف المرجوة:

اولا: لا بد من تجاوز مسألة صغر حجم المؤسسات المالية القائمة وانتشارها الكمي الواسع. وقد يتم ذلك عن طريق دمج المصارف الصغيرة، كما يمكن أن تتاح الفرصة للمواطنين العرب للاسهام في رؤوس أموال المؤسسات المصرفية القائمة في أي من الدول العربية، بالاضافة الى تشجيع فتح فروع لهذه المؤسسات في أقطار الوطن العربي المختلفة.

ثانيا: يجب تعزيز مفهوم الدور التنموي للمؤسسات المصرفية العربية بحيث يتجاوز الدور التمويلي. فعلى هذه المؤسسات دراسة الاوضاع الاقتصادية العربية بصورة مستمرة وإقتراح أساليب ومبادرات للمشاركة في إقامة المشاريع الجديدة. لقد ترأست في مطلع شباط الماضي بعثة من المؤسسات

الاقتصادية والمالية والعلمية الاردنية الى مدينة لندن حيث اطلعنا هناك في سلسلة من الاجتماعات مع رجال المال والاقتصاد والصناعة وممثلي المؤسسات العلمية على تفاعل سائر هذه الفعاليات في دعم النمو الاقتصادي والصناعي. وقد لفت انتباهي ما ذكره بعض رجال المصارف هناك من أنه لا يوجد نقص في الاموال ولكن يوجد نقص في المشاريع المجدية المدروسة، مع أن للبنوك هناك علاقات وثيقة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة في سبيل تحديد ودعم المشاريع المجدية. كما لفت انتباهي الترابط الوثيق بين المؤسسات المالية والعلمية في سبيل تطوير المبتكرات التقنية الحديثة واستثمار الأموال اللازمة لانجاح هذه المشاريع. ونأمل من المؤسسات المصرفية العربية أن تتبع مثل هذا النهج وأن تدرك بأن الربح المالي هو أحد المؤشرات على نجاحها في مهماتها، ولكن يجب أن يصحبه محاولات مستمرة لتنمية القطاعات الانتاجية وتعزيز القدرة العلمية والتقنية.

ثالثا: لا بد من إدخال تغييرات جذرية على التقنيات المستخدمة لدى النظام المصرفي العربي بشكل ينسجم مع التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها النظام المصرفي الدولي. ويتطلب ذلك بدوره تأهيل الكوادر العاملة لدى الجهاز المصرفي وتطوير إدارته بشكل يساعدها على مجاراة هذه التطورات. كما أن الحاجة ملحة لتطوير نظام متقدم لتبادل المعلومات المصرفية ما بين المصارف العربية على أساس الكفاءة والدقة والسرعة.

رابعا: على ضوء الاوضاع الاقتصادية الحالية يجب على الجهاز المصرفي التركيز على اجتذاب المدخرات الخاصة للتعويض عن النقص الحاصل في الموارد المالية الاخرى. وتدل بعض المؤشرات على توافر هذه المدخرات بكثرة إلاّ أن اجتذابها يتطلب وضع سياسات ووسائل ملائمة.

خامسا: لتقوية أواصر التعاون المصرفي العربي وإخراج الوسيط الاجنبي من حلقة التعامل المالي العربي، فلا بد من ترسيخ تشريعات تميز ما بين المستثمر العربي وغير العربي لمصلحة مستثمرنا العربي، على غرار ما بادرنا اليه في

الاردن في الآونة الاخيرة.

آمل أن تساهم هذه النقاط في وضع برنامج طموح لمواجهة التحديات الكبيرة أمامنا.

٨. وأخيرا أود أن أُشير الى إننا في الاردن ندرك تمام الادراك أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وتركز خطتنا الخمسية الجديدة (١٩٨٦-١٩٩٠) على تحقيق النمو الاقتصادي في بلدنا انطلاقا من مصادره البشرية وموقعه المتوسط وعلاقاته مع أشقائه. ونحن نطمح الى تحويل الاردن الى مركز متميز للخدمات المتطورة والصناعات العلمية والتقنية خدمة للمنطقة العربية بأكملها. وآمل أن تتاح لكم الفرصة للاطلاع على بعض منجزاتنا وطموحاتنا.

أكرر ترحيبي بكم متمنيا لكم طيب الاقامة بين أهلكم والتوفيق والنجاح في أعمالكم.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

# كلمة صاحب سمو ولي العهد
# الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# لقاء أصيلة

٢٥-٢٨ آب ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الحفل الكريم
أيها السيدات والسادة

يسرني في بداية هذا اللقاء الخير مع هذه النخبة الطيبة أن أنقل خالص تحيات وأطيب تمنيات صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال، إلى جلالة أخيه الملك الحسن الثاني حفظه الله، وإلى الشعب المغربي الشقيق، كما يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى جلالته على دعوته الكريمة لي لحضور هذا اللقاء.

وإنه لمن دواعي سعادتي أن التقي بكم وأن اتحدث اليكم في هذا الملتقى الثقافي العربي ـ الافريقي، الذي دأب منذ أولى اجتماعاته على فتح أقنية التفاهم والحوار بين العرب وبين إخوانهم في الدول الإفريقية الصديقة، بغية توثيق عُرى المحبة والتعاون فيما بينهم، تجسيداً للعلاقات التاريخية الخالدة، التي تربط بين شعوب إفريقيا العظيمة وبين إخوانهم شعوب الدول العربية. واذا كان هذا الملتقى قد اعتمد الثقافة سبيلاً للتفاهم والتعاون بين الشعوب، فذلك لأن العلاقات الثقافية، تتصل ببناء الإنسان فكرياً ونفسياً، وبتكوين قناعاته واختباراته، وترتبط بتشكيل اتجاهاته، وبتحديد رؤيته السياسية والاقتصادية. وإن لقاءنا هذا، وتواصلنا الذي نعيشه من خلال هذا المؤتمر، خير دليل على تصميم بلداننا العربية والافريقية على تطوير العلاقات فيما بينها من أجل تدعيم قوتها في عالم لم يعد للضعفاء والمتفرقين فيه مكان. فهو لقاء

خير وبركة، يرمي إلى مد الجسور وتجسير الفجوة بين هذه الشعوب ليقدم كل منها ما يستطيع ضمن طاقاته وإمكاناته بحيث يتحقق لها، عن طريق تنظيم واستخدام كافة الإمكانيات المتاحة لها بشكل علمي منظم، ما ترجوه هذه الشعوب من تقدم وازدهار تواكب فيه بقية شعوب العالم.

**أيها السيدات والسادة،**

إن للعلاقات الثقافية العربية الأفريقية أبعاداً تاريخية وعرقية وروحية، وآثاراً متبادلة، نلمسها في التراثين العربي والأفريقي على حد سواء. واذا كانت القوى الاستعمارية قد بذلت، ولا يزال بعضها يبذل جهوداً كبيرة في سبيل إضعاف هذه العلاقات، واستخدمت مختلف الأساليب والوسائل لفرض ثقافتها، تحقيقاً لمطامعها في استنزاف موارد وطاقات تلك الشعوب، إلا أن هذه الشعوب تسعى منذ حصولها على الاستقلال السياسي إلى التحرر من التبعية الثقافية لهذه القوى الطامعة، وتحاول تنمية ثقافاتها القومية، من خلال إعادة البناء المتكامل للقيم والتراث، والتربية والتعليم، والعلاقات الإجتماعية والاقتصادية وغيرها. وقد أقبل العرب وإخوانهم الأفارقة على بناء علاقاتهم الثقافية في مرحلة الاستقلال الوطني، مستندين إلى الأسس الحضارية والجغرافية والتاريخية المشتركة، والتطلعات نحو مستقبل مشرف يسوده التعاون والمحبة والسلام بين الشعوب والأمم. وقد ظهرت الثقافتان العربية والأفريقية كحقيقتين متداخلتين، وحليفتين قادرتين على التعايش والتفاعل في بناء صرح الحضارة الانسانية. وقد أدرك العرب والأفارقة أن التعاون الثقافي فيما بينهم، سيمهد الطريق لإزالة آثار التخلف الإجتماعي والثقافي والاقتصادي، التي خلفها الوجود الاستعماري، غير أن الجهود التي بذلت في هذا المضمار على الصعيدين الرسمي والشعبي، ما زالت دون الطموحات بكثير، ولا تتناسب مطلقاً مع القوى المعاكسة التي من مصلحتها استمرار التباعد بين هذه الشعوب. فبقيت هذه الجهود عاجزة عن التغلب على العديد من المعوقات أو تجاوزها، وظلت الثقافة العربية الحديثة، على تعدد اتجاهاتها وتياراتها، بعيدة عن شعوب إفريقيا، إلاّ ما ندر منها، نتيجة محاولات ثنائية بحتة. كما استمرت الثقافات الافريقية مغرقة في ذاتيتها بعيدة

عن الثقافة العربية.

**أيها الحفل الكريم،**

إننا في هذا اللقاء نؤمن جميعاً بأن الواجب يفرض علينا أن نعمل جاهدين دون كلل أو ملل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنسجام والترابط والتعاون بين شعوب دولنا من جهة، وبيننا جميعاً وبين مختلف شعوب دول العالم الأخرى من جهة ثانية، تحت شعار المحبة والتعاون لما فيه سعادة الإنسان في هذا العالم، في أي موقع كان. إذ أن هذا الشعار يستبعد اولئك الذين لا يرون في العلاقات سوى تحقيق مآربهم واستخدام غيرهم للحصول على المنفعة من طرف واحد.

وحتى تصل مجتمعاتنا العربية والأفريقية إلى ما ترجوه من مستوى حضاري وثقافي فلا بد أن ندرك عدة أمور وهي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولاً أن نؤمن ونجسّد هذا الإيمان، قولاً وعملاً، بأنَّ الإنسان هو جوهر الحياة على هذه البسيطة. ولا شيء يمكن أن ينمو ويزدهر، إلا اذا كان الإنسان عمادهُ وهدفه، ولا يمكن لأي مشروع ثقافي أن ينجح، إلا إذا ارتبط بحاجات الإنسان وطموحاته. فالله خلق الإنسان ليعمر الأرض ويحييها، وهو أغلى ما تملك المجتمعات البشرية، فتعاملها مع مختلف عناصر الإنتاج يتم من خلال الإنسان لا غيره. وربحها يتناسب طردياً مع تجهيز الإنسان وإعداده. لهذا يجب أن تنصب جهودنا في هذا المجال على الإنسان، وعلى حاجاته وطموحاته، كي نحوله من كائن سلبي غير مكترث إلى عضو مجتمع فعال واع مسؤول. وعلينا أن نعزز ثقته بنفسه وبقدرته على التعامل الفاعل مع معطيات الحاضر لخلق مستقبل زاهر أفضل، وهذا يحتاج أيضاً إلى أن يستنير بتاريخ مجتمعه وبيئته، ويتعرف على التاريخ الإنساني بشكل عام، وذلك حتى لا يقع في خطأ رؤية المعضلات التي تواجهه وكأنها فريدة من نوعها لا مثيل لها في المجتمعات والبيئات الأخرى.

ثانياً أرجو أن تسمحوا لي بالإسهاب في الحديث عن الإنسان في مجتمعاتنا، ذلك لأنه هو الأساس، فهو البنية التحتية لبناء الدولة وتاريخها، إذ أن من

متطلبات المسؤولية الحضارية لقادة مجتمعاتنا العربية والأفريقية ضرورة إيمانهم بانسانية الإنسان كمتطلب أساسي لتحريك إمكانات الإبداع والاختراع لدى شعوبنا، والايمان بقدرته على المشاركة والعطاء والتطور، اذا ما اتيحت له الظروف المناسبة. فكل قيادة تؤمن بالإنسان وقدراته تولي هذا الانسان العناية من مختلف الجوانب، فقد كانت إدارة الموارد الإنسانية في المؤسسات ولا زالت من أهم أسباب نجاحها وفشلها. ولعل في التجربة اليابانية خير دليل على ذلك.

ثالثاً إن علينا أن نوجه استراتيجية التعامل مع مصادرنا البشرية ومؤسساتنا الإجتماعية، كي تقوم بدورها المنشود ضمن إطار من المراعاة للظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعاتنا، مع إيماننا على مختلف المستويات بأن التغيير والتطور والإبداع والابتكار هي في طبيعتها نشاطات اجتماعية، وأن ذلك ينبغي ألا يتم عبر إشعال ثورة الفكر البشري نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي فحسب، بل يجب أن يعتمد أيضاً على تدعيم الارادة البشرية الساعية بوعي، فالمجتمعات البشرية لا تتغير ولا تبدع إلا إذا أنشأنا وعززنا في نفوس أبنائها إرادة التغيير.

فالمجتمعان العربي والأفريقي سبق لهما أن قدما للعالم فيما مضى الشيء الكثير. ولدينا اليوم موارد كبيرة لا يستهان بها، فهي لا تعاني من نقص في مصادرها البشرية. لكن المعاناة الحقة هي في مستوى هذه المصادر، من حيث نوعيتها ومهاراتها وإحساسها بالانتماء والمسؤولية.

رابعا إن عملية الإبداع والإبتكار، يجب أن توجه ما أمكن لخدمة احتياجات المجتمع ومشكلاته الملحة ويمكن أن تنمى هذه العملية بصورة متسارعة في إطار التعاون الاقتصادي والعلمي، بين دول الجنوب بصورة عامة، وبين الدول العربية والافريقية بصورة خاصة. إن الوضع الحالي يعكس صورة من الاعتماد المتزايد لدول الجنوب على دول الشمال، فلا تتجه إلا نسبة قليلة من التجارة الخارجية للدول النامية بين بعضها البعض، بينما تتجه هذه

التجارة نحو الدول الصناعية. وفي هذا المجال، فإن الدول العربية والافريقية تواجه مشكلات متشابهة ومن أبرز الأدلة على حالة الاعتماد المتزايد وضعف التنسيق والتعاون الاقتصادي والتقني بين هذه الدول، هو أزمة الأمن الغذائي المتفاقمة، إذ تشكو معظم الدول العربية والأفريقية من عجز الإنتاج الغذائي المحلي عن سد احتياجاتها، ومن ارتفاع حاد في مستوى المستوردات الغذائية من الدول الصناعية.

ولدينا جميعاً صور واضحة لمآسي الجفاف ونقص الغذاء، التي عانى ويعاني منها الملايين في بعض دول الوطن العربي وأفريقيا. إنّ الأمن الغذائي هو ركيزة أساسية لاستقلال منطقتنا ويجب أن نوجه الجهود المخلصة والكفاءات العلمية القادرة لمعالجة هذا الوضع من مختلف نواحيه. وإدراكاً منّا لأهمية الموضوع فقد قام منتدى الفكر العربي، الذي اتشرف برئاسة مجلس أمنائه، بعقد ندوة علمية في مطلع هذا العام، حول الأمن الغذائي في الدول العربية بمشاركة عدد من العلماء العرب والأجانب والمؤسسات العربية والدولية.

كما أن اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية قد عقدت عدداً من الندوات، وساهمت في عدد من الدراسات المتعلقة بموضوع التصحر والمجاعة، رغبة منها بتقديم صورة علمية واضحة، لمشكلتين من أهم المشكلات التي تواجه شعوبنا، وتواصل هذه اللجنة متابعة القضايا التنموية الإنسانية، المتعلقة بالعالمين العربي والأفريقي.

خامساً إن التعاون والتبادل العلمي والثقافي بين الشعوب العربية والأفريقية لتحقيق ما نصبو إليه ضرورة ملحة كما نعلم جميعاً، ولا شك بأن من أهم الوسائل لهذا هي المعاهد والمؤسسات والمراكز التي تعنى بالشؤون العربية والإفريقية. وكما هو معروف لدينا بأنه قد أُنشئت معاهد ومراكز عربية متخصصة في الدراسات والشؤون الإفريقية مثل معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم،

ومعهد الدراسات الآسيوية والإفريقية بجامعة المستنصرية في بغداد، ومركز الابحاث الإفريقية بجامعة الجزائر. وأنتهز الفرصة لأُحيي مبادرة جلالة الملك الحسن الثاني، بانشاء مراكز معنية في الدراسات الافريقية بالجامعات المغربية. غير أنَّ بقية الجامعات العربية ما زالت في رأيي مقصرة في إعطاء الدراسات الإفريقية ما تستحقه من مكانة تتفق وأهمية العلاقات العربية ـ الإفريقية وطموحاتنا المشتركة نحو تطويرها ودعمها. ومن المعروف أيضاً أن العديد من الدول العربية، قدم المنح الدراسية للطلبة من الدول الإفريقية الصديقة، لكن معظم هذه المنح تقدمها الجامعات أو المعاهد التي تعنى بالشؤون الدينية في الوطن العربي، وقليل من هذه المنح يتناول دراسات العلوم والتكنولوجيا التي تحتاجها المجتمعات الافريقية النامية. وقد علمت بأنه ما زالت المراكز الثقافية التي أنشأتها بعض الدول العربية في العواصم الإفريقية تفتقر إلى التنسيق فيما بينها لتنظيم نشاطاتها وتلافي التكرار في أعمالها. هذا وجدير بالذكر أن نشير إلى اعلان الشارقة قبل عشر سنوات تقريباً، والذي نص على إنشاء مركز عربي ـ إفريقي لجمع الوثائق والبيانات يكون مقره الشارقة. وأرجو أن يكون هذا المشروع قد تم تنفيذه، فالحاجة ما تزال ملحة وماسة إلى مركز للتوثيق والمعلومات، يساهم في تعزيز مختلف مجالات التعاون بين الأقطار العربية والإفريقية. وهنا لا بد من التنويه بمركز محمد الخامس للاتصالات العربية الافريقية في أصيله، والذي يتم بناؤه الآن ويوشك على الافتتاح قريباً، والذي نرجو أن يقوم بهذه المهمة.

سادساً إن الابداع في الميادين الثقافية يحتاج إلى عناية خاصة ورعاية مركزة، لا يمكن أن تتم إلا من خلال نظام تربوي يسعى إلى التميز في إعداد القوى البشرية. لقد ورثت الأقطار العربية والإفريقية أنظمة تربوية من العهد الاستعماري، وجدت في الأصل لخدمة أغراض الاستعمار. واستمر معظمها يقلد الأنماط السائدة في الدولة المستعمرة بحكم التبعية الثقافية، دون أن

يعير بالاً للحاجات الاقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الوطنية، ودون أن يأخذ في الحسبان تطلعات هذه المجتمعات نحو المستقبل. واكتشفت هذه المجتمعات بعد حين ضرورة إعادة النظر في أنظمتها التربوية القائمة وتحديثها بحيث تلبي حاجاتها وتضمن تحقيق تطلعاتها.

ومن المعروف أن الإبداع وليد شروط ذاتية وبيئية معينة. والشروط الذاتية متوافرة في كل المجتمعات. وأما الشروط البيئية، فلا بد من بذل جهود كبيرة لتوفيرها. والعرب والأفارقة ما يزالون مقصرين في توفير هذه الشروط في بيئاتهم المحلية.

ولا شك أن المساهمة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية تعتمد، إلى حد كبير، على مدى الإبداع والإبتكار اللذين تقدمهما كل أُمة في ميادين العلوم والآداب والفنون والتكنولوجيا. وعلينا أن نبذل جهوداً فائقة لرفع مستوى مشاركة العرب والأفارقة في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة.

**أيها الأخوة والأخوات الكرام**
**أيها الحفل الكريم**

لا أُريد وإياكم أن نضع اللوم كله على الحكومات، ونحملها مسؤولية التهاون والتقصير في هذه النشاطات الثقافية، ونتجاهل في الوقت نفسه دور المؤسسات والمنظمات الشعبية، مثل النقابات المهنية واتحادات الشبيبة والرياضة، والجامعات والمنتديات العلمية والثقافية، والجمعيات الخيرية ومختلف التنظيمات، السياسية منها وغير السياسية. إذ أنه من المعروف أن تبادل الخبرات والزيارات، والحضور في كل المناسبات الثقافية الإفريقية، وتبادل الدعوات بين المثقفين العرب وإخوانهم في الدول الإفريقية، وحضور اللقاءات العربية المختلفة، يُمكن أن تفتح الأقنية، وتبني الجسور المتينة بين هذه الشعوب، كما ذكرت في بداية حديثي اليكم.

**أيّها الأخوة والأخوات،**

إنّ الحديث عن صيغ التعاون العربي الإفريقي حديث يطول شرحه، إذا أردنا

أن نأخذه من مختلف جوانبه بالتفصيل وقبل أن أختم حديثي عن صيغ التعاون هذه، لا بد أن نشير إلى أهمية دور الأجهزة الإعلامية في نقل الثقافات العربية ومثيلاتها الإفريقية، والضعف البارز في التعاون بينها. فالحاجة تستدعي تطوير التعاون بين أجهزة الإعلام العربية والإفريقية من أجل تعريف الشعوب الإفريقية بالأقطار العربية وبأحوالها وثقافتها، وبناء جسور من المحبة والتفاهم ووضوح الرؤية فيما بينها.

وختاماً، أسأل الله العليَّ القدير، أن يسدد على طريق الخير خُطانا جميعاً، ويوفقنا لما فيه خير وصلاح أمتنا العربية والإفريقية، والشكر والتقدير لكم جميعاً، **والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

كلمة

صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر الدولي العشرين للعلوم الادارية

عمان ٦ ايلول ١٩٨٦

ايها الحفل الكريم،

يطيب لي ان التقي بكم في بدء اعمال مؤتمركم الدولي العشرين للعلوم الادارية، وان ازجي اليكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، وان أرحب بحلكم بيننا في الاردن متمنياً لكم طيب الاقامة والتوفيق.

وانني اذ أهنىء المنظمة العربية للعلوم الادارية على استضافتها لمؤتمركم الدولي هذا، لتخالجني مشاعر الاعتزاز على اختياركم الاردن لهذا الملتقى الاداري الحاشد، واجد فيه تعزيزاً للنهج المتميز الذي اختطه له قائده الحسين المفدى... ... كما وأجد فيه فرصةً سانحةً قد ننتهزها لاطلاعكم عن كثب على تجربة نماء وانتماء متفتحة، تربط ما بين الاصالة والمعاصرة، تواكب التقدم العالمي ولا تخشى من اقتباس ما يناسبها.

**الاخوة الاكارم، الضيوف الاعزاء،**

إن الموضوع الرئيسي لمؤتمركم هذا، الذي يركّز على «التغيرات الاقتصادية والاصلاح الاداري»، ذو صلة وثيقة بالتطورات التي تشهدها بلدان العالم بصورة عامة والبلدان النامية بصورةٍ خاصة. فالعلاقة بين الادارة وبين التنمية الشاملة هي علاقة ديناميكية يعتمد نجاح كل طرفٍ فيها على نجاح وفاعلية الطرف الاخر.

وقد يبدو احياناً ان محصلة التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وفي معظم الدول والمجتمعات البشرية، قد فاقت في زخمها ومجمل تأثيراتها محاولات الاصلاح الاداري ... سواء كانت محاولات متكررةً جادةً او منفردةً شكلية، وربما يعزى هذا الى شمولية العمل الاقتصادي واستمراره من جهة، والى جزئية جهد الاصلاح الاداري وانفصاله من جهةٍ اخرى!

وقد يرجع هذا الى ان واضعي السياسات ومتخذي القرارات يؤثرون التركيز على معالجة التغيرات الاقتصادية واعطائها أولية فضلى على التصدي لمسائل الاصلاح الاداري. فالتغيرات الاقتصادية تقاس بمعايير كمية تظهر بجلاء ابعاد التقدم في الانجاز.. ... بينما يتم تقويم الاصلاح الاداري، بتعابير تنوعية تخلو من سحر الارقام والنسب!

ولو استعرضنا مسيرة الاردن وتجربته في مجال «التغيرات الاقتصادية والاصلاح الاداري» لظهر لنا اهتمام الاردن بكلا الامرين معاً. ومن الجائز ان يكون اهتمامه بصحة الادارة العامة أسبق زمنياً، وأعمق تاريخياً، من اهتمامه بعافيته الاقتصادية. على ان التأثيرات الجانبية العكسية التي تعرض لها هذا البلد حتمت احياناً اهتماماً علاجياً للمسيرة الاقتصادية، وبوأتها أولية فضلى مرحلياً على الأدارة العامة.

ان التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة الاردنية الهاشمية كانت محصلة جهود موصولة بذلها القطاعان الحكومي والخاص، ضمن فلسفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سمتها الغالبة التطور المتدل. وقد مرت ادارة عملية التنمية بمراحل متعددة: بدءاً بتخطيط المشروعات، ومروراً ببرامج الاستثمار وانتهاءاً بخطط تنمية اقتصادية واجتماعية متعاقبة.

ففي المرحلة الاولى ركزت الادارة العامة على تخطيط وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، اذ اخذ القطاع الحكومي على عاتقه ربط انحاء البلاد بشبكة نقل متطورة وعمل على توسيع فرص التعليم ونشر العناية الصحية.

وقد تلا تلك المرحلة وضع خطط تنموية فجاءت المحاولة الاولى في صورة

برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (٦٢ ـ ٦٧) الذي استعيض عنه ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (٦٤ ـ ٧٠). الا ان حرب عام ١٩٦٧ قد حالت دون تنفيذ هذا البرنامج. واستؤنفت تجربتنا التنموية بخطة التنمية الثلاثية (٧٣ ـ ١٩٧٥) التي يمكن اعتبارها اول محاولة جادة ناجحة في مضمار تعامل الادارة العامة مع التغيرات الاقتصادية بمنظور كلي. وخلال تنفيذ فعاليات هذه الخطة بدت قدرة الحكومة على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية وعلى التأثير عليها. كما تم وضع اطار مؤسسي يهدف الى التعامل مع ادارة التنمية بصورة متكاملة.

ونتيجة لتضافر الجهود فقد حققت الخطة الثلاثية معظم اهدافها ومهدت السبيل لاعداد خطط تنمية خمسية لاحقة يجري الآن الاستعداد للبدء بتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة منها. وتتميز الخطة الجديدة باعتماد مبدأ التنمية الاقليمية التي تسعى الى توزيع عادل لمكتسبات التنمية حيث وضعت خطة اقليمية منفصلة لكل محافظة. وتشكل هذه الخطة نقلة نوعية من منظور التطوير الاداري في الاردن، حيث شكلت مجالس ولجان تنمية على مستوى المحافظات شاركت بصورة فعالة في وضع الخطط الاقليمية واختيار المشاريع. فالخطة الخمسية الجديدة حصيلة مشاركة مستمرة بين المواطنين والمسؤولين.

**ايها الحفل الكريم،**

يبدو جلياً للمتتبع لعملية التنمية الاقتصادية في الاردن ان القطاع الحكومي حافظ على صلة وثيقة مع القطاع الاهلي واسند له دوراً رئيساً. فمنذ المراحل الاولية للتنمية شارع القطاع الخاص عن طريق المساهمة في تمويل المشاريع التنموية. ولا غرو فالاردن كما تعلمون يتبع نظاماً اقتصادياً مختلطاً يمهد السبيل امام مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ويقدم الحوافز ويسن التشريعات المشجعة.

وحينما انتقل القطاع الحكومي الى مرحلة برمجة العملية التنموية ثم التخطيط الشامل لها مهد لاستمرار العلاقة الوطيدة بينه وبين القطاع الاهلي بدعوة ممثلين عن القطاع الاهلي للمشاركة في صياغة اهداف خطط التنمية وتحديد اولوياتها. وبهذا امسى الارتباط بين القطاعين عضوياً واعتمدت خطط التنمية على موارد القطاع الخاص

لتمويل جزء متنام من المشاريع الواردة فيها. وقد اظهر القطاع الخاص حماساً واضحاً للمساهمة في تمويل بعض المشاريع الواردة في الخطط المتعاقبة وبنسب فاقت ما كان مخططاً. ولعل مرد هذا هو زيادة ثقة القطاع الخاص بمستوى الاداء الاقتصادي والتي ربما تعمقت نتيجة وجود ممثلين للقطاع الخاص في مختلف مستويات التخطيط الاقتصادي.

ايها الحفل الكريم،

عند الحديث عن الاصلاح الاداري فانه، كما تعلمون تبرز حساسيات ومشاعر متصارعة لدى استعمال هذا التعبير نظراً لما رافقه من ممارسات غير مثالية في المجتمعات التي حاولت تطبيق هذا المفهوم. وقد شاع في الادب الاداري الحديث استعمال مفهوم التطوير الاداري نظراً لما ينطوي عليه هذا المفهوم من تلاحم مع الذهنية الادارية الملتزمة بالعلاقات الانسانية في الادارة، والمدارس الفكرية الحديثة المتعلقة بالسلوك الانساني، والواقعية، وسبل التشجيع. وتقرير ذلك نتركه للعلماء الاجلاء والممارسين المهرة الذين توافدوا للالتقاء والتحاور في هذا المؤتمر الدولي الرفيع المستوى.

ومهما يكن من أمر، فان خطط التنمية المتعاقبة في الاردن قد اولت الادارة الحكومية عناية خاصة فحللت اوضاعها وشخصت المشاكل التي تواجهها وادرجت المشاريع الرامية الى تطويرها ورفع كفاءة العاملين فيها. والاردن على ادراك تام بأهمية قضية الادارة العامة. وقد توج هذا الادراك بتوجيه صاحب الجلالة رسالة ملكية الى رئيس وزرائه ورد فيها:

« ان الاردن ادرك منذ البداية ان اعتماده على قدراته الذاتية يمثل الاساس في تقدمه وضمان تسارع نموه على الرغم من شح مصادره وثرواته الطبيعية ».

كما ورد فيها ان الوقت قد حان « لاجراء دراسة شاملة لواقع الجهاز الاداري في الحكومة لتقييم ادائه، ورصيده البشري المتخصص والمتدرب والواعد، وانماط تنظيماته الادارية، واساليبه ووسائله في العمل، وذلك سعياً لتعزيز السمات المؤسسية لهذا

الجهاز، ولتطوير وتقوية الجوانب الايجابية فيه، ولمنع تسرب السلبيات الى كيانه من تراخ في العمل، وعدم انضباطية في السلوك، وضعف في الولاء للمؤسسة، مما يقتضي اعادة النظر في التنظيمات والتشريعات الادارية، وتحديث الاسلوب والوسيلة، وتوفير المعلومات بدقة وكفاية، وتدعيم مبدأ المساءلة والرقابة الادارية...».

وغني عن التفصيل من على هذا المنبر ان اللجنة الملكية للتطوير الاداري التي تم تشكيلها، قد سارت بخطى حثيثة نحو وضع خطط عمل تعكس الفلسفة الفكرية الادارية التي تضمنتها التوجيهات الملكية، مثل بلورة نظام للخدمة المدنية، واعادة تنظيم وارتباطات بعض مؤسسات الادارة العامة، ووضع انظمة حديثة تقنن العمل المؤسسي واجراءات تنفيذه.

**ايها الحفل الكريم،**

ان التطوير الاداري المطلوب الذي يضمن دفع عجلة التنمية لا يقتصر على اجراء تغييرات في البناء الهيكلي لجهاز الدولة بل يمتد ليشمل التعامل مع معطيات البيئة المحلية والعالمية.

وفي هذا المجال اود ان اورد بعض الملاحظات:

**أولاً:** على ضوء التغير السريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، يجب ان تكون عملية التطوير الاداري عملية مستمرة تستند الى دراسة علمية دقيقة. ولتعزيز هذا الاتجاه، يجب إيلاء التدريب الاداري المستمر الاهتمام اللازم على المستوى القطري، بالتعاون ما بين معاهد ومدارس الادارة والجامعات والاجهزة المركزية للخدمة المدنية. كما ويجب علينا الا نخشى من الاستعانة بالخبرات الاستشارية الخارجية، وخاصة ضمن نطاق دول الجنوب وذلك حسبما تقتضيه الحاجة. والجدير بالذكر أن البرازيل وبعض دول شرق آسيا قد سارعت في معدلات تقدمها نتيجة استعانتها بالخبرات الخارجية بصورة مدروسة.

**ثانياً:** يعتمد تكامل البعد الاقتصادي مع البعد الاداري في منطقتنا على تنفيذ مفهوم التكامل التنموي بين الدول المصدرة للقوى البشرية والدول المستوردة لها.

وينطبق هذا القول على القطاعين العام والخاص على حد سواء. لذا فاننا نأمل ان تتم برمجة الاحتياجات الادارية والبشرية للدول المستقبلة للقوى البشرية بالتعاون مع الدول المصدرة لها بالاعتماد على مسح دقيق للامكانيات والاحتياجات، اذ يجب ان تعزز القدرة الاقتصادية بالوسائل الكفيلة بادارة الموارد بصورة شاملة. وسيشكل مثل هذا التعاون قاعدة لما يمكن ان يسمى تفاؤلا (بعقد الجيل) الذي يهدف الى بناء القوة الذاتية لكل من هاتين المجموعتين من الدول بالاعتماد على اهم عناصر الانتاج، وهو الانسان، وضمن مفهوم التنمية المستقلة للاقليم. وقد يكون من المناسب عقد اجتماع دولي لبحث هذا الموضوع مع التركيز على دول غرب وجنوب آسيا.

**ثالثاً:** أما على مستوى الادارة في دول الاقليم، فيجب التأكد من توفر ارضية نابعة من الادارات داخل هذه الدول تتقبل الافكار المجددة بحيث لا تطرح هذه الافكار من صعيد علوي من قبل الادارات العليا. لذا فالحاجة تدعو الى تنمية التجانس الفكري والاساليب الادارية بين المستويات الادارية المتوسطة على مستوى دول الاقليم. ان المراكز الادارية الاقليمية المتخصصة تمثل وسيلة فعالة لتحقيق مثل هذا التجانس من خلال عقد برامج تدريب اقليمية. ولا حاجة للتأكيد على اهمية هذا النهج فكلنا يدرك ان غياب الارضية الادارية المقتنعة بالافكار المجددة يهدد نجاح افضل الافكار. وفي هذا المجال فان للاردن طموحاً مشروعاً بان يصبح مركزاً متوسطاً للعلوم الادارية التطبيقية، مما سيعزز من التكامل بين دول المنطقة على أسس مدروسة ويخدم (عقد الجيل).

**رابعاً:** تعتمد الادارة الحديثة على تداخل تخصصات متعددة، لذا فان الاساليب العلمية الحديثة، ومنها اسلوب تحليل النظم، توفر وسيلة فعالة لدراسة النظم الادارية وسبل تطويرها.

ان مجال التخطيط الاقليمي الذي يحاول الموازنة بين حاجات الانسان في موقعه وموارد الارض والمؤسسات الاقتصادية والاطر القانونية والاجتماعية يوفر نموذجاً جيداً لما يمكن تحقيقه من استعمال الانظمة المتداخلة باسلوب عملي، وتوفير المعلومات الضرورية من جهات متعددة. وقد قيل في هذا المجال بأن الخرائط التي

تجمل المعلومات عن الارض والموارد هي معيار لتقدم الامم.

**خامساً:** يقتضي التطور الهائل في حقل المعلوماتية ان تواكب الادارة العامة هذا التطور وان تحاول الاستفادة منه لاقصى حد ممكن. وبالتحديد فان اقامة شبكة من مراكز المعلومات المتخصصة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ستساعد في توفير المعلومات المطلوبة بدقة وكفاءة. فالقرار السليم يحتاج الى قاعدة سليمة من المعلومات تتوفر بالصورة المناسبة وبالسرعة المطلوبة. وستمكن هذه الشبكة من توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والادارية والعلمية المطلوبة مما يعزز من كفاءة الادارة على المستوى الوطني ويدعم التعاون على المستويين الاقليمي والدولي.

وتتطلب الاستفادة من امكانيات التطور التقني الهائل في حقل المعلوماتية تطوراً في القدارت الادارية واساليب التعامل مع الجمهور. فيجب ان لا ننسى ان استخدام التقنيات المتقدمة ليس هدفاً بحد ذاته، فالمقصود هو تسهيل خدمة المواطنين. كما يجب ان ندرك ان هذا التطور التقني يعتمد على الاجهزة المتقدمة (Hardware) كما يعتمد على القدرات البشرية المتمثلة بوضع البرامج واساليب استخدام هذه الاجهزة وهو ما يسمى احياناً بالآليات الناعمة (Software).

**ايها الحفل الكريم،**

ان استضافة المنظمة العربية للعلوم الادارية للمؤتمر الدولي العشرين للعلوم الادارية وانعقاده في مقرها عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية هو انجاز نقدره واننا نهنىء المنظمة على سلامة تخطيطها وحسن تنفيذها لفعاليات هذا المؤتمر.

وختاماً أكرر ترحيبي بكم جميعاً متمنياً لكم طيب الاقامة، وآملاً ان تتاح لكم الفرصة للاطلاع مباشرة على بعض المعالم التي نشأت عن تجربتنا الاردنية، وان تتاح لنا جميعاً فرصة تبادل الخبرات والتجارب في موضوع هذا اللقاء الهام.

وفقكم الله في مسعاكم، وسدد على طريق الخير خطاكم.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في
# ندوة التنسيق والتكامل الزراعي العربي
# عمان
## ٦-٨ ايلول ١٩٨٦

أيها الاخوة الحضور

السادة المشاركين في الندوة

يسعدني أن ألتقيمعكم في هذه الندوة العلمية الخاصة بالتنسيق والتكامل الزراعي العربي، لأتحدث معكم في شان هام يرتبط بقضية تقلق بال المسؤولين والمفكرين في عالمنا العربي والدول النامية. ومنذ ان اتضحت معالم هذه القضية، وأعني بها ـ الأمن الغذائي ـ وما صاحبها من مخاطر حقيقية، ما زالت تهدد أمن وسلامة شعوب العالم الثالث، فان الجهود منصبة على تقصي أسبابها، والبحث عن سبل آمنة لمعالجتها بتؤدة وموضوعية، للتخلص من غول المجاعة الذي يلتهم كل يوم عددا من الضحايا في افريقيا وأجزاء من العالم.

وحين تكون القضايا مرتبطة بالانسان وكرامته التي حفظها له الباري عز وجل، فان العمل الدؤوب والمكثف يعد ضرورة لازمة، له أولويته بغض النظر عن أية اعتبارات اخرى ترتبها طبيعة الحاجات الانسانية.

ولهذا كله فان الدراسات والابحاث المقدمة لهذه الندوة، حلقة مضافة ومكملة للاعمال العلمية والبحثية المكرسة لدراسة واقع ما نمر به من أزمة حقيقية في توفير الغذاء، وهي تستحق التأمل والحوار البناء بين أطراف متعددة تلتقي عند قاسم

مشترك، هو البحث عن أفضل وسيلة تقترح تصورا علميا لما ينبغي علينا إتباعه من سبل للمعالجة كخطوة أولية والتطوير كخطوة تالية.

**أيها السادة،**

إن البحث عن الوسائل والادوات اللازمة للتطوير في القطاع الزراعي، عملية متصلة في تاريخ المنطقة، على الرغم من المستويات المتفاوته من الاهتمام بها والمفروضة تاريخيا وحضاريا.

وفي البدء، فالمنطقة كانت مهد الابداع الانساني الخلاق، حين استطاع انسان وادي الرافدين ووادي النيل أن ينتقلا بالانسانية الى رحاب حقبة تاريخية متميزة عندما استزرعا الارض فأحالا جدبها الى جنة تسر الناظرين.

وسجل هذا الانجاز بداية عصر جديد لبناء حضاري متقدم، فتجمع البشر في حقل الخير، وشادوا القرى والمدن، وحل الامان مكان الخوف من غائلة الجوع.

وتجلّى هذا الانجاز بالتطورات التقدمية البارزة في الحياة الاجتماعية، اذ برزت الدولة كاطار منظم للعلاقات، يحفظ التوازن بين المتطلبات الخاصة وضرورات المجتمع. وسنت التشريعات القانونية، وزاد الانتاج، فانتقل اسلوبه من الجهد الغريزي الآني إلى عمل منظم، وضع اسسا هامة لتقسيم العمل وتحديد مستوياته وفق اهداف واضحة ومقصودة، كانت غاياتها توفير مستلزمات العيش الكريم، والايفاء بمسؤولية الحفاظ على حياة الجماعة واستقرار القيم الجديدة. وصاحبت هذه الانجازات مرحلة من التطور في العلوم التكنولوجية تجسدت في انظمة الري وانشاء شبكة من القنوات، وحساب الكميات اللازمة لإدامة الخضرة على الارض. وكانت تلك بداية لظهور علم الفلك والحساب واساليب التجارة. ولم ينقطع هذا التواصل بين الانسان والارض عبر العصور التاريخية، فالارض موئل الخير والامل، وهذه القناعة الراسخة ام الحقائق، لم تهتز في اية مرحلة من مراحل البناء على الرغم من ان الاضطرابات المتولدة عن التطورات الكبيرة في قطاعات اخرى كانت سببا في اضطراب الأولويات بين فترة واخرى. غير ان الزراعة وقضاياها كانت دائما هاجس الباحث

المنصف والمخطط الموضوعي لارتباطها ارتباطا وثيقا بحاجة الانسان الاساسية التي توفرله سبل البقاء.

أيها الاخوة،

وعلى الرغم من ضخامة الأزمات وتنوعها فانها تتشابك وتتداخل فتهدد أمن واستقرار العالم، وهذا ما يقلق الباحث والمسؤول على حد سواء، إلاّ أن الفزع يتصاعد عندما تمسك احدى هذه الازمات ـ وهي الغذاء ـ بخناق الشعوب ويتسع نطاق الجوع، وتضاف اليه بدلا من انحساره حلقات اخرى متمثلة في دول كان يمكن ان تظل بعيدة عن هذا النطاق فتساهم مع الجهود الاخرى لتقديم العون والمساندة لملايين الجياع. ولا نبالغ اذا ما اشرنا الى ان حجم المخاطر اكبر بكثير مما نقول او نسمع عبر وسائل الاعلام، فالمعاناة المتولدة عن ازمة الغذاء لا تقتصر المأساة الناتجة عنها على القلق المشروع عن مستقبل افضل، ولكنها تسلب اجيالا متتابعة حقها في العيش، وتلقي بها في حجم من الآلام المستمرة وانتظار لحظة الخلاص.

ولهذا كله فان استمرار الجهود الحثيثة لمعالجة هذه الازمة، ستبقى الهم الانساني المستمر الذي يتطلب منا عملا دؤوبا لمعالجتها. واقتراح الوسائل التي تساهم في تخفيف الآلام والمعاناة، لا يتأتى بمزيد من معونات او نجدات تتفاعل عاطفيا ولا تمس جوهر الازمة، وانما الغوص في اعماقها والبحث عن مسبباتها، لنرى كيف نأخذ بيد هذه الملايين لأعمار الارض والعودة الى منهل العطاء الدائم.

ان بلداننا العربية ليست ببعيدة عن هذا الخطر المحيق بالبشرية. واذا كان بعضها قد عانى وما يزال من غوائل الازمة، فان اقطارا اخرى على حافة النطاق اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن. ويمكن تلمس حقيقة هذه المخاطر من استعراض الوضع الراهن مستخلصين من مؤشرات رقمية ما يعزز هذا التوجس، والخوف من احتمالات السقوط في هوة الجوع، اذا لم نشمر عن ساعد الجد، ونخطو خطوات كبيرة ومؤثرة متضامنين غير متفرقين لتقليل الآثار الضارة التي تنتظرنا.

واذا كانت الامكانات المتاحة لبعض من أقطارنا لسد العجز الناتج في الانتاج

عن طريق الاستيراد قد لا تتوفر مستقبلا لذلك فان اهتمامنا استثنائيا لمعالجة هذه المعضلة، وتكريس الجهود لاحداث تنمية عربية شاملة للقطاع الزراعي أصبح حاجة ملحة وضرورية لأمننا القومي ومستقبل أجيالنا.

**أيها الاخوة؟**

تشير الارقام المستخلصة عن تطور مستوردات الاقطار العربية من السلع الزراعية إلى إنها قد تضاعفت، واستهلكت جزءا كبيرا من الموارد التي كان يمكن ان توظف لقطاعات اخرى فيما لو امكننا تلبية حاجاتنا الغذائية من جهدنا المحلي. فقد بلغت قيمة المستوردات عام ١٩٧١ ٢,٢ بليون دولار مقابل ١,٦ بليون دولار للصادرات، وقفزت عام ١٩٨٢ الى ٢٤ بليون دولار مقابل ٣,٥ بليون دولار للصادرات، بعجز يبلغ ٢٠,٥ بليون دولار. وتشير التقديرات الى ان قيمة المستوردات الغذائية للوطن العربي ستصل الى ما يزيد على ٣٥ بليون دولار عام ٢٠٠٠. وهذا الوضع القائم لا ينذر بالخطر على مستقبل الوطن العربي وأمنه فقط، بل يشير الى التآكل المستمر في المبالغ المخصصة لقطاعات اخرى لحساب سد العجز الغذائي عن طريق الاستيراد. وهذا يقود الى إفقار مستمر وإحداث حالة من العجز التام عن مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمشكلة الماثلة لا تتركز في ضعف أداء القطاع الزراعي، وعدم مواكبته لحاجات السكان المتزايدة بنسب تزيد عن نسب الانتاج، ولكن في القصور الواضح في معالجة المكامن الأساسية في الأزمة المتمثلة في إيجاد توازن فعال ومثمر بين ضرورة النهوض بامكانات القطاع الزراعي وتوفير مستلزماته، وذلك بتطوير مستمر للطاقات الكامنة في الانسان العربي، وتطويع المعوقات والعقبات وقهرها لصالح تطوير إنتاج محلي وفير يبعد عنا خطر الاعتماد الخارجي لسد حاجاتنا الأساسية.

ولعل من نافلة القول ان العمل العربي المشترك هو حجر الزاوية في هذه الصورة المستقبلية المأمولة، وهو اساس في الجهود المكرسة لتطوير القطاع الزراعي على صعيد المواجهة القومية لأزمة الأمن الغذائي، فالطاقات العربية الكامنة والامكانيات المتاحة أساس متين لعمل عربي جماعي، يستطيع إحداث نقلة نوعية تتضمن تقدما هاما في

هذه المجهودات، اذا ما طبقت المبادىء والمواثيق المنظمة للعمل الاقتصادي العربي المشترك. فمشكلة الأمن الغذائي مرتبطة بالجهود المتعلقة بالانماء التكاملي والتخطيط على المستوى القومي اللذين يشكلان المدخلين الرئيسيين للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وليس من شك ان العوامل التي تشجع التنسيق والتكامل الزراعي العربي كبيرة، فالميزة النسبية تفتح المجال واسعا لتقسيم عادل للعمل بين الأقطار العربية، وتساهم في تسريع وتائر نمو مقبولة، تعضدها إجراءات تستهدف تحسين أساليب الانتاج الزراعي والتسويق والخزن وتستخدم التقنيات الحديثة في مختلف مراحل الانتاج. وتصبح عملية التنسيق وتنظيم الجهد العربي نحو عمل جماعي أكثر ضرورة في هذه المرحلة التي تعاني الاقطار العربية فيها من أزمة اقتصادية، تشكل الديون فيها حملا ثقيلا لا يسمح بتوجيه الموارد لاستيراد سلع غذائية. ولذلك فان الاعتماد على النفس في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ضرورة أساسية وملحة. وبغير هذا فان المستقبل تكتنفه مصاعب أشد قسوة مما نعانيه اليوم، ويصبح أمننا القومي رهيبا للسياسات المنظمة لتدفق السلع الغذائية الى مناطق العوز. وهذه المخاطر لا تتوقف عند هذا المستوى، ولكنها تتجاوزه الى ما هو أشد خطورة. فتناقص السلع الغذائية الأساسية، وإفتقارنا الى الموارد التي تلبي حاجاتنا من مصادر الوفرة، قد تهدد العلاقات الاجتماعية وتعرضها الى مخاطر الصراع غير المحمود، وهذا الأمر لا يسعد أحدا ولا يتناسب مع ما نمتلك من مقومات نستطيع توظيفها بالتعاون والتنسيق البناء للوصول الى منطقة الأمان التي تحفظ لنا أمننا وسلامنا القومي والاجتماعي.

**أيها الاخوة،**

من هذا التصور كانت مواقف الاردن الايجابية مع أي جهد عربي جماعي يعمل من أجل النهوض بمتطلبات القطاع الزراعي وتطويره، سواء على مستوى العمل القطري أو المشترك. وفي هذه المناسبة نود الاشارة الى تجربة الاردن في مجال الزراعة، فهي تجربة غنية ويمكن اعتبارها رائدة بالنسبة للدول النامية محدودة الموارد.

وتنطلق هذه التجربة من موارد متاحة محدودة الحجم، وبخاصة الارض الزراعية والمياه، وقد واجهت مشكلات عدم استقرار الانتاج الزراعي بسبب تحكم الظروف المناخية المتقلبة وصغر حجم الحيازات الزراعية وتشتتها، واستمرار تدهور مصادر الانتاج الزراعي من تربة ومياه وغطاء نباتي.

ومع هذا فقد أمكن من خلال التخطيط السليم وكفاءة الادارة وجهد المخلصين من أبناء هذا البلد تحقيق إنجازات هامة لعل من أهمها زيادة الناتج الزراعي بشكل مستمر، حيث ارتفع من ٢٤,٦ مليون دينار سنويا خلال فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ الى ٩٠,٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ وإلى حوالي ١١٢ مليون دينار عام ١٩٨٥.

وقد تميزت تجربة الاردن باقامة نظام ري حديث في منطقة وادي الاردن كان الأساس لادخال واستيعاب التقنيات الحديثة في مجالات الري والزراعة المحمية ولاستمرار عمليات التحديث في الأساليب الزراعية من ري وتسميد ومقاومة الأفات. لقد «أمكن للانسان الاردني أن يغير من طبيعة بلده، حتى يمكن القول بعد انجاز قناة الغور الشرقية ومشروع وادي الاردن أن الزراعة في بلدنا قد تحولت من زراعة مطرية كما كانت طوال التاريخ الى زراعة ثنائية الهيكل قوامها قطاع مطري تقليدي وقطاع مروي حديثا يكون الأساس لأحداث تنمية ريفية متكاملة.

إذ يحق للاردن أن يفخر بتطوره الزراعي، فانه يزداد فخرا أن تطوره هذا ثمرة إخلاص وجهود أبنائه. فقد تزايدت استثمارات القطاع الخاص في الزراعة بشكل محسوس من حوالي ٥ مليون دينار خلال الخطة الثلاثية، أو ما يعادل ٢١,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الزراعية، إلى حوالي ١٤٠ مليون دينار خلال الخطة الخمسية الثانية، أو ما يعادل ٧٨٪ من إجمالي الاستثمارات. وتمثل هذه الاستثمارات ١٠٥٪ من الاستثمارات المخططة. وقد رافق هذه الاستثمارات المباشرة إنفاق حكومي لا يستهان به في مجال تطوير البنية التحتية في الريف وفي إقامة صناعة المدخلات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية.

كما شهد الاردن في الفترة ذاتها تبدلات ايجابية ذات أثر بالغ في إقامة

المؤسسات التنظيمية في مجال رسم السياسات ووضع التشريعات اللازمة للتطوير الزراعي.

ومع هذه الانجازات الكبيرة فان طموح الانسان الأردني ما زال كبيرا لتطوير بلده واعمار ريفه. وينطلق هذا الطموح من إدراك متزايد لاهمية الزراعة ودورها في التنمية وطبيعة المشكلات التي تواجهها. فبرغم الزيادة في الانتاج الزراعي فان مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لم تتجاوز ٧,٩٪، وان هذه النسبة قد تراجعت خلال السنوات العشر الماضية بسبب النمو المتزايد في القطاعات الاخرى. وما يزال تنفيذ الأهداف الزراعية أدنى قليلا من مستوياتها المخططة. وهناك تراجع مستمر في مساحة الاراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني العشوائي والمضاربة على الأراضي. وفي الوقت الذي تحقق الزراعة الاردنية فائضا في بعض المحاصيل فانها تعاني من النقص في محاصيل اخرى، كما تعاني الزراعة الاردنية من عدم استقرار أسواق التصدير ومن تذبذب الأسعار العالمية.

ويواجه الاردن هذه الطموحات من خلال منهج التخطيط القومي الذي يعتمد أساسا توسيع الادارة المحلية وعلى مبدأ كفاءة السياسات في خلق الحوافز وتنظيم المعلومات وتوفير المستلزمات. وقد انتهت الأجهزة المعنية مؤخرا من إنجاز الخطة الخمسية الثالثة للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ والتي تهدف الى المحافظة على الموارد الزراعية الأساسية وحماية البيئة الطبيعية، وزيادة العائد على الاستثمار الزراعي ورفع دخول المزارعين العاملين لتشجيع الاستثمار في الزراعة واستقرار المزارعين في مزارعهم وقراهم، وزيادة معدل صافي الدخل الزراعي من ٧٦ مليون دينار، كما كان خلال السنوات الخمس الماضية في المتوسط، إلى ١٩٠٨ مليون دينار خلال السنوات الخمس المقبلة، أي بنسبة زيادة مقدارها ٨٪ سنويا. وقد خُصص لتنفيذ مشاريع هذه الخطة ٢٩٣,٩٤ مليون دينار يساهم القطاع الخاص منها بمقدار ١٩١ مليون دينار، أي ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الاستثمار الزراعي.

ان التطور الزراعي الاردني يجسد معاني ارتباط الإنسان بالارض وتحديه لنقص الامكانات والموارد، كما يعد تعبيرا عن عملية بناء متكاملة للمجتمع والانسان.

**أيها الاخوة،**

ان الوثائق المقدمة الى الندوة تؤكد الاهتمام المتزايد بالبحث عن منهجية عملية لتطوير الزراعة في الوطن العربي لتكون قادرة على مواجهة متطلبات حاجاتنا من الغذاء أولا والاعتماد الكلي على الذات. وهذه الوثائق لم تكتفي بوضع إطار عام لمعالجة المشكلة، بل تجاوزت ذلك بوضع دراسات تفصيلية لكل ما يتعلق بجوانب الأزمة.

إننا إذ نقدر هذه الجهود الخيرة التي قامت بها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة نفتتح الندوة ونتمنى أن تحقق أهدافها وغاياتها نحو تحقيق جانب مهم من جوانب التكامل الاقتصادي على طريق الوحدة الاقتصادية العربية.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

# كلمة

# صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد المعظم

# في

# افتتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

# عمان ٩ ايلول ١٩٨٦

أيها السادة الافاضل،
أيها الحفل الكريم،

اود ان ارحب بكم جميعاً في بلدكم الاردن، الذي يفتح لكم ذراعيه، ويسكنكم في السويداء من قلبه، وما كان لنا في هذا البلد يوماً قضيته ليست قضيتكم، ولا كان لنا شان منفصلٌ عن شئونكم. نحن منكم، متلاحمون معكم في السراء والضراء.

ويأتي اجتماعكم هذا ومضة أمل وسط اجواء عربية مشحونة بالانقسام والفرقة والتبعثر، فنحن لا نكاد نتفق على أمر رغم التحديات التي تحيط بنا، ورغم العداء الذي يناصبنا اياه المتربصون بنا في أرجاء الارض. وبعد عقد من الزمان بدا فيه وكأننا ملكنا ناصية الامور. وأصبحنا اكثر قربا من تحقيق الاماني العربية على أسس سليمة، وصار التكامل قاب قوسين او ادني، اذ بنا نعود القهقرى الى وضع لا نحسد عليه، لا من متعاطف او متعاون، ولا من نصير او صديق. ولا داعي للخوض في التفاصيل السياسية للاوضاع العربية الراهنة من حيث علاقة هذه الاقطار بعضها ببعض، ولا من حيث النظرة للعالم العربي من قبل التكتلات والتجمعات الدولية الاخرى.

وجدير بنا ان نتوقف ونحن نجتمع اليوم لكي نبحث في امورنا الاقتصادية ضمن

اطار الجامعة العربية وان نستذكر الهموم الاقتصادية في علاقاتنا العربية الداخلية.

ليست هنالك دولة عربية واحدة في وضع اقتصادي افضل اليوم مما كانت عليه قبل سنتين او ثلاث سنوات، بل هنالك خط منحدر من الانجاز الاقتصادي، وعلى درجات متفاوتة. ويبدو ان التطورات السريعة التي عاشتها اسواق النفط واضطراب اسواق العملات وتراجع الطلب على المواد الاولية قد احدث خللا واضحا، وعلى درجات متفاوته، في اقتصاديات الدول العربية منفردة، وادى الى اضطرابٍ في العلاقات العربية، والعمل الاقتصادي العربي المشترك. واسمحوا لي ان اذكر ببعض الحقائق ماراً بها مرور الكرام. هنالك دول عربية ما تزال تعاني الجوع والفقر، وتهدد الاطفال بالضياع. وتصوروا أجيالاً عربيةً تنشأ اليوم وسط الجوع والحرب وسوء الغذاء. هذه الاجيال هي التي ستدير الوطن العربي في نهاية هذا القرن. فهل تعتقدون ان ما يجري اليوم في العالم العربي قادر على تلافي المأساة التي تنتظرنا بعد عشرين عاماً عندما يستلم الادارة جيل ربا على الجوع والخوف والحرب؟

وهنالك اقطار عربية بدت الى عهد قريب وكأنها في وضع اقتصادي حصين. فعجلة الانتاج والاستثمار فيها دائرة، والامن الاجتماعي فيها متحقق. ولكن بعضها اليوم يعاني من نقص فادح في السلع والموارد المالية، ويبني سياسات قطرية منفردة ليس لها ببقية الوطن العربي صلة واضحة. الوطن العربي متوجه بفعل ظروفه الاقتصادية إلى التقوقع القطري والمحلي، في الوقت الذي يبدو فيه ان التضافر والتعاون هما السلاح الافضل ان لم يكن الاوحد لمواجهة التحديات الحاضرة والظروف الجائزة.

والعمل العربي المشترك، بمؤسساته وفعالياته القائمة، ليس احسن حالا. فالجامعة العربية ممثلةً في امانتها العامة والمنظمات المنبثقة عنها تلاقي عجزاً مالياً كبيراً. ولا ارفض في هذا المجال فكرة الترشيد في الانفاق، وتقوية البرامج، وتعميق التعاون، ولكنني ارفض بكل اصرار ان نجعلل من اوضاعنا الاقتصادية الراهنة «عُذراً» لاضعاف العمل العربي، وسوقه والتردي به الى نهايات قاسية، فالجهد الذي بذل في اقامة هذه المؤسسات والمنظمات كبير جداً. ولو بدأنا لا سمح الله في تحطيم البنية

التحتية للعمل العربي المشترك، فكيف نأمل ان نقيم جسوراً وروابط عربيةً في المستقبل؟ لقد جاء بناء العمل العربي المشترك في ظروف سابقة كان بعضها قاسياً شديد القساوة، وعاتياً صعب المراس. ولكن الظروف والتحديات هي التي املت علينا انشاء هذه المؤسسات. فهل تكون قساوة الظـروف الحالية سبباً في تهديم هذه الشواهد الدالة على أن العمل العربي ما يزال حياً نابضاً رغم كل شيءْ؟

مما لا شك فيه ان التحديات الراهنة تفرض علينا ديناميكيةً في الحركة والاستجابة. ولنكن صادقين مع انفسنا. ان لنا حاجات مستجدة نأمل ان يستطيع العمل العربي المتحرك الوثاب ان يحققها ويلبيها. المطلوب في العمل العربي وبخاصةٍ الاقتصادي والاجتماعي منه، مقترحات جديدة قائمة على العلم والموضوعية والحماس في التوجه فلا نقيم اي مشروعٍ إلا بعـد دراسة، وضمن تصورٍ واضحٍ للاهداف التي يخدمها هذا المشروع. وعلينا ان نعي تماماً العوائق الموضوعية التي قد تقف حائلاً دون نجاح المشروع، واستيعاب هذه العوائق لا يعني استحالة الحل. فالحلول المناسبة ممكنة ولا تعز على الرجال الصادقين المؤمنين بأمتهم ومصيرها.

**أيها الحفل الكريم،**

وحتى لا يبقى حديثي معكم اليوم دواراً في العموميات، فإنني سأنتقل الى صلب الموضوع المحدد الذي افردتم له اهتماماً خاصاً في اجتماعكم الحادي والاربعين هذا، الا وهو موضوع الامن الغذائي.

إنني من المؤمنين كل الايمان بأن العقول العربية الواعية المثقفة قادرة، ان سنحت لها الفرصة، على بلورة الحلول العملية القابلة للتطبيق حتى في أحلك الظروف وأصعبها. ونحن في منتدى الفكر العربي الذي تشكل بعـد مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان، قد نذرنا انفسنا كعلماء ومفكرين ان نجسر الفجوة بين الفكر وصنع القرار. وكان من الطبيعي ان نولي موضوع الأمن الغذائي اهتماماً خاصاً. ولذلك، فقد عقدنا في شهر شباط (فبراير) من هذا العام ندوةً عن الأمن الغذائي خرجت بمقررات عملية نرى انها تصح منطلقاً للعمل العربي المشترك.

وقد قمنا بعد الندوة مباشرة بالاتصال مع الامانة العامة للجامعـة العربية لكي

نبحث في الوسائل العملية لايصال افكارنا الى صانعي القرار في الدول العربية. وكانت استجابة الامانة العامة للجامعة فعالةً وسريعة. ونتيجةً للجهود المثابرة، تم الاتفاق على ان يكون الأمن الغذائي بمشاركة وزراء المالية والاقتصاد والزراعة العرب، هو موضوع هذا الاجتماع الذي انتم بصدده.

ويجب ان انوه هنا بالجهود الفكرية والابحاث الجادة التي سبقت عقد هذا الاجتماع، وهي كثيرة ومتنوعة. وأخص بالذكر التقرير الذي اعده فريق العمل الخاص بمشروعات الامن الغذائي العربي الذي رفع لمجلسكم الكريم. وهنالك الورقة الوزارية التي اعدها خبراء وزارات الزراعة العرب. وقد قام ايضاً مجلس الوحدة الاقتصادية بعقد ندوةٍ علمية حول الزراعة في العالم العربي اعد لها ابحاثاً وأوراقاً خاصة. وهذا بعض من كثير، ومن حصيلة هذه الدراسات، فقد قامت مجموعة من خبراء منتدى الفكر العربي، بالتعاون مع وزارة الزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية، باعداد مجموعة توصياتٍ لمؤتمركم آمل ان تجد لديكم القبول، وان تتفقوا على الالية التي تخرج هذه الافكار في حالة تبنيكم لها، الى حيز التنفيذ.

وقد انطلق منتدى الفكر العربي في اقتراحاته من المفهوم المشترك «للامن الغذائي» الذي يعني بالنسبة للعالم العربي القدرة على انتاج أكبر قدرٍ ممكنٍ من حاجاته الغذائية معتمداً في ذلك على امكاناته البشرية وموارده الذاتية، بل ومتجاوزاً ذلك الى احداث الالية التي تسهل تبادل الفوائض الزراعية بين الدول العربية، وان يمكن نفسه من الحصول على المدخلات الزراعية وفوائض الانتاج من الغير بأدنى كلفةٍ ممكنة. وحتى يبقى محافظاً على استقلاليته في الغذاء، فان على الوطن العربي ان يخلق نمط الانتاج المستمر بحيث لا تبقى فجوات أساسية يستطيع الغير ان ينفذ منها ليهدد أمنه واستقلاله.

وبالرغم من التطور الذي حصل على الانتاج الغذائي ومدخلاته، وبالرغم من الجهود القطرية الناجحة التي شهدناها في الآونة الاخيرة، الا ان الصورة الاجمالية تبقى بعيدةً جداً عن تحقيق الامن الغذائي المنشود، وما تزال دول كثيرة، بعضها مجاور وأخرى ابعد، تنظر الى الوطن العربي على انه سوقها الحالي والمستقبلي في

تصدير الفوائض الزراعية ظناً منها ان ظروف الانتاج السائدة في الوطن العربي ستبقى على حالها الى أمدٍ طويل، والتحدي الماثل امامنا هو ان نثبت بطلان هذه الفرضيات التي تعاملنا وكأننا قوم مستهلكون غير قادرين على انتاج ما نحتاج اليه.

ولعل من المناسب هنا ان نستذكر سوياً بعض المعطيات الاساسية لواقع الامن الغذائي العربي على سبيل التذكير.

**أولاً:** ان العالم العربي يستورد الآن أكثر من ١٣ مليار دولاراً من المواد الغذائية. وفي حالة بقاء الاحوال والظروف الانتاجية على ما هي عليه، فان هذا الرقم سوف يتضاعف في عام (٢٠٠٠)، والحاجة الى زيادة الاستيراد لا تنعكس في الارقام الاجمالية للانتاج والاستهلاك، بل تبرز بشكلٍ اوضح على مستوى بعض الاقطار العربية التي يستورد البعض منها حوالي ٧٠٪ من حاجاته الغذائية. وكذلك في النقص الفادح في بعض السلع الاستراتيجية كالقمح واللحوم والالبان.

**ثانيا:** ان الاستثمار الزراعي في العالم العربي لا يسير نحو تحقيق الاهداف المنشودة. فهو مركز على الاراضي الصحراوية المستخدمة للماء في أمكنةٍ يعز فيها الماء، بينما لا نرى استثماراتٍ في الاماكن التي حباها الله الميزات الطبيعية التي تؤهلها لان تكون «سلة الغذاء».

وكذلك، فان معظم الاستثمارات الزراعية في العالم العربي، لا تكاد تكون مجديةً بدون دعم مباشر او غير مباشر، ونرى مردود المزارعين من الفلاحة معرضاً للتدهور في حالات الجفاف وفي حالات الفائض. ان خارطة الاستثمار الزراعي في العالم العربي بحاجةٍ الى اعادة ترتيب، والمزارع بحاجة الى دعم وتدريب، وتوفير وسائل الخدمة التي تؤهله لان يكون قادراً على العيش بكرامة.

**ثالثاً:** ما تزال البطالة في الريف تشكل نسبة مرتفعة من مجموع البطالة الموجودة في الاقطار العربي، وبخاصة كثيفة السكان منها، واغراء الانتقال والهجرة من الريف الى المدن ما يزال هو المهيمن على سلوك أهل الريف الذين لا يملكون ارضاً، واولئك الذين لا يجدون عملاً. ولو اضفنا الى هذا الاعتبار حالات البطالة المقنعة التي يقوم بأعمالٍ هامشية لصارت المشكلة اوضح وأعمق.

إن الأمن الغذائي المطلوب يجب ان يأخذ الريف بأكمله كمنطقة تنميةٍ متكاملة، وبحاجةٍ الى الزراعة والصناعة ومرافق التعليم والصحة حتى تستوعب هذه المناطق اهل الريف، بل وتكون عنصر جذبٍ لسكان المدن. وما حال المدن العربية الكبيرة بأحسن من الريف. حيث تعاني من الازدحام والبطالة وتدني مستوى المعيشة. ان تنمية الريف تنطوي على تنمية شاملة.

**رابعاً:** إن التجارة العربية البينية في مجموعها ما تزال ضعيفةً واهية. ويشكل النفط في الوقت الحاضر بندا رئيسيا من بنودها. ولا تكوّن المنتجات الزراعية سوى نسبة ضئيلةٍ منها. ومع أن تبادل المنتجات الزراعية ومدخلاتها يعاني عموما مما تعانيه التجارة العربية البينية من قيود إدارية، الا أن التبادل السلعي في الزراعة يتعرض لاعباء مضاعفة. فالنقل البري العربي يتعرض لمضايقات مستمرة تجعله مكلفاً وتتعرض السلع المنقولة بواسطته الى التلف والخسارة. وفي الوقت الذي يتضاءل فيه حجم التبادل التجاري في المجتمعات الزراعية من الدول العربية، فإنه يتكاثر من مصادر أخرى قريبة، وقد يكون فرق التكلفة سبباً، ولكن علينا أن نتذكر بأن الاسعار المنخفضة لا تبقى كذلك، ولا بد لها يوماً أن ترتفع. واذا حصل هذا، فإننا نعرض أمننا الاجتماعي والسياسي لمحن نحن في غنىً عنها. إن تنمية التجارة العربية ممكن حتى في ظروف الانتاج الراهنة، ويقودنا الى مواقع أقرب من أمننا الغذائي المنشود.

**خامساً:** إن التطور في العلوم التي تتفاعل مع الزراعة بات مذهلا، فالهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية على سبيل المثال قد طورت أنماطا جديدةً من التقاوي والبذور والاجنة التي احدثت ثورةً في الانتاج النباتي والحيواني. والعالم العربي متأخرٌ في هذا المجال عن باقي دول العالم. ونحن بحاجة الى التعرف على هذه العلوم، وإعطاء علمائنا الفرصة ليتعاملوا معها ويبدعوا فيها، خاصة وهي في متناول أيديهم لا تتطلب رؤوس أموال باهظة.

وكذلك فإننا نشهد تطوراً سريعاً ومتلاحقاً في التقنيات الزراعية وآلياتها ومصانعها. وسرعان ما تتحول التقنيات الحالية الى تقنيات قديمة بفعل هذا التغير

السريع . ويشكل العالم العربي في الوقت الحاضر سوقا للآليات القديمة. علينا أن نطور معرفتنا في إختيار التكنولوجيا المناسبة حتى لا نكون سوقاً عطشى يطرح في جوفها كل ما هو قديمٌ ومستهلك.

**سادساً :** المشاريع المشتركة العربية يمكن تطويرها أفقيا وعاموديـاً . فهنـالـك الكثير مـن المشاريع القائمة التي تحتاج الى دعم وتعميق حتى تصل الى الأهداف التي أقيمت من أجلها.

وأخص بالذكر بعض المشاريع الثنائية في السودان والتى لم تلاقي نجاحا بسبب المعوقات الادارية التي أرى أن أسبابها قد زالت وأن الادارة الحالية في هذا البلد العربي الكبير جديرة بالدعم والمساندة.

وهنالك مشاريع عربيةٌ في مجال المياه لم تر النور حتى الآن على الرغم من أهميتها لأن عدم إنشاء السدود والاحواض المشتركة يهدر الماء الغزير، وييسره لإغراض عدوانيةٍ ضد الاقطار العربية.

وهنالك مشاريع أخرى درست امكانية تمويلها وتنفيذها. ولكن الدراسات لم تكن على المستوى المطلوب. وحالٌ كهـذا يستدعي تقوية أجهزة الدراسة، والتركيز على إخراج المشاريع بشكل متكامل يخدم أغراض أصحاب المشاريع مباشرة، والامن الغذائي العربي عامة.

**سابعاً :** ولا بد لي أن أعرج على قضية محددة تتعلق بانتـاج الضفـة الغـربيـة وقطـاع غـزة من المحاصيل الزراعية القابلة للتصدير. وتشكل الزراعة ركناً أساسياً من أركان الصمود الاقتصادي والتمسك بالارض، وتفوّت على العدو الاسرائيلي فرصة فصل الناس عن أرضهم وإمكانية استبدالهم بمهاجرين مـن أطـراف الدنيـا . والاردن يبـذل في هذا المجال جهودا حثيثة متواصلة ليمكن الأهل من نقل إنتاجهم الى الضفة الشرقية، ولكن السوق الاردني الذي ينتج سلعاً مشابهة لا يكفي لاستيعاب إنتاج الاراضي المحتلة، خاصة وأن هناك تشابهاً في الانتاج والموسمية. ولهذا، فإن دعم صمود الاهل عن طريق تيسير نقل بضائعهم عبر الضفة الشرقية الى باقي الاقطار العربية موضوع جدير بإهتمامكم.

وانطلاقاً من هذه الأسس، فقد قمنا في منتدى الفكر العربي باعداد مجموعة مقترحات لكي نقدمها الى مؤتمركم العتيد، وهي مشروحة ومفصلة في مذكرة مع هذا الخطاب راجياً ان تلقى دعمكم وأن تعطوها من وقتكم، وجهدكم ما تستحق، خاصة وانها أتت تجسيداً للافكار العربية السائدة والمستقاة من الواقع الذي نود التحسين عليه، وتتصل بموضوع من أهم المواضيع التي يجب أن يتحفز العمل العربي لمواجهتها.

وسوف تجدون في الاقتراحات المدرجة أننا حرصنا أن تكون واقعية قابلة للتطبيق آخذة بعين الاعتبار أن الأمن الغذائي يحتاج الى سلسلة من الاجراءات والأعمال التي لا تنجز بين يوم وليلة.

وأخذنا في حسباننا أن هنالك مؤسسات ومنظمات عربية قائمة يجب أن نرفدها بالقدرة لكي تقوم بإداء أعمالها. ليس الهدف أن نخلق مؤسسات جديدة الا إذا كان هنالك ضرورة قصوى. ورأينا أن أي جهد يجب أن يساهم فيه الجميع. فلا أحد يتكفل بالنفقات والاموال وحده. بل يشارك الجميع في تحمل العبء وفي جني الثمار.

وقد قسمنا التوصيات المقترحة الى قسمين:

الاول: يتعلق بالبرامج المقترحة. والاخرى تتعلق بالسياسات العربية المشتركة مقتصرين على تقديم أربع توصياتٍ في كل حالة.

ففي مجال المشاريع رأينا أن العالم العربي بحاجة إلى إنشاء شركة للتجارة المقابلة (Counter Trade) لكي تقايض سلعا بسلع زراعية منتجة في العالم العربي. ويمكن لهذه الشركة أن تستبدل سلعا ومدخلات زراعية بسلع أخرى غير زراعية مثل البتروكيماويات. وقد راعينا أن تكون هذه الشركة مفتوحة لمساهمة القطاع الخاص والمصارف العربية حتى لا تكون أسيرة القرارات والبيروقراطية ولكي توفر لنفسها مناخ العمل بحرية. وفي رأينا أن الشركة هذه قد تتطلع الى الدخول في شراكات مع أطراف أوروبية دعما للتبادل التجاري العربي الاوروبي، وفتحا للاسواق الاوروبية، ولو بمقادير محدودة، أمام سلعنا الزراعية العربية.

وتحت عنوان البرامج، فقد قدمنا توصية من أجل تحسين الاوضاع بالريف لتخصيص مبالغ من قبل المؤسسات التنموية العربية، لخلق صناعات ريفية صغيرة الحجم مستخدمة للايدي العاملة بشكل مكثف لكي تخلق فرص العمل المناسبة في الريف وتستوعب الفوائض الزراعية. واقترحنا في نفس المجال تدعيم التدريب المهني في الارياف لرفع الكفاءة الانتاجية المتدنية، وسد الفراغ الحاصل في القدرات والمهارات الفنية فيه.

ونظراً لاهمية السودان بشكل خاص، فقد تم إقتراح تأسيس برنامج باسم «برنامج السودان»، من أجل دراسة التجارب العربية الاستثمارية في السودان والتعاون مع الحكومة السودانية لتوفير المناخ والتشريع المناسبين لجذب الاستثمارات العربية وغيرها هناك.

وفي مجال الصناعات المشتركة، رأينا أن العمل العربي المشترك مطلوب في بعض السلع والمدخلات الزراعية مثل التقاوي والاسمدة والمبيدات وبعض الالات والمعدات الزراعية. ورأينا أن يوضع برنامج تنفيذي مدته خمس سنوات لانجاز هذه الصناعات وإخرجها الى حيز التنفيذ.

وفي مجال السياسات فقد رأينا أن التكنولوجيا المناسبة تشكل زاوية أساسيةً في مستقبل الأمن الغذائي العربي. وأكدنا هنا على ضرورة تقوية مراكز البحث العلمي القائمة وإستقطاب أصحاب الخبرة والتخصص للعمل فيها بشرط أن يجري تقسيم للاختصاصات بين هذه المراكز العلمية.

ولأن القمح صار عنوانا للأمن الغذائي العربي. فقد رأينا أن نؤكد على ضرورة إنشاء مجلس عربي للقمح من أجل وضع الخطط لزيادة الانتاج ودعم الانتاجية، وعلاج مشاكل التسويق وتوفير الاحتياطي الكافي، وغيره من الامور الهامة ذات العلاقة. ويقترح تشكيل هذا المجلس من الدول المنتجة والمستوردة على السواء في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وأبرزنا في مجال دور الادارة الزراعية لأن نقص الادارة في المشاريع الزراعية أو المشاريع ذات العلاقة بها يعتبر واحداً من أهم أسباب فشل هذه المشاريع على

المستويين القطري والعربي.

وأخيراً كان الاقتراح بان تقوم الدول العربية بالتعهد باستيراد قدر سنوي معين من منتجات الضفة الغربية و قطاع غزة والاراضي العربية المحتلة الاخرى، راجين الا ينفض مؤتمركم هذا قبل الإلتزام بهذا الامر نظراً لما يعلق عليه الاهل في الاراضي المحتلة من آمال، مؤكدين أن الاردن ملتزم كل الالتزام بعهوده نحو أهله وبإحكام المقاطعة العربية في هذا المجال.

وهكذا ترون أن ما نسعى لتحقيقه ليس كبيراً اذا ما قورن بحجم التحدي، والأمن الغذائي العربي ليس حكرا في خطورته على أحد دون الاخرين، بل هو خطرٌ يصيب الجميع على حد سواء. إن التعاون في هذا المجال بعيدا عن أجواء السياسة وصراعاتها ممكن ومجد.

أهلاً وسهلاً بكم في الاردن بلدكم، راجياً لكم طيب الإقامة، ولأعمالكم كل التوفيق والنجاح.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# الأردن في غمرة الركود
# الإقتصادي والمالي في المنطقة

محاضرة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة العربية

عمّان

١٤ أيلول ١٩٨٦

أيها الاخوة المفكرون

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: «**إنّ في خلق السموات والارض، واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الالباب**».

**سورة آل عمران الآية (١٩٠)**

ان ربط الظواهر باسبابها، واستقراء الاسس من المؤشرات هو منتهى النضوج العقلي، واوج الابداع الفكري، وانتم في مركز الدراسات الاستراتيجية تضطلعون بهذه المهمة، او قل ان هذا ما احرص ان يكون همكم وشغلكم الشاغل. ان مهمتكم في هذا المركز تستند الى أمرين اثنين: الاول هو دراسة الواقع وتحليله وفهمه بالاستناد الى المعلومات المتوفرة والشواهد القائمة، والثاني هو وضع «السيناريوهات» او «البدائل» المختلفة للتصور الذي ستؤول اليه الامور في المستقبل، مع التركيز على اختيار البديل المحتمل او الافضل.

ولا شك ان التحليل العملي لما يحيط بنا من ظواهر اصبح واجبا لا رفاهية. واذا كان لاحد منكم ان يظن ان توالي اللقاءات والمحاضرات من جانبي هو نوع من الرفاهية فارجو ان يعيد الحساب! يجب ان نتجاوز الزمان الذي تؤخذ فيه الامور على علاتها، وتتخذ القرارات فيه رهن اللحظة. ان التحليل العلمي السابق لاستنتاجاتنا واحكامنا وقراراتنا يجب ان يكون عملا متخصصا، ويجب ان يتبوأ

مكانة في الصدارة، اجتماعيا وسياسيا. وهنا اود ان اذكر بالسياسات اي بمعنى البرامج وليس بالضرورة بمفهوم السياسة المعهود في منطقتنا. وما نبحث عنه هو تحليل البرامج بصورة منتظمة ابتعادا عن الاسلوب الوصفي المتبع عادة. والاردن في رأيي قد بلغ مرحلة تؤهله ان يتخلص فيه المتعلمون والدارسون مما اسميه اذا جاز التعبير «بعقدة المتنبي». وذلك ان الابداع العلمي او الفني يجب الا يكون سلما للارتقاء نحو الوظائف العالية والمراكز السياسية المتقدمة، لان المجتمع الذي يفرز المبدعين يتكبد في سبيل ذلك عنتا ومالا. فهل يضحي بعد ذلك بكل هذا من اجل ان يعبر عن تقديره للابداع بوظيفة عامة؟ اننا بحاجة الى تطوير كادر مستقل للابداع، وان نزرع في المجتمع قيما جديدة تفسح للانسان المفكر المتطور والفنان المبدع فرصة للتقدم وتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية عن طريق غير طريق الوظيفة وما تحمله من وعد بالقيمة الاجتماعية. واجدادنا الصالحون فهموا هذه الحقيقة.

ولكن العالم او المفكر يجب ان يكون نافعا لمجتمعه صابرا مثابرا على الحقيقة حتى ينتزع له مكانة في كل صعيد. ان القيمة التي يسعى لتكوينها لا تعطى له منة ولا احسانا. وليس من خلق العلم والابداع ان يتخلى صاحبهما عنهما بحجة ان المجتمع لا يقدره. عليه ان يثابر ويتمسك بالمبادىء وعليه ان يعلم انه بثباته وصبره انما يحقق لنفسه ولغيره من المفكرين مكانة لائقة.

وخلاصة الامر، ان ابراز الفكر، يحتاج الى حسن استقبال من المجتمع عن طريق غرس القيم الصحيحة، وعن طريق ترسيخ خلق الصبر والمثابرة في نفوس علمائنا. وعند الحديث عن الصبر والمثابرة لا استطيع ان ابتعد عن صفتي الرسمية، ولكن سنوات العمل الاقتصادي والاجتماعي العشرة ونيف الاخيرة كانت سنوات مثابرة وعمل وفي كثير من الاحيان نكران للذات.

حديثنا اليوم عن الاقتصاد الاردني، وعن المرحلة التي يمر بها. واحد الاسئلة المطروحة اليوم هي: ما مدى تأثير العوامل الخارجية على معاناة الاقتصاد؟

وقبل ان الج في الموضوع ارى لزاما علي ان اوضح بعض الامور التي تتعلق بالتاريخ الاقتصادي الاردني، وبالطريقة التي نتعامل فيها مع المجريات الاقتصادية في

الساحة الأردنية خاصة، والساحة العربية الدولية عامة. ومتى ما انتهيت من ذلك، فانني سأنتقل الى بحث بعض العوامل الخارجية التي تؤثر على اقتصادنا.

شهدت الفترة منذ ان استلم جلالة الملك الحسين المعظم مقاليد الحكم عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٦ طفرة في النمو كانت تضاهي اعلى معدلات النمو في العالم. اذ كان معدل النمو السنوي في الانتاج الوطني حوالي ٩,١٪. وتشير الاحصائيات الى ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بالاسعار الجارية من ٥٠ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ١٧١ مليون دينار عام ١٩٦٦. وهذه الارقام قد تبدو في منظور اليوم متواضعة. ولكن هذا الانجاز تم بالرغم من معاناة الاردن الدائمة من التقلبات السياسية في المنطقة. ومن التاقلم الذي فرض علينا ان نتعايش معه بفعل احتلال فلسطين وما جره ذلك من هجرة قسرية وضغوط مالية ونفسية. وقد اعد البنك الدولي تقريراً عن الاقتصاد الاردني نشر عام ١٩٥٧ كان متشائما كل التشاؤم من احتماليات النمو والقدرة على الاستيعاب.

ولما صار عندنا مقومات افضل في منتصف الستينات، بدأنا نفكر في التخطيط الاستراتيجي. فقد وصلنا الى مرحلة ما قبل الانطلاق. ولكي نتجاوزها فلا بد لنا من توفير الاسس والهياكل التحتية التي تنقلنا الى وضع نكون فيه اكثر انتاجا واعلى إنتاجية. واعددنا برنامج السنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧٠. وحتى اكون اكثر دقة فقد اعد لنا برنامج السنوات السبع من قبل خبراء اجانب وكان الاردنيون قانعين بدور النظراء والمتدربين.

ولكن هذا البرنامج قصف وهو في ميعة الصبا - كما يقولون. ومرة ثانية وجدنا انفسنا وجها لوجه امام ظروف صعبة ومريرة. ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٧١، عانى الاردن من حرب اكلت عليه جزءا عزيزا من ارضه كان يساهم بحوالي ٤٠٪ من الدخل الزراعي و ٨٠٪ من الدخل السياحي و ٢٥٪ من الدخل الصناعي. وفرضت عليه مسؤولية رعاية اربعماية الف نسمة دفعة واحدة كانوا بحاجة لمأوى وسكن وطعام وخدمات اخرى لا تحتمل التأجيل، وادخلت الاردن في حالة توتر عسكري لا تقل نفقاته كثيراً عن نفقات الحرب الفعلية. وحصلت في هذه

الفترة اضطرابات داخلية عطلت حركة الاقتصاد واحالت التوقعات الاستثمارية الى الحرص والحيطة الشديدين، وعانينا من اغلاق الحدود من قبل جيراننا، ومن اغلاق قناة السويس، وتوقف الصادرات، وتراجع التكوين الرأسمالي. وحصيلة هذا كله كانت تراجعا في الاستخدام وفي الدخل سجل معدلا قدره (-١) خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٢، وطنا انفسنا مع الحقيقة بان الثبات أمام العدوان لا يتحقق الا بتنمية الاقتصاد واستكمال بنية الخدمات، وهذا لا يتم الا بالنظرة الشمولية والتخطيط. ودخلنا مرحلة التخطيط الذاتي انطلاقا من القناعة بانه اذا لم نخطط لانفسنا فسيخطط الاخرون لنا. وكان هذا واضحا في مطلع السبعينات بصورة خاصة. وعلى تواضع تجربتنا في هذا المجال، فقد اعددنا بانفسنا هذه المرة خطة استهدفت في الدرجة الاساسية «تحريك العجلة الاقتصادية». ووضعنا لانفسنا اهدافا محددة مثل خلق ٧٠ الف وظيفة وتحقيق نمو قدره ٨٪ سنويا. وانجزت الخطة معظم ما وعدت، وحققت نموا خلال الفترة كان اعلى من ٥,٢٪، وهو انجاز كبير اذا ما قورن بنسبة النمو التي حصلت خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢. ولكن اهم ما انجز هو اعادة المصداقية الاردنية في تلك الفترة.

ولكن حصلت اثناء الخطة الثلاثية عدة تطورات هامة، ومنها حرب رمضان التي اعقبتها بدايات ارتفاع اسعار النفط. وقد ادى هذا التطور في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ الى رفع فاتورة النفط على الاردن من ٤-٥ اضعاف. وكذلك واجه الاردن بعد انحباس حركة البناء، وبفعل التضخم النقدي الذي حصل، ارتفاع اسعار الاراضي. ووجد الاردن نفسه يواجه هاتين المشكلتين على الصعيد الداخلي بسبب ظروف خارجية. ومما دعم هذا الاتجاه هو تخفيض الدولار مرتين في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ مما افقد الثقة بالدولار، وساهم في تحويل كثير من مدخرات الاردنيين العاملين في الخارج الى الاردن بعدما كانت مستثمرة في ودائع بالدولار.

اذن شهدت فترة ١٩٧٣-١٩٧٥ بداية لمفهوم الدورة الاقتصادية الواضحة، وكان على الاردن ان يضع سياسات محددة لمواجهة الدورة الاقتصادية المتمثلة في

التضخم. واذكر اننا لما كنا نعد وثيقة الخطة الخمسية الاولى كان يغلب علينا شعور طاغ بضرورة الالتفاف على التضخم، الذي سجل معدلات مرتفعة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥. كان العالم انذاك يعاني من ازمة الكساد التضخمي. وهي ظاهرة فريدة تجمع بين التضخم والكساد في نفس الوقت. وهذا امر حير الاقتصاديين الذين كانوا يؤمنون انذاك بان ثمن التخلص من البطالة هو التضخم في الاسعار. اما ن يحصل الاثنان معا، فهذه ظاهرة غامضة لم تجد تفسيراً واضحا لها في النظرية الاقتصادية القائمة.

ولذلك، ركزت الخطة الخمسية الاولى على ضرورة ادارة التنمية من ناحية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، وعلى ضرورة معالجة الدورة الاقتصادية التي يقودها التضخم. وبرغم تدافع القوى الضاغطة على الاسعار لترتفع، فاننا في الاردن قد نجحنا في تطويقه. وكانت مصادر الاموال المتمثلة في زيادة الواردات المالية من الخارج، وهجرة العمال الى الخارج، والتوسع في منح الائتمان الى القطاع الخاص، وحمى الاستثمار الفردي، والانفتاح على الاستهلاك، كانت مصادر التضخم هذه تؤرقنا. وقد يقول البعض ان الاردن شهد ارتفاعا في مستوى الاسعار. هذا صحيح. ولكن هل تعلمون عن اقتصاد واجه كل هذه الضغوط ونجا من التضخم؟ النظرية الاقتصادية تؤكد ان الفجوة التضخمية تنجم عن الفرق بين الإنفاق وبين الإنتاج الذي يتوجه الانفاق اليه. وهذا ما حصل لدينا. سوق العمل يعاني من الطلب الفائض. سوق الائتمان يعاني من الطلب على القروض، وسوق العقار يشهد حركة متدفقة، وسوق السلع يلهث في تلبية حاجات المستهلكين. اذن فالضغط كان على الاسعار لكي ترتفع، وكذلك الايجارات والفوائد واجور العمال والموظفين. الضغط على تكاليف المعيشة والانتاج كان مزدوجا. فكيف يمكن ان نتجنب حدوث فجوة تضخمية الا عن طريق توقيف الإنتاج.

لم يكن هدف الخطة الخمسية الاولى وسياساتها ان توقف التضخم، فهذا مستحيل. ولكن كان الهم هو حصر الارتفاع لكي يبقى ضمن حدود معقولة. واقول بكل فخر اننا نجحنا في ذلك. والدرس المستخلص من ادارة الدورة

التضخمية آنذاك هو ان الضغوط الخارجية المفروضة علينا لا تحول دون إحداث آثار سلبية، ولكنها في نفس الوقت لا تعني اننا نقف عاجزين مسلوبي الارادة امامها.

ومرت سنوات الخطة الخمسية الاولى بسلام. وحققنا في الاردن خلالها معدلات نمو عالية جدا تجاوزت ١١٪ في العام. وخرجنا منها ايضا وقد ساورنا شعور عارم بالثقة. وتأكد لدينا ان البنى التحتية التي كانت ناقصة قد بدأت تستكمل، وان الانطلاق الاقتصادي صار ملك يميننا. ولما جاء عام ١٩٨٠، صار واضحا ان الاردن يتمتع بسمعة عربية ودولية. وكأن عام ١٩٨٠ أبى ان يمر الا ان يكون حيا في الذاكرة. ففي ذلك العام ترأس صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم مؤتمر القمة العربية الحادي عشر، والذي سُمّي بحق «مؤتمر القمة الاقتصادي». وقد اعد لذلك المؤتمر إعداد هائل، وسبقه انجاز فكري رائع تمثل في دراسة محكمة شاملة عن «استراتيجية العمل العربي» وعن «عقد التنمية العربي». وكنا دوما ننادي بضرورة التلاحم العربي وتأكيده. ومنحنا تلك الثقة قيادتنا الواعية وانجازنا الاقتصادي، ومؤتمر قمة بغداد الذي خصص للاردن مساعدات عربية كبيرة، ولم ينغص صفو تلك الفترة سياسيا الا استمرار الاحتلال وما تمخضت عنه هذه القضية الحساسة من اتفاقيات كامب ديفيد.

ولما بدىء في اعداد الخطة الخمسية الثانية كنا ندرك ان عصر النفط لن يبقى الى الابد، ولا بد لنا ان نستغل الفرصة المواتية لكي نستكمل البنية التحتية من مدارس وجامعات وطرق وشبكات مياه وهواتف وكهرباء، وغيرها. ولكن الاهم من هذا كان علينا ان نستكمل البنية الفوقية في الصناعات الثقيلة، وإعداد الانسان المؤهل القادر على التعامل مع مجتمع متطور، تعقدت حاجاته ورغباته وانظمته. كل هذا النمو في الامور المحسوسة لم يثلم رغبة المخطط في إبقاء التوازن الاجتماعي والتوزيع العادل للموارد. وخصصنا اكثر من ٢,٥ مليار دينار لاستثمارات تلك الخطة الطموحة.

ولما كانت الخطة في عامها الثاني تملكني شعور عارم بضرورة التحول الى اهتمامات

جديدة تؤكد وتقوي مصداقية الاردن كما تفتح السبيل امامه اكثر فاكثر ليؤكد مكانته الدولية، ويهيء نفسه لنقلة نوعية تحول اعجاب العالم به من «الطفل المعجزة» الى «الانسان الراشد» المبدع. ولهذا توجهت الى ايجاد مؤسسات مثل «منتدى الفكر العربي»، و «المنتدي الانساني» والدخول في حوارات فكرية مع المؤسسات الفكرية والدولية، ولربما تكون هذه الامور دليلا على الاستقلال والتقدم. وفي نفس الوقت كنا نراقب انكفاء اقتصاديات النفط ونخشى ان يدخل الاردن معها في فترة تكون حاجاته ورغباته اكبر من دخله. وقد بدا ظاهرا ان انجاز الخطة الخمسية الثانية لم يصل الى الحد الذي خططنا له. فبينما هدفنا الى تحقيق نمو قدره ١١٪ في العام، فان المتحقق فعلا لم يتجاوز ٥٪.

لقد كانت سنة ١٩٨٣ نقطة التحول في عصر النفط. فالحرب العراقية الايرانية استنزفت جهوداً كثيرة كان يمكن ان تسخر للتنمية العربية في العراق، وبلغت نفقاتها مقادير ارهقت موازنات دول النفط الاخرى. وقد كانت هناك ملاحظة قبل ايام لاحد المسؤولين العرب قال فيها ان الالتزام بعقد التنمية وبالاستراتيجية الاقتصادية العربية كان ثمنا بخسا بالمقارنة مع الالتزام المالي والاقتصادي لإدامة وإدارة عجلة الحرب الطاحنة في الخليج. ولكن غياب الادارة العربية ادى الى ان نقلص العمل الاقتصادي وان نستمر في الحرب التي لا يعلم ابعادها وانعكاساتها الا الله. وبدا واضحا في نفس الوقت ان الطلب على النفط متجه نحو الانخفاض بالرغم من بوادر النمو في دول الشمال الصناعية. ولعل من المفيد ان نتوقف عند نقطة النفط قليلا. يعتقد البعض ان الطلب على النفط سوف يعود بالسعر ثانية ليصل الى ما وصل اليه عام ١٩٨٢ (حوالي ٢٩ دولارا للبرميل الواحد). ولكن التحليل لعوامل العرض والطلب على هذه السلعة الاستراتيجية لا يوحي بذلك. فمن ناحية العرض، فهو الان دون الطاقات الانتاجية بكثير. فالعراق وايران تنتجان دون حصصها التي كانت سائدة في السبعينيات. وفي حالة انتهاء الحرب، فان كليهما سيكون تواقا للعودة الى انتاج اكبر. وكذلك، فان التفسخ الحاصل في منظمة «اوبك» يبقي هذه المنظمة في توازن قلق يهدد بالانفجار في اية لحظة. ولو عادت الاسعار للارتفاع،

فان الآبار الهامشية في دول الاوبك وغيرها ستعود للانتاج كما سيزيد الطلب على بدائل الطاقة كالفحم الحجري. ولا اريد ان اذكر ايضا بالثورة العلمية في مجال الطاقة المتجددة، والتي تتوسع استخداماتها واغراضها، وتقل اكلافها على المستهلكين يوما بعد يوم.

اما من حيث الطلب، فان اقتصاديات الشمال تشهد ثورة في بنية الانتاج تدعمها الانجازات التكنولوجية الهائلة في ميادين الالكترونيات والمعلوماتية، والفضاء والذرة والبيوتكنولوجيا، والتطور العسكري وغيره من الفروع المختلفة. وجميع هذه الصناعات يعتمد على العقل والمهارة اكثر مما يستخدم الطاقة. ومن ناحية اخرى، فان التركيب السكاني لدول الشمال التي بات عدد المواليد في بعضها يقل عن عدد الوفيات سيؤثر على استهلاك الطاقة، لان معظم اهل الشمال من كبار السن الذين يستهلكون النفط بمقادير اقل من الشباب. ولو اضفنا الى هذا سلوكيات الترشيد في الطاقة، والضغط السياسي والاجتماعي للمحافظة على البيئة من «الامطار الحامضية acid rain»، وغيرها من مخلفات استخدام النفط، لخرج الباحث من كل هذا بنتيجة ان الطلب سيشهد على ابسط الاحوال استقرارا، ان لم يكن نقصا في دول الشمال. اما في دول الجنوب فان الطلب على النفط سيزداد. ولكن هؤلاء لا يملكون القدرة على دفع اسعار اعلى، وسيصرون على المقايضة والتجارة المبادلة لكي يسددوا اثمان النفط المباع لهم.

اذن، فاسعار النفط سوف تستقر. ويهمني جدا ان اصل معكم الى هذه النتيجة، حتى اؤكد نقطة هامة جدا لا بد من العودة اليها لاحقا، وهي اننا في الاردن يجب ان نكون اكثر اعتمادا على انفسنا من ناحية عن طريق تطوير ميزاتنا النسبية واطلاقها لتأخذ ابعادها المتكاملة من اجل تحقيق توازن مستقر في علاقاتنا الاقتصادية مع الدول العربية من جهة وبقية دول العالم من جهة اخرى، ولكي نتبنى السياسات الداخلية الصحيحة التي تمكننا من التغلب على الدورات الاقتصادية التي يمر بها اقتصادنا.

وحتى نصنف الحقائق تصنيفا يعيننا على فهمها فلا بد ان نتذكر ما يلي:

اولا ان اسعار المواد الاولية وبعض المواد المصنعة في هبوط مستمر في الاسواق العالمية بصورة عامة. ويشمل هذا صادرات الاردن الاساسية مثل الفوسفات والبوتاس والاسمنت. وهنالك بعض الدول مثل ماليزيا التي تصدر النفط والمطاط والزيوت النباتية باتت تخشى على مستقبلها من الهبوط الحاد في اسعار صادراتها.

ثانيا ان حجم المساعدات العربية المالية، والذي بدأ يتناقص بشكل واضح عام ١٩٨٣، متجه باستمرار نحو الهبوط او الثبات على وضعه على احسن الاحوال. ولن تتحقق زيادات في المساعدات العربية الا في حالات متفرقة غير ثابتة، ولا يمكن ادخالها ضمن حسابات المخطط او واضع الموازنة. ويحصل في نفس الوقت تشدد في منح القروض السهلة من مؤسسات الاقراض العربية والدولية، والتي بات يعتبرنا بعضها اقوى من ان يستفيد من منافذ الاقراض الميسرة هذه، اي اننا ندفع ثمن نجاحنا. وهذه نقطة سبق وان حذرت من وقوعنا بين فكيها. واذا اراد الاردن ان يستكمل موارده الخارجية عن طريق الاقتراض التجاري، فان لهذا الشباك اكلافه وحدوده.

ثالثا ان الطلب على الايدي العاملة الاردنية قد هبط كثيرا. ومع انه كان هابطا الا في السوق السعودي منذ عام ١٩٨٠، الا ان الخشية الان تكمن في عدم تجديد العقود مع الاردنيين هناك، وارجاع الكثيرين منهم، وبخاصة من وصلوا سن التقاعد. ان المشكلة تكمن في أن تراجع الطلب على الايدي العاملة في الدول العربية وغيرها يأتي في وقت صارت فيه اعداد الخريجين والمؤهلين الاردنيين تتزايد بصورة ملحوظة، حيث يتوقع ان يبلغ عدد الخريجين الجامعيين في عام ٢٠٠٠ حوالي ربع مليون منهم ٥٠,٠٠٠ مهندس. ولو اضفنا للطلب الكمي ما يجري من تخفيض في مستوى الاجور وتقليص للامتيازات وتراجع في فرص الربح امام العاملين والمستثمرين الاردنيين، فسيبدو جليا ان حجم الحوالات سوف يقل في السنوات المقبلة بشكل ملحوظ.

رابعا ان الظروف السياسية في المنطقة، والناجمة عن حرب لبنان والحرب العراقية الايرانية، والتطور في ظروف الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تفرض علينا ان نستعد دوما لكل الاحتمالات، وتلزمنا بمزيد من التضحيات.

خامسا ان الصادرات الاردنية من السلع لا تعاني من تراجع في السعر فقط، ولكن السلع المصنعة كالملابس والمنتجات الخفيفة بات تصديرها صعبا، واسترداد اثمانها صار امرا معقدا في ضوء النقص الكبير في الارصدة من العملات الاجنبية لهذه الدول. وبعضها يصر على ان يبادلنا سلعا بسلع مرتفعة الثمن، وآخرون يطلبون التأجيل في الدفع. وهكذا تواجه صادراتنا صعوبات منزايدة.

سادسا ان حدثا مثل «تشرنوبل» يذكرنا بحساسية قطاع السياحة والنقل. والاردن يعاني من تدني الطلب على خدمات السياحة فيه، الامر الذي يؤثر تأثيرا واضحا على وارداتنا من العملات الاجنبية.

وخلاصة الحديث ان الاردن يتعرض بفعل الظروف الخارجية الى نقص في الموارد الاجنبية في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على هذه الموارد لتسديد الالتزامات الخارجية، ومواجهة مهمة التكيف الاقتصادي المطلوب في الداخل.

هذه الظروف الخارجية التي نواجهها في الوقت الحاضر، كيف تتفاعل مع التطورات الاقتصادية في الداخل؟ وساعود الى تصنيف الحقائق الداخلية مع ربطها بالمؤثرات الخارجية لكي تبدو صورة التفاعل اكثر وضوحا.

١- صناعاتنا الكبيرة الموجهة في الاساس نحو التصدير تلاقي عنتا في الموازاة بين نفقاتها المحلية وتسديد التزاماتها بالعملة الاجنبية، وبين الاستمرار في الانتاج وتوفير فرص العمل. هذه الثروة التي بنيناها واملنا ان تدر علينا دخلا في اوقات كهذه بحاجة هي نفسها الى دعم. فماذا نفعل؟

٢- الثروة الزراعية التي بنيناها بشق الانفس، والتي طورنا وسائل انتاجها كي تكفينا ويبقى منها فوائض للتصدير، تعاني اليوم من الفوائض التي يصعب

تصديرها، وحتى تسويقها محليا. فماذا نفعل؟

٣- مشاريع القطاع الخاص الكثيرة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، التي بنيت يوم كان الوعد بالتصدير عاليا، تعاني من نقص في الطلب المحلي، وتتكبد خسائر في التصدير. فماذا نفعل؟

٤- موازنة الحكومة تجد صعوبة في الموازاة بين نفقاتها الملحة وبين وارداتها المحلية. ولا تستطيع رفع الرسوم والضرائب الا بمقدار يصبح بعدها الرفع سببا في انخفاض الحصيلة، ولكن المطلوب منها ان تزيد من إنفاقها تحريكا للعجلة الاقتصادية في هذه الظروف الانكماشية.

٥- البنوك تعاني من النقص في تسديد القروض التي منحتها في السابق. وان هي ضغطت لزيادة التحصيل فستجابه بالاتهام بالقسوة، وان هي أرخت فسوف تعاني من نقص السيولة. المطلوب من البنوك ان توسع أقراضها وتقلل من كلفة ائتمانها في الوقت الذي تبدو فيها مخاطر منح هذه القروض اكبر. فماذا نفعل؟

٦- وفي سوق العمل ركود في الطلب على الوظائف في الوقت الذي تبقى فيه الاجور الى حد ما جامدة. وباب التوظيف محصور في الحكومة والمؤسسات العامة، وهذه مطلوب منها ان ترفع انتاجيتها. فكيف نوازي بين التوسع في الاستخدام وبين رفع الانتاجية؟

ان الصورة مغايرة تماما لما كان يجري خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢.

فبدلا من الطلب العالي على الايدي العاملة محليا وعربيا، صار هنالك فائض في العمالة الاردنية محليا وعربيا.

وبدلا من الزيادة في الموارد الاجنبية صار هنالك نقص فيها.

وبدلا من النقص في السلع لمواجهة الطلب المحلي والتصديري، صار فائض في السلع محليا ونقص في التصدير الى الخارج مقارنا بالطاقة الانتاجية المتوفرة.

وبدلا من الرغبة في التوسع في الاستثمار لدى المستثمرين، هنالك رغبة جامحة في تسوية الالتزامات وتقليص الاستثمار او تسييله.

وبدلا من الطلب على الاراضي والعقار، صار هنالك فائض في العرض يهدد الاسعار بالهبوط.

ظروف الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢ كانت تضخمية، اما ظروف الفترة ١٩٨٣ وما تلاها فهي ظروف انكماشية. لقد نجحنا في مواجهة الاولى. فهل سننجح في الثانية؟ هذا هو التحدي الذي يواجهنا. فماذا نحن فاعلون؟

وللاجابة على هذا السؤال الكبير لا بد لي ان اؤكد الحقائق التالية:

١- ان الدورة الاقتصادية التي نمر بها الان لم تأت صدفة. بل ان التطور المنطقي للامور يقول ان الصعود يقابله فتور وتراجع.

٢- بالرغم من كل هذه الازمة، الا ان الاردن يملك الان امكانات افضل بكثير من السابق تؤهله ان يتجاوز الازمة. كما ان التعاون بين القطاعين العام والخاص والادارة المتزنة لاقتصادنا بالاضافة الى مرونة القطاع الخاص واستجابته للفرص المتاحة تشكل قاعدة قوية لتحقيق النمو المتزن.

٣- ان الدورة الاقتصادية التي نمر بها الان نشأت في اساسها عن ظروف خارجية لا نملك السيطرة عليها. والمطلوب منّا ان نجد الوسائل لكي نحافظ على ما لدينا حتى تمر الازمة.

٤- إننا لسنا الوحيدين في هذه المعركة. وهنالك دول تتمتع باقتصاديات اوفر منا حظا في الموارد ولكن وضعها الاقتصادي قد ساء. فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بصورة ملحوظة في العديد من دول المنطقة منذ عام ١٩٨٠، بما في ذلك الكويت وسوريا والعراق ومصر وحتى المملكة العربية السعودية. كما ان المديونية الخارجية لبعض هذه الدول قد تفاقمت وتناقصت ارصدتها من العملات الاجنبية.

امام هذه الحقائق اعتقد اننا نستطيع مواجهة التراجع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو معقولة. وهذا ما تهدف اليه خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠)، التي تتوقع استثمار حوالي ٣ مليارات دينار. وسيكون هناك تركيز اكبر في هذه الخطة على الاستثمار في قطاعات الخدمات بهدف ايجاد اكبر

عدد ممكن من فرص العمل ومجابهة اثار التباطؤ الاقتصادي في المنطقة.

كما اننا مصممون على بذل اقصى ما نستطيع لدعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة ومقاومة سياسات الضم التدريجي والتهجير التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وما يمثل ذلك من خطر ديمغرافي على المنطقة. وقد جاء برنامج السنوات الخمس للاراضي المحتلة (١٩٨٦-١٩٩٠) تعبيرا عن هذا التوجه حيث سيتم استثمار حوالي ٣٦٢ مليون دينار خلال فترة الخطة، مع التركيز على ايجاد فرص العمل في الاراضي العربية المحتلة وتقوية صلة المواطنين هناك بارضهم وتقديم الخدمات الضرورية وذلك لتثبيت الهوية العربية.

وبالنسبة للاقتصاد الاردني فان المتطلب الاساسي الآن في رأيي هو تحريك الطاقة الكامنة في الاقتصاد وبالتدريج في قطاعات منتقاة يكون تحريكها قليل الكلفة وكبير المردود. ولن تكون مهمتي هنا توصيف الاجراءات التي تؤدي الى هذا، لان هذا الامر من عمل الجهاز التنفيذي.

والمطلوب ايضا تحريك السيولة الكامنة في الاقتصاد لكي تنتقل من الاماكن الراكدة فيها الى اماكن تعيد تدويرها ضمن الاقتصاد. ليس هنالك نقص في حجم السيولة بقدر ما هي قضية توزيع، وقد تأكد لي هذا على المستوى الدولي في حديث مع عدد من رجال المصارف العرب، كما تأكد لي من خلال زيارة قمت بها للندن حيث اتصلت هناك مع الاسرة المصرفية التي تتحدث عن الازمة القادمة بوصفها ازمة مالية بالتحديد، حيث تبرز الصعوبة في ايجاد السبل المصداقة والمشاريع المجدية لاستثمار الارصدة الهائلة في المصارف. والتحدي هنا هو في ايجاد المعادلة السليمة في توزيع هذه الاستثمارات. وعلى السياسة النقدية ان تجد الوسائل لذلك.

ولكي لا يؤدي تحريك السيولة بالضرورة الى زيادة الطلب على المستوردات وخلق الضغوط الاضافية على الارصدة الاجنبية، فيجب ان توجه السيولة لتحريك الفعاليات التصديرية والمدرة للنقد الاجنبي. وهذا يتطلب جهودا تصديرية وتسويقية حيثما لاحت الفرصة. وامامنا دول نستورد منها الكثير ولا نصدر اليها شيئاً وآن الأوان لكي نستفيد من العجز التجاري مع هذه الدول.

والمطلوب تقليل الانفاق العام والخاص حيثما كان هذا ضروريا. وهنالك بوادر واضحة على حصول هذا التطور، ولكن يجب ان نتأكد ان الاقتصاد في الانفاق يجب ان يكون على حساب الاستيراد، لا على حساب الانتاج المحلي.

ويجب ان ندعم الانتاج المحلي الذي يؤدي الى تلبية الحاجات المحلية المستوردة. واخص بالذكر هنا الصناعات الغذائية الصغيرة التي يمكن ان تمتص الفوائض الزراعية، وتخلق وظائف للعاملين في الريف وهذه يمكن انجازها بسرعة مناسبة.

والمطلوب ايضا ادخال تغيير جذري في الهرم الحالي للقوى العاملة الاردنية والذي تزداد فيه نسبة المتعلمين الجامعيين بينما تقل نسبة الفنيين والعمال المهرة. فبينما نجد اعدادا متزايدة من المهندسين حديثي التخرج لا يجدون عملا فهنالك فرص عمل متوفرة للفنيين والعمال المهرة. وعند الاشارة الى العمال العائدين من الدول النفطية، علينا ان نتذكر ان اعداد العمال الوافدين الى هذه الدول لن تقل بالضرورة ولكن سيكون هنالك تغير في الاختصاصات والنوعيات المطلوبة. فقد ولى عهد اقامة المشاريع الكبرى والتي انجز العديد منها ولكنها تتطلب الان مختصين في الصيانة والتشغيل بدلا من المهندسين والمصممين. وفي رأيي فان هذا الوضع الجديد يشكل فرصة واعدة علينا استغلالها خلال فترة السنتين او الثلاث القادمة لتقديم رزم خدمات متكاملة تعتمد على قوى عاملة مدربة تلبي الاحتياجات المستجدة في المنطقة وتوفر سائر التخصصات المهنية والفنية المطلوبة ضمن مفهوم المناطق الصناعية الحديثة ومناطق الترانزيت العصرية. وعلينا الاستفادة من موقع الاردن المتوسط في المنطقة ومن قواه البشرية المتعلمة لتحويله الى مركز تميز يقدم للمنطقة الخدمات التقنية والادارية المتقدمة. فالمرحلة المقبلة تتطلب الاستثمار في هذه الخدمات وفيما يسمى بالاليات الناعمة (Software) بدلا من التركيز على الاستثمار في المعدات والاجهزة (Hardware).

كما علينا الاستفادة من موقعنا المتوسط بين المنطقة العربية وبين السوق الاوروبية المشتركة واستخدام التسهيلات المتاحة امام الصادرات الاردنية الى هذه السوق. ومن المعلوم فان الصادرات البتروكيماوية من دول مجلس التعاون الخليجي الى دول السوق

المشتركة تتعرض لقيود كثيرة. وفي هذا المجال يمكن للاردن ان يستفيد من علاقاته مع المنطقتين بحيث يقيم صناعات كيماوية تستخدم مواد وسيطة من الدول النفطية الشقيقة ويقوم بتصدير هذه المنتجات الى دول السوق المشتركة. وقد تم تحديد ما يقرب من ٢٥ صناعة يمكن اقامتها في الاردن على هذا الاساس.

ان الحلول التنفيذية ممكنة، وهنالك فرص متاحة ولكنها معطلة بسبب التوقعات المتشائمة. ولكن علينا ان نزيل العوائق امام المستثمرين، ونعطيهم الحوافز الكافية لكي يعيدوا إحياء استثماراتهم، او توسيعها او بناء الجديد منها. ان المستثمر الجريء صاحب النظرة البعيدة والهمة العالية مطلوب منا ان نرعاه اكثر من اي وقت مضى، والا نكبله بالقيود.

ان الفترة الحالية تتطلب سلوكا يتسم بالشجاعة والامل. ولا يحرك الامور الا اصحاب الهمم العالية.

ان تجربة الاردن تثبت بدون شك انه قادر دوما على تجاوز الازمات. ومرت بنا ظروف اصعب مما نمر به الان، ولكن تجاوزناها. ومن ينسى التاريخ فانه مؤهل لان يعاني من تكراره. اما الامم الحية، فهي التي ترى في الصعوبات فرصة لتجاوزها نحو الافضل.

اعترف في نهاية حديثي ان الموضوع الاقتصادي بهمومه الخارجية فيه الكثير الذي يقال ولم يقل. ولكن الذي اردت التأكيد عليه اليوم ان الاردن يعيش ويتعايش مع من حوله بحكم ظروفه وموقعه، ومرة يكسب، واحيانا يتعرض للخسارة. ولكن خط نموه صاعد ابدا، مبني على العمل والعطاء والمصداقية مع انفسنا بالدرجة الاولى. إن الارادة والخلق والاستقرار هي ميزات اساسية لهذا البلد يصعب ان يعبر عنها بالارقام والاحصاءات، وقد مكنتنا من تجاوز المصاعب في الماضي. ولماذا تكون هذه المرة استثناء، عما سبق علما باننا نتمتع بقدرات افضل لمواجهتها.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح الموسم الثقافي للمنتدى الانساني الاردني

٢١ أيلول ١٩٨٦

عمان

« حتىّ إذا بلغ أشُدَّهُ، وَبَلَغَ أربعينَ سنةً قالَ رب أوزعْني أنْ أشكُرَ نعمتَكَ التي أنعَمْتَ عليَّ وعَلَىٰ والديَّ، وأن أعمَلَ صالحاً تَرْضاهُ » ((صدق الله العظيم سورة الأحقاف ـ الآية ١٥)).

أيُّها الإخوة الشباب،

عندما يشارف المرء على سن الأربعين، فانه في العرف السائد يدخل مرحلة جديدة في حياته. إنها مرحلة البناء على الأسس التكوينية القائمة على خبرة أربعين عاماً سلفت بكل ما فيها من آمال وآلام، ونجاحاتٍ وإحباط، وحلوٍ ـ ومرٍ من اللحظات. أياماً قضاها فرحاً، وأخرى أمضاها يترقب. لكنها كلها تجارب يستشعر المرء الواعي قيمتها الحقيقية في غربلة الحقائق، والتمييز بين السمين والغثّ منها، وإدراكٍ مستنيرٍ بألاّ نأسىٰ على ما فاتنا، وألاّ نفرح بما أتانا، فتلك بضاعة الغرور.

**أيها الشباب،**

إنَّ المجتمع الاردني له تكوينه خاصة بفعل الشبوبية التي فيه. فهو مجتمع متحرك دائم الحركة. الناس فيه تنتقل سعياً للعلم والرزق والترفيه، داخل الاردن، وخارجه. وهو كذلك مجتمع متحرك بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي. فالناس تصعد من فئةٍ الى أخرى، وأحياناً تهبط درجات الرزق، ولكن الأمل مفتوح فيه دائماً لكل

صاحب نصيب لكي يلحق نصيبه. وهو كذلك مجتمع منفتحٌ على الدنيا، يتأثر فيها ويؤثر. هذه الحركة الدائمة الدائبة، من الريف الى الحاضرة، ومن الاردن الى كل أرجاء الدنيا، ومن الفقر الى الغنى، ومن الصناعة الى التجارة، ومن الموقع المتواضع الى المنصب الرفيع. هذه الحركة المستمرة لا يمكن أن تكون إلاّ سمةً من سمات المجتمع المتفتح المتنعم بحرية الفكر والقرار والعمل والعيش والتنقل والاستثمار. وكيف أن تتوفر لمجتمعٍ كلُّ هذه الحركة والنشاط لو كانت حرياته مكبلةً بفعل القانون أو بفعل الفوارق الطبقية، أو بفعل الأنظمة الاجتماعية الجائرة.

ولكن الاردن الذي قيض الله له موقعاً جغرافياً يربطه بكل المنظومات السياسية الجغرافية في المنطقة هنا، ومع بقية العالم، لا بد وأن يتعايش مع هذا الوضع. نقع نحن ضمن منطقة البحر المتوسط ونحن ضمن منطقة البحر الأحمر، ونحن جزءٌ من العالم العربي، ومكونٌ أساسيٌ من بلاد الشام، ونحن على أطراف الجزيرة العربية. ونقع على طرق التجارة والحج. ولنا مع كلِّ الناس علاقات. وإن لم يأت أحدٌ إلينا سعينا اليه. ولذلك فإنَّ الحركة ليست فينا طبعاً وامتيازاً، ولكنها أيضاً مرتبطة بطريقة حياتنا ومعيشتنا، ومتصلة كل الاتصال بالمجتمعات الأقل حركةً حولنا.

ولو تأملنا للحظةٍ واحدة ماذا سيكون عليه حالنا لو لم نكن متحركين لخرجنا بصورةٍ قاتمة. نصبح وكأننا ـ إن جاز لي التعبير ـ مجتمعاً أشبه بمدينة النحاس في روايات ألف ليلةٍ وليلة. مجتمعاً أهله مسحورون مثقلون بوزنهم وبأفكارهم الجامدة. مسلوبو الارادة والحركة. ولسنا كذلك مجتمعاً يتحرك وكأنه مدينةٌ أهلها من (الروبوتس ROBOTS) الذين يتحركون بآليةٍ أوتوماتيكيةٍ بدون ارادة. بل إننا مجتمع يعيش إنسانيته بكل ما فيها من أملٍ وترقبٍ وصبر.

وعلى الرغم من ديناميكية المجتمع الاردني، إلا أنه يسعى باستمرار لتنسيق حركته وتنظيمها بالتعليم والتثقيف وتقريب الأفكار حتى لا تتبعثر القدرات وتضيع هباءً وسدى. وعند الحديث عن تنظيم الجهود الانسانية فيه، فإن باب الاجتهاد يفتح. ونسمع هنا أفكاراً واجتهاداتٍ كثيرة. بعضها مستوردٌ وغريبٌ عنا، وبعضها حالم أقرب الى الرومانسية. وشد ما يؤلم أنك تصطدم أحياناً بأفكارٍ لا تتناسب

وواقع هذا المجتمع، بل تنطلق من فرضياتٍ غريبةٍ على هذا المجتمع الاردني،ومنكرةٍ كل ما يتمتع به من حرية. إننا لا ندعي الكمال، ولكن أليس من الأجدى أن نتبع سبيل العقل والرشاد بدلاً من أن نشخص لهذا المجتمع دواءً لا يحتاجه لأن مجتمعات أخرى استخدمته، وان محاولة زرعه في تربتنا لا تجدي دون أن نعرف خصائص الأرض التي نقفِ عليها. وأكرّر ما قاله بنجامين فرانكلين مرة حين عرضوا عليه الجنسية البريطانية فقال: إنّ شجر البلوط لا ينقل بسهولة.

والمجتمع الاردني، كأي مجتمعٍ حصيف، يجب أن يدرك آفاقة والمستجدات المفروضة عليه بفعل حجمه وتكوينه واستهدافه ليكون ساحةً متناقضةً سهلة الابتلاع. وأشد ما يمكن أن يحيق به من خطر إن بدأ شبابنا بالتقولب مع أفكارٍ من هنا وهناك دون أن يدركوا مدى خطورة هذا التوجه. وأنتم تعلمون وتدركون كل الادراك أن الافكار المطروحة للتصدير في العالم لها أبعاد سياسية معادية. وأن الكثير الذي جرب منها قد ثبت فشله. فلا بالمغالاة في تنظيم المجتمع كأنه خلية نحل تصح لنا، ولا مجتمعات الانفلات التي تجعل من كل فرد عنكبوتاً له بيته وخصوصيته تفيدنا. نحن بحاجةٍ دائمةٍ الى نظام يجمع بين الترتيب وبين حرية الحركة والفكر. ولنا كامل الارادة لنحفظ لأنفسنا الأسلوب الذي يحفظ لنا كرامتنا وعيشنا الحر الكريم. وقد ثبت بالدليل القاطع أن المجتمع المنفلت ينطوي على العنف والدموية بقدرٍ لا يقل عن المجتمعات المخططة المتزمته. إن لدينا في الاردن أسلوباً في طريقة أخذ القرار وتصريف الأمور يستحق أن نحافظ عليه. وبمقدورنا أن ندخل عليه التحسين، وأنْ نتدارس في وسائل تطويره حتى يكون أكثر إنسجاماً مع المستجد وقادراً على الوقوف أمام التحديات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تكثيف التفاعل بصورةٍ خلاقةٍ موضوعية، تستند الى قاعدةٍ عريضة تمثل جميع قطاعات المجتمع. وهذا يتأتي عن طريق الحوار الفعال الذي يدعم الثقة بالنفس. ونأمل من المنتدى الانساني أن يكون احدى هذه القنوات. ولا يوجد عذرٌ مقبول لخنق الحوار الجريء الهادف. إنَّ لدينا من بنية الحرية ما يستوجب البناء عليه. المطلوب منا أن نعمق الأرصدة التي لدينا بالبرامج

الفكرية والسياسات المتعمقة.

**يا معشر الشباب،**

أنتم جند الوطن وحملة المسؤولية فيه بعد فترةٍ قصيرةٍ من الزمن، وعليكم أن تدركوا أن هنالك قيماً راسخة آن لنا أنْ نطورها الى برامج عملية تؤثر في ممارساتنا وسلوكنا حتى نعدَّ العدة للمستقبل القريب هذا. وسأبدأ من نقطةٍ أساسية، وهي التعليم. لقد إستثمر مجتمعنا في مشروع «التعليم» أكثر مما إستثمر في الصناعة والزراعة والخدمات الأخرى. وكان هذا الاستثمار في حد ذاته صائباً وأتانا منه خير عميم لا يمكن إنكاره. اذ يتوقع أن يكون في الاردن حوالي ٢٥٠,٠٠٠ جامعي في عام ٢٠٠٠، ولكن العملية التعليمية في الاردن بحاجةٍ الى تطوير. فالعلم بحد ذاته ليس مجرد وسيلة للعيش، بل يجب أن يكون أداة للإبداع والتطوير والتخصص القادر على الانجاز. علينا أن نعيد النظر في عملية التعليم ومدخلاتها، ونتساءل عن الهدف من ورائها، آخذين الهدف الانساني والاجتماعي بالحسبان وقد سبق لي قبل أيام أن تحدثت في القضية الاقتصادية في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية وربطت في تلك المحاضرة بين المسيرة الاقتصادية من ناحية والحاجات الابداعية من ناحيةٍ أخرى. والربط لا يمكن أن ينجح الا اذا تناولنا بجرأةٍ وبجريةٍ مسؤولة بعض القضايا السلوكية والقيم المطلوبة.

فبعض المتعلمين منا ـ على سبيل المثال ـ يعتقدون أن الشهادة العلمية هي الهدف النهائي الذي يسعون اليه. وبعد حصولهم عليها يتوقف عندهم حب العلم وفضوله. وغنيٌ عن القول أنَّ الشهادة ليست إلا رخصةً أو إجازة. والحصول على رخصة قيادة المركبة مثلا لا تعني أنَّ صاحبها صار سائقاً ماهراً، بل حصل على المتطلبات الدنيا التي يسمح المجتمع لـه عند الحصول عليها بممارسة القيادة على الطرق. وكذلك الشهادة العلمية، إنها ليست نهاية المطاف، بل بدايته. ولذلك فإن استمرارية التعليم وتعميق التجربة هي التي تجعل العلم شجرةً نابتة يانعةً نافعةً للناس.

والسلوكية الثانية التي سأتحدث عنها مرتبطة بالأولى. فبعض المتعلمين من شبابنا تعوزه الثقة بالنفس لأن يعترف أحياناً بأنه لا يعرف كل شيء، وترى بعضهم

يتبرع أحياناً بمعلوماتٍ غير مؤكدة، لأن علمه فيما سئل فيه محدود أصلاً. ولا عيب في ألا يعرف المرء كل شيء، ولكن العيب أن يدعي علماً ليس عنده. وتراثنا العلمي الذي نفخر فيه يزخر بالعلماء الموسوعيين، ولكن لو عدنا الى آثارهم وكتاباتهم لوجدنا فيها الكثير الذي اجتهدوا فيه بناءً على ما توفر لديهم من علم وأنهوا نص اجتهادهم بكلمة «والله أعلم». وهم لا يقولون هذا إنطلاقاً من المفهوم الخاطيء بأنهم قدريون، ولكن لأن كلمة «والله أعلم» كانت تنبيهاً للقارىء بمحدودية علم صاحب الرأي أو الاجتهاد. وعلينا أن نعترف هنا. بأن العلم قد توسع كثيراً، وتشعبت أبوابه وفروعه. ويمكن لإنسان العصر هذا أن يمضي ردحاً من العمر دون أن يغطي فرعاً واحداً من فروع العلم. المطلوب من كل متعلمٍ مثقف أن يتخصص ويشار اليه بأنه خبيرٌ في أمرٍ ما عن جدارةٍ واستحقاق. ومن ظنَّ أنه قد علم كل شيءٍ فقد جهل.

أما السلوكية الثالثة، فهي النظرة الى العلم على أنه نقطة انطلاقٍ نحو الوظيفة العامة. فحملة الشهادات العليا يلهثون في العادة خلف الوظيفة ومزاياها بدلاً من تسخير علمهم في الميدان الذي تصح له وهو تطوير البحث والملكات الابداعية الخلاقة. يجب أن نحصن قراراتنا الادارية والبحث المتعمق. وللبحث أهله وأصحابه. وهؤلاء يجب أن يلقوا كل الرعاية والاحترام. ولتحقيق هذا، فان المطلوب أن نغير النظرة الى الوظيفة العامة والمكتب الكبير على أنهما هما مصدر الاحترام والمكانة، ويحضرني في هذا المجال نظام الخدمة المدنية الذي يعطي علاواتٍ للشهادات حسب الدرجة العلمية غير آبه بمدى إنتاجية حامل الشهادة أو مهارته في تصريف الأمور. وبدلاً من أن تكون المكافأة على قدر المخرجات صارت مرتبطة بالمدخلات للاعتقاد السائد خطأً أن مدير الدائرة الفلانية يكون أكثر إنتاجيةً وأحسن ادارة اذا كانت درجة تحصيله العلمي أعلى. وهذا ليس صحيحاً بالضرورة. وعلينا أن نخلص أبناءنا المتعلمين الذين أنفقنا عليهم من مواردنا المحدودة من «عقدة المتنبي» الذي حاول الوصول للولاية لأنه شاعر مبدع. إن المطلوب هو خلق كادرٍ للإبداع، تصبح بموجبه وظيفة المستشار وظيفةً محترمةً لا تقل مكانةً وراتباً عن وظيفة المدير الذي يشير عليه. إن نجحنا في هذا، فإن مجتمعنا المتحرك والديناميكي سيتجاوب

بسرعةٍ مع هذا التغيير. سنرى شباباً متعلمين يتمسكون بوظائف البحث والاستشارة لأنها تتفق مع قدراتهم وتلبي لهم حاجاتهم.

إن التحسين في عملية التعليم يقتضي منا كذلك أن نفسح المجال أمام التحديث المستمر، وبدون متابعة الجديد في العلوم وتطبيقاتها، وتطوير ملكاتنا لاستيعابها وتسخيرها لفائدتنا، فإننا لن ننعم طويلاً بالميزة النسبية المستندة على تفوقنا في التعليم والكوادر البشرية المؤهلة. ويجب أن نؤكد هنا أن الدول التي كانت تستخدم الأيدي العاملة الاردنية تقوم هي نفسها بفتح مجالات التعليم أمام أبنائها وبناتها بشكل موسع. وسرعان ما يغلقون الفجوة الكمية التي تفصلنا عنهم. وهم في نفس الوقت أكثر منا مالاً وقادرون على تسديد فاتورة استيراد التكنولوجيا الحديثة بسرعةٍ تفوق سرعتنا المرهونة بمواردنا المحدودة. ولذلك علينا ألا نرضى بأنصاف الحلول في هذا المجال وأن نزيد من احتكاكنا بمصادر العلم وتطبيقاتها التي تطورت في المجتمعات المتقدمة. وللعلم وسائله التي ينتقل فيها من مجتمعٍ لآخر. والتعريب وسيلة من وسائل نقل العلم. وقد أدركها أجدادنا في الزمان الذي كان الانتقال فيه من مكانٍ لآخر قطعةً من العذاب، أما الآن، وقد أصبحت معرفة اللغات أمراً شائعاً، فإن نهل العلوم من مصادرها وبلغتها أصبح أمراً ميسوراً. ولا يعني هذا أنني ضدَّ التعريب. ولكن علينا أن نتذكر أن للتعريب طاقةً محددة أمام الفيض الهائل من التطور العلمي الحاصل في كل صعيد، وما تزال مؤسسات التعريب عاجزةً عن نقل الكثير الكثير الذي يجري. فهل ننتظر التعريب حتى يوصلنا لتلك العلوم، أم أننا نهب لنحصل على العلم بلغاته الأصلية مع تواصل عملية التعريب لفائدة الأجيال القادمة.

وفي مجال نقل العلوم، فلا بد من الاستفادة المتعمقة من الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الكمبيوتر والثورة المعلوماتية التي وضعت العالم أمام مرحلة جديدة يجب أن نتكيف معها. والكمبيوتر بحد ذاته ليس الا آلة صماء. فإن أعطيتها معلوماتٍ صحيحة أعطتك نتائج صحيحةً ومقبولة.

وهناك نوع من الرهبة التي يعانيها الكثير من شبابنا اليوم حيال الكمبيوتر

(الحاسوب)، لأنهم لم يتصلوا بها أو يتجرأوا على تجربتها. وهم يكتفون بما يسمعونه عن القدرات العجيبة لهذه الآلة مما يخيفهم منها. ليس في الأمر سحراً ولا طلاسم. إنها آلة هامة ونحن قادرون على استخدامها وإصلاحها وحتى إنتاجها اذا أردنا. ولكن الأهم في الوقت الحاضر هو أن نحاول التعايش معها حتى تكون وسيلةً لخزن العلم ونشره وتعميمه. وما يجري الآن من محوٍ للجهالة في الكمبيوتر غير كافٍ ولا مقنع. وعلى شبابنا أن يبدوا استعداداً أكثر للتعرف على الكمبيوتر والإلمام به إلماماً مقنعاً. أما مجرد الضغط على الأزرار وحصر إستخدامه كأنه آلة كاتبة لا يوصلنا الى تحقيق أهدافنا من هذا الاختراع العلمي الفذ الذي لا يقل تأثيراً وأهميةً عن إختراع العجلة والطباعة.

والتلفزيون التعليمي صار أيضاً وسيلةً في متناول الجميع. ومع أننا نقدم برامج تعليمية على شاشة التلفزيون، إلاَّ أنني أدعو هنا الى إنشاء قنالٍ تلفزيونيٍ ثالث يركز على البرامج الثقافية. وللشباب دور طليعي في هذا الأمر. إن التلفزيون ليس مجرد وسيلةٍ ترفيهيةٍ لمتابعة المسلسلات بل هو منبر شبابي ممتاز يتداولون فيه الأفكار ويناقشونها على مستوى عريضٍ شامل. وأظن أن المنتدى الانساني قادر على ذلك.

**أيها الشباب**

إنكم تتساءلون الآن: المطلوب منا أن نطور قيمنا ومفاهيمنا، وأن نحمي أنفسنا من التيارات الفكرية المغرقة في الانفتاح أو التزمت ، وأن نطور سلوكياتنا وملكاتنا العلمية. ولكن كيف نصنع هذا؟ إن القرار ليس بيدنا، إنه بيد الحكومة ودوائرها. ونحن معشر الشباب لا نرى في المجتمع الاردني منافذ كافيةً لنا للتعبير عن آرائنا بحرية علماً بأننا نشكل الغالبية المطلقة للسكان.

إن تساؤلكم هذا قائم ومشروع، ولكن عليَّ أن أذكركم بأنكم كشبابٍ ومهنيين ومواطنين تتمتعون بمنافذ إنتخابيةٍ كثيرةٍ لا حصر لها، وعليكم أن تستغلوها حتى تكونوا مؤثرين. فإنتخابات النقابات المهنية والعمالية في مجال التخصص، والانتخابات البلدية في مجال الحياة المدنية، والانتخابات في الجمعيات الخيرية والمنظمات التعاونية والاندية المختلفة في مجال الحياة العامة، وانتخابات البرلمان في

المجال السياسي تشكل هذه المنافذ. فهل تمارسون حقكم في مناقشة برامج المرشحين ومدى أهليتهم لما يرشحون له؟ هل تقومون بممارسة حقكم الطبيعي في عملية الانتخاب ذاتها؟ هل تناقشون الأسس التي تختارون بموجبها المرشح الأفضل؟ لا شك أن الكثير منكم واعٍ ومثقف ومدرك لأهمية دوره في ايصال الناس المستحقين الى مراكز القيادة. ولكن بعضكم يأخذ موقف اللامبالي وكأن الأمر لا يعنيه. والبعض الآخر يمارس حقه في الانتخاب من منظورٍ ضيق لا يتناسب مع علمه ومعرفته. ولنتخيل الآن سيناريو نرى من خلاله صورة المجتمع الاردني بإفتراض أن الشباب مارسوا حقهم الكامل من خلال المنتدى والاندية وغيرها في اختيار المسؤولين الاكفياء لإستلام المناصب القيادية في أوجه حياتنا المختلفة، ألا ترون معي إذن أننا نكون قد خطونا بالمجتمع نحو أفقٍ أرحب وأحسن. إنكم مدعوون لاستغلال الفرص المتاحة أمامكم لتقولوا رأيكم المسؤول ومتى ما استكملتم هذا الدور بكامل جوانبه، فإنكم سترون كيف يفتح المجتمع بابه على مصراعيه لكم لتكونوا فاعلين ومؤثرين، ولكي تنتقلوا الى مجالاتٍ أخرى يكون لرأيكم فيها أثر أكبر.

إن المطالبة بفتح نافذةٍ للاطلالة على الأمور والباب مفتوح فيه قدر من التجني على المجتمع الذي يفخر بكم. ولقد أنشئت وزارة الشباب لتكون المنفذ الرسمي الذي تعبرون منه الى إيصال رأيكم الرسمي. ولكن المنتدى هو المكان الذي يجب أن تتبلور فيه الآراء التي تدافعون عنها. ومتى ما تم ذلك، توفر لكم المرجع الذي تقيسون به الأمور صواباً أم خطأ، نافعةً أم ضـارة، وتحكمون من خلاله على قدرات الناس وفي عمل الصواب واتخاذ القرار الناجع.

إن تعقيل المشاركة في الحياة العامة يجب أن يستند عندكم الى المقدرة على استنباط الحقائق من الواقع. وهذا يتطلب في رأيي أمرين: أولهما جلاء البصيرة ووضوح الرؤية والهدف لكم بأنكم جزء عزيز من هذا الوطن لا تقبلون التهاون في حقه ولا تترددون في الدفاع عنه والحفاظ عليه. وإنني أتعاطف معكم في هذا المجال وأرى الصعوبة في هذا الأمر. فالحقائق والمواقف تختلط كثيراً بفعل الاحتكاك الدائم مع

الخارج، وبفعل تضارب المصالح وتشابكها. ولكنكم وأنتم في مطلع الشباب أقدر على رؤية الأمور وتصنيف الحقائق بجلاء، وأما الأمر الثاني المطلوب للمشاركة في الحياة العامة فهو المقدرة العلمية الواعية القادرة على الاستنباط والاستقراء، وعليكم هنا التسلح بالعلم النافع وتنمية روح المبادرة والتخلي عن الاتكالية. ومتى ما اعتمدتم هذا الاسلوب كنتم أكثر ثقةً بالنفس، ومن يثق بنفسه وبعلمه يكون المواطن الصالح الذي يعتد المجتمع به ويركن اليه، إن ثقة المجتمع بنفسه نابعة من ثقتكم بأنفسكم. بالمبادرة نستطيع أن نكسر الحلقة المفرغة التي يتمسك بها البعض لتبرير تواكلهم وضعفهم، والتي تقول بأنني لن أعمل شيئاً حتى يعطيني المجتمع ما أريد، والمجتمع يقول لن أعطيك حتى تعمل شيئاً.

**أيها الشباب**

مهما سمت الافكار فإنها في نهاية المطاف صائرة الى العدم ما لم تجد قنواتٍ وبرامج لتنفيذها. عليكم أن تدركوا أهميتكم في المجتمع، وأن تتصرفوا بالمسؤولية التي يؤهلها لكم مركزكم فيه. وحتى أؤكد وجهة النظر هذه سأعطيكم مثالاً في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. إن إسرائيل بدأت منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في التركيز على بعثرة جهود الشباب وإذلالهم وإخلائهم من الارض. وفي مساء الخامس من حزيران ١٩٦٧، كان عدد سكان الضفة (٧٠٠) ألف نسمة. ولو ترك عدد السكان لينمو بشكلٍ طبيعي لبلغ عددهم في الضفة وحدها حوالي مليون ونصف نسمة سبعون في المئة منهم دون سن الخامسة والعشرين ولكن الضفة المحتلة لا يزيد عدد سكانها اليوم عن سبع مئة ألف نسمة، معظمهم من الشيب والأطفال. إن عنصر الشباب قليل، فهو إما محبوس أو مطرود أو عاطل عن العمل أو عامل في دولةٍ عربيةٍ مجاورة أو ممنوع من الحركة في جامعته ومدرسته أو طالب للعلم في الخارج. فلماذا تستهدف إسرائيل الشباب؟ والجواب واضح لأنهم هم سند المقاومة الأساسي للاحتلال ومخططاته. وإسرائيل لا تحاول إخراجهم فحسب، ولكنها تضغط على من بقي منهم محاولةً أن تقتل روحه وحماسه.

وقد بذل الاردن كل جهدٍ ممكن لترسيخ الشباب في مواقعهم الانتاجية في

الارض والمصنع والجامعة والمدرسة ومركز التدريب. ولكن العدوَّ الذي يحتل الارض يبذل بدوره جهوداً منظمةً ومدروسة لكي يقلل من الآثار الايجابية لبرامجنا هناك. فهل نستسلم ونيأس أم نبذل كل ما باستطاعتنا من خلال المنافذ المتاحة لمساعدة الأهل وتركيزهم وتثبيتهم. إن جيل الشباب وبقاءه يعني استمرار مقاومة الاحتلال والحفاظ على الحق في الارض بكرامة. ونحن نسعى لذلك. وضمن هذا التصور ساعدنا الاهل منذ بدايات الاحتلال. وسنساعدهم في المستقبل. وبدون ثباتهم في الارض نفقد عنصراً أساسياً من عناصر المطالبة بها. وضمن هذا التصور الواضح وضعنا خطة التنمية للضفة الغربية حتى تكون لدينا برامج محددة نستطيع بواسطتها اجتذاب التمويل اللازم لتنفيذها. هذا هو هدف خطة التنمية، لا أكثر ولا أقل. ولا يغرنكم ما تسمعونه من تشويشٍ وتضليلٍ هنا وهناك. إن العالم بأسره، والعالم العربي بعمومه، والاردن بدرجةٍ أساسية مطالبون بدعم الاهل في المحتل من الارض العزيزة. فلماذا نقبل النقد الجارح الظالم للعمل الصحيح الذي نضطلع به؟ هل من المعقول أن نقبل النقد العشوائي لبرامجنا في المحتل من أرضنا ونحن العالمون الواعون لكل ما يجري فيها من ظلمٍ وقهر؟

**أيها الشباب**

إنكم عدة المجتمع ومستقبله. وعلينا أن نتحدث معاً بكل الصراحة والوضوح من أجل تدارك العيوب وبهدف الاصلاح والبناء. وقد تم اعداد برامج ومؤسساتٍ شبابية أرى أنكم تستطيعون من خلالها التعبير عن ذاتكم وتفتح لكم الفرصة للمبادرة وعمل الصحيح.

فعدا عن وزارة الشباب ومؤسساتها، والمنتدى الانساني، هنالك خدمة العلم التي يمكن أن تكون جسراً للشباب من العسكريين والمدنيين. وهنالك إمكانية لتنويع هذه الخدمة لتشمل مجالاتٍ مختلفةً خارج النطاق العسكري بحيث تلبي بعض الاحتياجات الاجتماعية وتقوي روح الانتماء والعطاء بما يتناسب مع الاهتمامات الفردية ما أمكن.

وهنالك الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) التي ستبرز الفرص التي تتيح

للشباب المشاركة الفعالة في تنفيذ الخطة التي تصادف مرور الاقتصاد الاردني بمرحلة ركود مفروضةٍ علينا من الخارج. إن الشباب مدعوون كجنودٍ وموظفين وعمالٍ وطلاب أن يسهموا بالعمل الجاد والاتقان في إنجاح هذه الخطة التي نعول عليها في استكمال بنيتنا. والعمل المطلوب إما أن يكون تطوعياً أو بأجر. والمطلوب تطوير الفعاليات الشبابية التي تضمن نجاح المساهمة الشبابية في الخطة بشكلٍ فعال.

ولا يفوتني أن أشير الى أن الطفرة الاقتصادية التي شهدها الاردن لم تكن كلها جلابةً للخير فقط، ولكنها خلقت أنماطاً استهلاكيةً واجتماعية لا بد من مقاومتها. وقد ظهرت بوادر تعاطي المخدرات والكحول بين بعض شبابنا ويجب أن نعترف بوجود هذا الانحراف ونعالجه بالحكمة والاسلوب العلمي وبالتثقيف الدائم منعاً لانتشارها أكثر.

أيها الشباب

إن وسائل التعبير عن الذات بحرية مكفولة الى قدرٍ كبيرٍ لشبابنا. ولكنها غير مستغلةٍ بالشكل المطلوب بعد. إن تكثيف جهود الشباب للاستفادة من الفرص المتاحة هي خير ضمانٍ للمشاركة الفعالة والعلمية في صنع القرار، ومعالجة المشاكل، وتنفيذ البرامج التي تبني مجتمعاً دائماً قائماً على التكافل والعدل.

الله معكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في الكلية العسكرية الملكية
# عمان

٢٩ أيلول ١٩٨٦

أيها الأخوة المرشحون
أيها الأخوة الضباط

يسعدني أن التقي بكم اليوم في هذا المعهد العسكري العلمي الذي يصنع من شبابنا رجالا مؤهلين لتحمل مسؤولية القيادة، مزودين بالمعرفة وأسلوب التفكير المنظم ومدركين للدور الهام الذي سيضطلعون به للذود عن حمى الوطن.

ويطيب لي في هذا اللقاء مع نخبة من شبابنا أن أتناول بعض الأمور المتعلقة بالشباب، فالحديث عنهم هو الحديث عن المستقبل على أرضية الحاضر بما ينطوي عليه من آمال وآلام وطاقات، وما يحمله من هموم واهتمامات وتطلعات.

والحوار مع الشباب، هو احتكاك بالمستقبل ومحاولة لاستشرافه، والتخطيط للوصول اليه، وصوغه بأبهى الصور وعلى أرسخ المرتكزات، ليكون مستقبلا آمنا ومحطة جديدة مجهزة بكل لوازم مواصلة الرحلة الى آفاق أرحب في مستقبل يتجدد مع مسيرة الزمان.

فلكل مجتمع شبابه، ولكل جيل شبابه، ولكل حقبة شبابها. واذا كان تفاعل الشباب مع مجتمعهم يجسّد المحاولة الصحيحة للولوج في المستقبل بدراية ووعي واطمئنان، فان حوار الشباب فيما بينهم يعني بداية مبادراتهم الجادّة لبناء جسر

العبور للمستقبل بثقة وحيوية واقتدار، وتجنيب المجتمع احتمال التعرّض لتخلخلات صراع الاجيال.

فالاهتمام بالشباب اذن، هو الاهتمام بمستقبل المجتمع، والحرص على سلامة تكوينهم، هو حرص على مستقبل المجتمع، والاستثمار في سلامة تربيتهم وتنشئتهم وتأهيلهم، هو استثمار سليم لبناء مجتمع قادر سليم. فالانسان الأردني، كما وجهنا جلالة الحسين منذ البدء، هو رأس مال الوطن، والشباب هم القلب النابض في جسم الوطن، والعناية بهم هي الاستجابة البناءة لدعوة القائد. اما تأهيلهم فكرا ووجدانا ومهارات، فهو المضمون لتلك الدعوة الحيّة الدائمة، التي ما انفكت تثمر عملا ونماء وانتماءا بصدق عزيمة العاملين، ومواظبة ودأب المخلصين.

**ايها الأخوة،**

على ضوء هذه المعاني السامية، وإدراكا لها، سأحاول أن أطرح بعض الأفكار الأولية التي آمل أن تسهم في إغناء الحوار الشبابي، وان تستثير فكرا جديدا لدى الشباب وتشحذ فيهم همم الابداع والابتكار، ليطيب الجنى ونعزّز العطاء.

**أيها الأخوة،**

من أبرز سمات المجتمع الاردني أن ٧٠٪ من أفراده هم دون سن الخامسة والعشرين، ويتوقع أن يكون هناك حوالي ٢٥٠,٠٠٠ جامعي في عام ٢٠٠٠، منهم حوالي ٥٠,٠٠٠ مهندس، فهو بذلك :بتمع شبابي يحتوي على نسبة عالية من المتعلمين الجامعيين. وعليه يجب ان يكون لهذه الفئة نشاط فعّال عن طريق قنوات اتصال تربطها مع الواقع الاردني بهدف تعميق إدراكها لهذا الواقع بمختلف أوجهه، بالاضافة الى تعميق تفاعلها مع تجارب المجتمعات الاخرى.

ويجب تكثيف هذا التفاعل بصورة خلاقة موضوعية بعيدة عن العاطفية، تستند الى قاعدة عريضة تمثل جميع قطاعات المجتمع. كما ويجب تنشيط عملية الحوار الهادف بهدف توضيح الصورة وتبادل الرأي حول ما نصبو اليه من طموحات وما يعترضنا من عقبات. وان كانت حجة بعض المثقفين ان غياب الحرّية المؤسسية تحول

دون إقامة مثل هذا الحوار، أقول: أن مرحلة التبلد الفكري هي سبب أساسي لعدم إقامته. فالحرّية موجودة، إلا ان ما يفتقر اليه هو ممارستها بعمق ومسؤولية من خلال برامج فكرية وسياسات متعمقة. وللشباب دور اساسي وريادي في دفع عجلة الحوار للتصدّي للتحديات التي تواجه مجتمعنا.

ومن أبرز هذه التحديات، قضية التعليم، حيث نطمح ان يقوم نظام التعليم بتعميق القيم والمفاهيم وتعزيز نمو الفرد وتحقيق طموحاته بما يستجيب لمتطلبات المجتمع ككل. وهنا، لا يجب قياس التعليم بتحصيل العلامات والشهادات، وانما بمدى تحقيقه لهذه الأهداف، وما يتبعها من الالتزام بالمسؤولية، وتعزيز روح التآزر والابتعاد عن الفردية بالعمل، وتقبل النقد الموضوعي، وممارسة النقد الذاتي، والتي تشكل في مجموعها أساسا متينا لتنمية الفرد وبقائه، وبالتالي استمرارية الجماعة والمجتمع الذي يستمد شرعية نشاطه ومؤسساته من الاستصلاح، أي التنمية للمصلحة العامّة.

وعلى سبيل المثال، نلاحظ ضمن التعليم الجامعي ان هناك نقصا ملحوظا في التعمّق في مجال الاختصاص، وبالذات في مجال التعامل الميداني المباشر. فمن المؤلم في بلد يطمح لتحقيق الأمن الغذائي أن نرى أنّ معرفة الكثيرين من خرّيجي العلوم الزراعية هي معرفة نظرية، وانهم يفتقرون الى الخبرة التي لا تكتسب إلا بالتعامل المباشر مع احتياجات التنمية الزراعية والتطوّر العلمي المتنامي في هذا المجال.

ان البحث، والتقصي، والتحليل، والتطبيق العملي، تشكل أساس الاسلوب العملي، ورغم ان اكتساب المقدرة على اتباع الاسلوب العلمي والانتقال بالنظريات الى المجال التطبيقي يجب ان يتم على مر مراحل الدراسة المختلفة، فان المساقات في مدارسنا وجامعاتنا تفتقر بصورة عامة الى هذا التوجه في التعليم. فمن الملاحظ مثلا غياب المنطق كمساق عملي أساسي في التعليم الجامعي.

أما جمود القوالب التعليمية، فيشكل مشكلة اخرى لا بدّ من التصدّي لها من خلال التعليم المستمر، وتقع مسؤولية المساهمة به على المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها ومستوياتها، والتي يجب ان تقوم بدراسة احتياجات المجتمع وبتصميم وتنفيذ

البرامج الملائمة له. فمثلا يمكن للقناة الثقافية المزمع افتتاحها على شاشة التلفزيون الاردني ان تساهم في توسيع آفاق معرفة الكبار واطلاعهم على الابتكارات والتحديثات من أجل خلق أبعاد تاريخية واجتماعية وتعميق حسن المواطنة والمقدرة على التعامل ضمن مفهوم حضاري مع جميع السلوكيات. فلا بدّ لعملية التعليم ان تكون عملية مستمرة لأن الشباب يؤول الى الكبر ولا يجب ان تتوقف عملية النمو الفكري بسبب عامل السن، فالابداع ينجم عن النمو الفكري المستمر الذي يساهم في بناء الفرد، وبالتالي في نمو المجتمع من حوله.

ولا بدّ أن نخص قطاع المعلمين والمعلمات عندما نتحدث عن التعليم المستمر، فنموهم ينعكس على نمو الاجيال التي يربونها، وبذلك يتعين عليهم ان يتحلوا بالاخلاقيات التي نطمح ان تعم جميع أفراد مجتمعنا، وأقصد بالاخلاقيات مفهوما أشمل من معناها الضيق، لأؤكد على أهمية التعلّم الذاتي والثقة بالنفس وغرسها في نفوس الآخرين واتخاذ القرارات المسؤولة وتجاوز الصراعات البيروقراطية والتنافس على المناصب واحتكار الصلاحيات، لأنها تولّد الكراهية والتي نقع جميعا ضحايا لها في وقت أو آخر.

ثم اننا جميعا بشر، حيث لمعرفتنا وقدراتنا حدود ينبغي ان نعترف بها. فاعترافنا بذلك يفسح المجال للانفتاح على المعرفة والتعليم والتخلّص من المعوقات كعقدة المتنبي المتمثلة بشعوره بأن إبداعه الفني كان يؤهله للحصول على منصب الوالي. وتنعكس هذه العقدة اليوم في مواقف بعض حملة الشهادات العليا وغيرهم، وتوازي في خطورتها عقدة الكبرياء التي تمنع الانسان من الاعتراف بمحدودية معرفته.

ولا يفوتنا ان نذكر هنا التحدّي الذي برز ليواجه مجتمعنا إثر ازدياد احتكاكه مع العالم الخارجي، هذا التحدّي الذي انعكس في عدم وضوح رؤيانا لما نطمح لتحقيقه، فكثيرا ما نخلط بين جوهر عملية التحديث وبين بعض المظاهر التي توحي بأن هذه العملية قائمة. لذا يجب ان نميّز بين التحديث والتغريب. فسلبيات التغريب تتهدد بنيان المجتمع، ولا بدّ للانفتاح على العالم الخارجي ان يكون متزنا بحيث نقتبس ما يناسبنا في هذه المرحلة. وأود هنا ان اشير الى عملية التعريب، فرغم

الفوائد التي تأتي بها، فان التمسّك بحرفية هذه العملية قد يؤدي الى نوع من الانغلاق الفكري والعلمي. فالتعريب الذي نصبو اليه يتجاوز عملية الترجمة ليشمل توطين المعرفة العلمية والتقنية والمساهمة الفعّالة في التقدم الفكري العلمي والمتابعة المستمرة للانتاج الحضاري العالمي. وعلى صعيد آخر، يجب الاشارة الى جانب آخر من جوانب الاحتكاك مع العالم الخارجي.

أن من أبرز الملامح الرئيسية للحضارة العربية على مر العصور هي ميّزة التعددية، حيث تعايشت فئات عديدة في ظل إطار حضاري متسامح ساهمت كل منها في إثرائه. ومن المؤسف ان هذه الميّزة قد باتت سلبية تستغل كعذر لإضعاف الهوية العربية والاسلامية بتغذية المصالح الذاتية والنعرات التي يروّج لها بعض المستشرقين والعابثين. علينا ان نؤكد على ان التعددية تمثل قوّة كامنة اذا أُحْسِنَ استعمالها، لا مصدر ضعف. ولنا على ذلك مثال ناجح في النهضة العربية في مطلع هذا القرن حين تكاتفت جهود أبناء الأمّة من مختلف فئاتها للعمل نحو مستقبل مشرق يبنى على المساواة في الحقوق والواجبات.

**ايها الاخوة**

ان واجبكم الاساسي واضح كل الوضوح ألا وهو الدفاع عن الوطن والحفاظ على أمننا الوطني والقومي. وهنا لا بد أن أُنوه بضرورة وجود تصور شامل لمفهوم الأمن القومي والوطني يتناول الابعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. لذا فان عليكم ان تكونوا على اطلاع مستمر على التحديات التي تواجه مجتمعنا بصورة عامة. اما فيما يخص الشباب، فان هناك عددا من الأمور المحددة التي يجب أن تكون موضوع اهتمامنا جميعا، كمسؤولين ومواطنين، وأود أن أُورد منها التالي:

اولا: التدريب المتداخل

النظر في موضوع التدريب المتداخل Interdisciplinary وما يوفره من فرصة لتعميق وإثراء ثقافة وخبرة الفرد والمجتمع، حيث تستخدم اختصاصات متعددة لاعطاء تدريب متكامل في مجال يلبي حاجات الفرد

والمجتمع، بدلا من الاقتصار على التخصصات الضيقة، حسب ما تمليه التقسيمات الادارية والاكاديمية في مؤسساتنا التعليمية.

وعلى سبيل المثال، يمكن ان نزود مدرسينا في المناطق الريفية بتدريب يؤهلهم لان يكونوا روادا للتنمية الريفية، بحيث يجمعون الى جانب تخصصهم التربوي مهارات في مجالات تخدم البيئة الريفية كالارشاد الصحي والزراعي والاجتماعي مثلا.

ثانيا: العلاقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية

لا تزال هنالك فجوة اتصال بين المواطن وبين المؤسسات الحكومية. وما من شك بان التنمية الادارية كفيلة بان تزيد من فعاليات المؤسسات الحكومية وتقربها من المواطن اكثر فاكثر وتطلعه عل برامجها وخططها، ولكن هنالك دور مواز للمواطن، خاصّة على ضوء عدم مقدرة الحكومة على الاستمرار بدور الاب الكبير. ومن الملاحظ ان ثقة مواطننا بسلامة الاساليب والاجراءات الادارية لا تزال قليلة، فأحيانا يعتقد مواطننا ان الاستدعاء والواسطة هما أكفأ السبل للحصول على غايته.

ثالثا: تنمية روح المبادرة

يمكن لشبابنا أخذ زمام المبادرة والابتعاد عن الاتكالية وانتظار التوجهات الرسمية في مجالات مختلفة، وذلك من أجل معالجة مشكلة ملحة تواجه المجتمع مثلا أو تطبيق فكرة رائدة. ويمكن ان تبدأ المبادرة من فرد لتشمل عدة أفراد، ومن ثم لتصيب مجموعة، وهكذا. وهنا اود ان اذكر بمحنة السودان الشقيق، حيث كان من الممكن لبعض المتطوعين ان يقوموا بدور ريادي بالاعتماد على الأعداد الكبيرة من شبابنا، وبذلك نكون قد عمّقنا تجربتنا الانسانية، ولا يمكن ان نضع اللوم على المسؤولين لعدم تبني شبابنا لزمام المبادرة.

رابعا: مفهوم خدمة العلم وامكانية تنويعها لتشمل مجالات مختلفة خارج النطاق العسكري، بحيث تلبي بعض الاحتياجات الاجتماعية، وتقوي روح الانتماء والعطاء بما يتناسب مع الاهتمامات الفردية ما امكن.

خامسا: دور وسائل الاعلام في نشر الثقافة وتوسيع الآفاق

من المشاكل التي تواجه معظم الدول النامية الحصول على المعلومات المطلوبة واستخدامها بالشكل السليم. وهناك مقترح لاقامة قنال ثالث في التلفزيون الاردني يركز على البرامج الثقافية. فهل هناك من تصوّر حول البرامج والمجالات التي يمكن ان تعزّز من نشر الثقافة من خلال هذا القنال؟

سادسا: مصارحة الذات

تتطلب عملية النمو مصارحة الذات، وقد ظهرت بعض السلبيات خلال الفترة القصيرة الماضية، منها وجود المئات من مدمني المخدرات والكحول بين صفوف شبابنا. ويحتم علينا مثل هذا الوضع ان ننبري لمعالجة قضايا الانحراف بمعرفة أسبابها وتوظيف فعاليات مختلف المؤسسات لذلك. ولا بد من الاشارة هنا الى ان متانة الروابط الاجتماعية والاسرية هي من أبرز ضمانات الوقاية من الانحراف.

سابعا: مشاركة الشباب في الخطة الخمسية الجديدة

مع ابتداء الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) تبرز هناك عدة فرص لاشتراك الشباب بصورة فعّالة في تنفيذ هذه الخطة التي تأتي في مرحلة تشهد فيها المنطقة ركودا اقتصاديا. وتعتمد هذه الخطة على مشاركة القطاعين العام والخاص في التخطيط والتنفيذ. كما انها اعتمدت اسلوب التخطيط الاقليمي على مستوى المملكة لاول مرة، فوضعت خطة لكل محافظة بمشاركة ابنائها وأُنشئت لجان ومجالس للتنمية تمثل مختلف مناطق المحافظة بحيث يمكن القول ان هذه الخطة تعكس بصورة كبيرة رغبات المواطنين في قراهم ومدنهم. ونأمل ان يتم ترسيخ هذا الاسلوب وتعزيز المشاركة على المستوى المحلي. لذا فان الشباب الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان مدعوون للمشاركة في بناء مستقبلهم. وقد تأتي مثل هذه المشاركة على صورة اقتراح برامج او مشاريع محدّدة في قطاعات ذات علاقة مباشرة بالشباب او المساهمة بالوقت والجهد في تنفيذ مشاريع تطوعية. ويمكن الاستفادة هنا من تجارب بعض الدول النامية التي هي في طور بناء الوطن.

ولا يفوتني ان اشير هنا الى برنامج السنوات الخمس (١٩٨٦-١٩٩٠) للاراضي المحتلة وما يتضمنه من برامج ومشاريع تهدف الى تعزيز الصلة بين المواطن وأرضه وتمكينه من الصمود في وجه المخططات الديموغرافية الاسرائيلية الهادفة الى تفريغ الارض من اهلها. وغني عن القول ان دور الشباب في هذه الخطة ليس دورا فعّالا فحسب، بل هو أساسي حيث ان الشباب هم عنوان الصمود والالتصاق بالارض.

**ايها الاخوة،**

ما من شك في ان مجتمعنا يواجه تحديات كبيرة يتطلب حلّها جهودا مستمرة وإخلاصا في العمل، وصراحة مع النفس. ولنا من تجربتنا في الماضي خير درس، حيث واجهتنا ظروف صعبة استطعنا بتكاتف الجهود التغلّب عليها. لم تكن مسيرتنا سهلة، ولم ننجح في كل ما سعينا اليه، ولكن المحصلة ايجابية، والمهم هو التعلّم من أخطائنا.

لذا، فاننا واثقون من امكانية مواجهة هذه التحدّيات والعمل والتعلّم سوية.

آمل ان تقوموا وحسب اهتمامكم بالتعمّق في دراسة وتحليل هذه الافكار الاولية. واني على يقين بأن حماس الشباب المقترن بالتخطيط الموضوعي والعمل المخلص، لكفيل بتحقيق انجازات ملموسة.

وفي الختام، فلنتذكر بأن ما نزرعه اليوم من جهد في بناء الوطن، سنجنيه غدا، كانجازات لنا وللأجيال القادمة.

أشكركم، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح.

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

# الاقتصاد الاردني
## تحديات وخيارات

محاضرة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في كلية الحرب الملكية
عمان
٥ تشرين الاول ١٩٨٦

أيها الاخوة الضباط،

أود أن أُعبر لكم في بداية حديثي عن بالغ سعادتي للقائي بكم اليوم في هذا المعهد العسكري.

إن انشاء كلية الحرب الملكية هو حلقة هامة في سعينا المستمر نحو تطوير وتعزيز فعاليات قواتنا المسلحة. كما انه يعبر عن نضوج في التجربة ونمو في المعرفة في العلوم العسكرية المتقدمة. ولا يستطيع المرء إلا ان يعبر عن بهجته وهو يرى هذا المعهد بقادته وضباطه وتلاميذه ويدرك ان هناك مجموعة من ابناء البلد المخلصين قد تفرغوا للدراسة والبحث في فن القيادة ومتطلباتها المتعددة على أعلى المستويات العسكرية. وان كنا في الماضي قد استكملنا تدريب كبار ضباطنا في معاهد خارجية، فان ذلك لا يغني عن اقامة كلية حرب اردنية توطّن تجربتنا العسكرية وتخضعها للدرس والتمحيص، تراقب التحديات المحيطة بوطننا وامتنا وتدرس الاحتمالات والخيارات المتاحة لنا باخلاص وموضوعية في آن واحد.

كما أود ان أُعبر عن سعادتي للقائي بكم وقد اتيحت لكم الفرصة للالتحاق بهذه الدورة العليا والتفرغ للاستزادة من المعرفة والتفكير المتعمق والبحث المتروي بصورة لا تتوفر لكم من خلال ممارسة اعمالكم اليومية المعتادة، وانا لا اقول هنا بان العبء قد خف عليكم في هذه الدورة أو أن الجهد المطلوب أقل، بل قد يكون

العكس هو الصحيح، أو على الأقل ما يطمح اليه المشرفون على هذه الدورة. فهي إذن فرصة ثمينة لمزج خبراتكم العملية وحصيلة السنين الطويلة في الميدان مع الجديد في المعرفة والاساليب التحليلية والاطلاع على الصورة الشاملة لما يواجهه هذا البلد من تحديات وما يطمح اليه من أهداف.

واني لأعتبر هذا اللقاء فرصة طيبة لكي نتبادل الرأي في مواضيع هامة تخص بلدنا وامتنا. فانا سأتحدث من موقع المسؤولية التي أتحملها في هذا البلد ومن معايشتي لأحوال مواطنيه بصورة مستمرة ومن المشاركة والاطلاع على بعض إنجازاته وتطلعاته. وأمّا انتم فآمل ان تبادلوني الرأي بصفتكم شركاء في المسؤولية وقد وصلتم الى اعلى درجات المعرفة العسكرية وتدركون حق الادراك حجم التحديات ومحدودية الامكانيات.

سيتناول حديثي اليوم الوضع الاقتصادي في الاردن وما يشمله من صعوبات وخيارات امامنا. وقد تحدثت قبل ثلاثة اسابيع في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية حول الاردن في غمرة الركود الاقتصادي في المنطقة. وعند الحديث عن الاستراتيجة يحضرني قول كلاوسويتز في الحرب بانها متابعة للدبلوماسية بوسائل اخرى. واذا ما نظرنا الى عالمنا اليوم لوجدنا ان البنية الاقتصادية هي احد اهم دعائم القوة بين الامم وان الاقتصاد القوى الديناميكي يعزز من كلمة الامة ويخدم اهدافها واستراتيجيتها في سائر المجالات. لذا فان الاقتصاد السليم ضروري لكي تتمكن الامة من القيام بمتطلباتها من الحرب والدبلوماسية بنجاح. ويصدق هذا بشكل خاص على هذه المنطقة المتميزة بالموقع الاستراتيجي وقربها من المصادر النفطية الضخمة.

في حديثي اليوم معكم، سأستعرض اهم التطورات الاقتصادية التي شهدها الاردن خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن ثم الوضع الحالي للاقتصاد الاردني بما في ذلك العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا، وفي النهاية سأُبَيِّن بعض الحلول المقترحة.

في اعقاب حرب ١٩٤٨ والهجرة القسرية لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الى الضفة الشرقية، اصيب الاقتصاد الاردني باعباء جسيمة متمثلة في تأمين سبل

العيش لاخواننا الذين فقدوا معظم ما يملكون وكانوا تحت تأثير ضغوط اقتصادية شديدة، لذا فقد تركزت جهود الحكومات في مطلع فترة الخمسينات على معالجة تلك الاوضاع. ومن ناحية اخرى فقد اصيب الاقتصاد الاردني بخلل كبير متمثل بضغوط ديموغرافية ادت الى نمو كبير في عدد السكان خلال فترة وجيزة، بدون حدوث اي زيادة مقابلة في المصادر الطبيعية، خاصة الاراضي الزراعية. ولم تكن هنالك فرص عمل كافية في قطاع الزراعة، وكان قطاع الصناعة آنذاك في وضع بدائي، فاتجه العديد من الباحثين عن العمل إلى قطاع الخدمات سواء في التجارة او في مجال التوظيف الحكومي والادارة الحكومية في القطاعين المدني والعسكري. ومن هنا إبتدأ خلل في الاقتصادي الاردني لا نزال نعايشه حتى الآن وهو هيمنة قطاعات الخدمات على الانتاج القومي الاجمالي، اذ تبلغ نسبة مساهمتها حوالي ٦٠٪ من هذا الانتاج، بينما تبلغ النسبة ذاتها لدول نامية في وضع مماثل للاردن حوالي ٤٥٪.

كما ان حجم الانتاج لم يكن يكفي لاحتياجات المواطنين، فاضطر الاردن الى الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الحاجات بصورة متزايدة. ومع ازدياد الاستثمار فقد تبعه نمو في الانتاج وصحب ذلك ازدياد في الاستهلاك ونمو في الطلب على المستوردات. وما زال هذا الوضع ينطبق ايضا على الاقتصاد الاردني، فحجم الاستهلاك يفوق حجم الانتاج المحلي الاجمالي بصورة مستمرة كما ان المستوردات تفوق الصادرات بصورة كبيرة تزيد عن الثلاثة أضعاف.

وما ان عالجت الحكومة النتائج الآنية لحرب عام ١٩٤٨ وتامين الاحتياجات الاساسية للمواطنين حتى بدأت مرحلة نمو اقتصادي ملموس استمرت خلال فترة ١٩٥٢-١٩٦٦. وبلغ المعدل السنوي لنمو الانتاج المحلي الاجمالي حوالي ٩,١٪، وهي من اعلى المعدلات في العالم. وقد فاقت هذه الانجازات افضل التوقعات. والجدير بالذكر ان بعثة من البنك الدولي قد زارت الاردن خلال عام ١٩٥٥ وتوقعت الا تزيد نسبة النمو الاقتصادي عن ٤٪ سنويا.

ومع نمو البنة التحتية وازدهار الوضع الاقتصادي، كان هناك تفكير جدي في

مطلع الستينات لوضع خطة اقتصادية تضمن استمرار النمو وتعالج بعض نواحي الخلل الهيكلي في الاقتصاد الاردني. واستعان الاردن بخبراء من الخارج فتم وضع برنامج السنوات الخمس (١٩٦٣-١٩٦٧) والذي عُدِّل لاحقا فاصبح برنامج السنوات السبع (١٩٦٤-١٩٧٠). ولكن الظروف لم تسمح باستكمال هذه التجربة التخطيطية فجاءت حرب عام ١٩٦٧ واحدثت تغييرات جذرية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فمع فقدان الضفة الغربية التي كانت تساهم بحوالي ٤٠٪ من الدخل المحلي تدفق مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين الى الضفة الشرقية مما ضاعف من العبء. ومع ازدياد المسؤوليات الدفاعية والنفقات الطارئة لمعالجة التدفقات الديموغرافية والهجرة القسرية، اصبحت الانشطة التنموية على درجة ادنى من الاولوية. وكانت فترة ١٩٦٧-١٩٧١ فترة عدم استقرار على سائر الاصعدة بما فيها الاقتصاد. فتراجع الاستثمار وتأثرت الصادرات وفرص العمل، وتراجع الدخل المحلي بنسبة ١٪ سنويا خلال فترة ١٩٦٩-١٩٧١.

ومع عودة الاستقرار بدأنا في عام ١٩٧٢ نعد لاعادة ترتيب اوضاعنا الاقتصادية وتوظيف مصادرنا البشرية والمادية بصورة تهدف الى استكمال البنية التحتية واقامة المشاريع الانتاجية. وكان من اهداف الخطة تحقيق معدل نمو سنوي في الدخل المحلي الاجمالي يبلغ ٨٪ سنويا وايجاد ٧٠,٠٠٠ فرصة عمل. وقد نجحت هذه الخطة في تحريك عجلة الاقتصاد وايجاد فرص العمل وتحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٥,٩٪. وكان من ابرز انجازات الخطة اعادة المصداقية للاقتصاد الاردني على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء، فقد اثبتنا لانفسنا اننا نستطيع بجهودنا وكفاءة مواطنينا ان نضع خطة تخدم طموحاتنا حسبما نضعها نحن، واعطتنا مزيدا من الثقة بالنفس بكفاءة المخطط والاداري والفني والعامل في هذا البلد. اما على المستوى الخارجي فقد بينت للمؤسسات الدولية الانمائية ان الاقتصاد الاردني حيوي وقادر على تحقيق معدلات نمو عالية رغم المصاعب الكبرى التي واجهها، كما أن إدارته قادرة على التعامل مع هذه الصعاب بصورة عقلانية موضوعية.

وكما هو معلوم فان أحداثا هامة قد وقعت خلال فترة الخطة الثلاثية، ومن

اهمها حرب رمضان وارتفاع اسعار البترول بصورة كبيرة. وقد ادى هذا الارتفاع الى زيادة فاتورة النفط على الاردن بدرجة ملموسة، كما ان الدول النفطية الشقيقة قد باشرت في تنفيذ برامج تنموية طموحة رصدت لها مئات البلايين من الدولارات، فشرعت في اقامة مشاريع البنية التحتية الضخمة وبعض المشاريع الانتاجية. ونتيجة ذلك فقد ازداد الطلب بصورة كبيرة على الكفاءات الاردنية العالية والايدي العاملة المدربة. وظهرت هناك بوادر نقص في مثل هذه الكفاءات في السوق المحلي، كما ان معدلات التضخم بدأت في الارتفاع بصورة ملحوظة.

وبدا واضحا في منتصف السبعينات ان هناك تغييرات جذرية على مستوى المنطقة وعلى المستوى العالمي. وشهدت هذه المرحلة ارتفاع اسعار بعض الصادرات الاردنية كالفوسفات. وقد تحققت لدى الدول المصدرة للبترول فوائض مالية متزايدة لم تستطع هذه الدول توظيفها محليا بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها. كما ان هجرة الايدي العاملة قد نمت على نطاق واسع من الدول المحيطة بالدول النفطية. وجاءت الخطة الخمسية الاولى خلال تلك الفترة لتعبر عن طموحاتنا ولتطور البنية التحتية وبعض الصناعات الكبيرة التعدينية كالفوسفات والبوتاس والاسمنت والاسمدة.

وقد نمت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بصورة كبيرة في تلك الفترة وساهمت في زيادة الدخل القومي والاستهلاك كما ساهمت في رفع أسعار الاراضي وشهدت بداية استثمارات واسعة في مجال العقارات والاسكان.

وقد حققت الخطة معدلات نمو عالية، كما ان معدل ارتفاع الاسعار كان ملموسا في تلك الفترة، وكيف لا والاردن يعيش في منطقة تشهد حركة اقتصادية فريدة وهو البلد ذو الاقتصاد المفتوح والمتعرض للتحركات الاقتصادية الاقليمية والدولية. ومع ازدياد هجرة القوى العاملة الاردنية المدربة ازداد حجم العمالة الوافدة واصبح الاردن بلدا يمثل ظاهرة فريدة من حيث كونه مُصَدِّراً للعمالة ومُسْتَوْرِداً لها بدرجة كبيرة في آن واحد.

وفي اواخر السبعينات تعالت الاصوات العربية المنادية بضرورة تعزيز العمل

العربي الاقتصادي المشترك وضرورة وضعه على اسس مؤسسية مدروسة. وقد قام عدد من المسؤولين والمفكرين العرب باجراء الدراسات العلمية المطلوبة. كما دارت مباحثات مستفيضة على المستوى الرسمي العربي. وقد تكللت هذه الجهود بانعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في عام ١٩٨٠، والذي خُصّص لبحث الامور الاقتصادية العربية. وقد اسفر ذلك المؤتمر عن تبني فكرة عقد التنمية العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وعدد من الاتفاقيات الاساسية لانجاح هذا العمل. وكان هناك تفاؤل كبير بان هذه القمة ستفتح صفحة جديدة في تكامل البنية الاقتصادية العربية وتحرير التبادلات التجارية والعمالية والمالية بين أجزاء هذا الوطن. ولكن الاحداث التي تبعت ذلك لم تكن بمستوى الآمال وما أُنجز حتى الآن لم يَرْقَ الى اقل مستوى مقبول من الانجازات، ومرد ذلك الى فقدان الارادة السياسية العربية لانجاح هذا العمل في عدد من البلدان بالاضافة الى تردي الاوضاع في المنطقة وخاصة الحرب العراقية الايرانية التي ما زالت نيرانها تستعر بعد مرور اكثر من ستة اعوام على نشوبها، كما ان السوق النفطية قد تغيرت بصورة جذرية، فبعد ان كانت سوقا يتحكم فيها البائع أصبحت بعكس ذلك، فهي الان سوق للمشتري. وقد نجم عن ذلك انخفاض في السعر وانخفاض في حجم الانتاج مرده الى تقلص في الطلب على البترول من الدول الصناعية نتيجة ترشيد الاستهلاك والتباطؤ الاقتصادي. وقد أثّر ذلك على ايرادات الدول النفطية بصورة كبيرة، فتقلص حجم الانفاق الحكومي وأُجِّل العديد من المشاريع التنموية فيها. كما تقلص حجم الايرادات الخارجية للدول غير النفطية، وتدنت الفرص المتاحة لعمالها في الدول النفطية، مما قلص من تحويلاتهم لبلدانهم. كل هذا أثّر في حجم النشاط الاقتصادي في المنطقة بصورة ملحوظة.

لقد جاءت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) في فترة انتقالية شهدت بدايتها استمرارا لعصر الازدهار النفطي بينما بدت آثار الانكماش النفطي واضحة في الثلاثة اعوام الاخيرة من الخطة. وقد كانت أهداف الخطة طموحة جدا، اذ سعت لتحقيق معدل نمو سنوي في الدخل المحلي الاجمالي يبلغ ١١٪. إلاّ أن المعدلات

المتحققة لم تتجاوز ٦٪ سنويا. وهكذا فمن الواضح ان الفورة النفطية قد ولت ومن المستبعد جدا عودة ظروف مماثلة في وقت قريب. وقد اخذت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) الظروف الجديدة بعين الحسبان وادركت تمام الادراك التحديات والمصاعب التي تواجه الاقتصاد الاردني.

وهنا قد يكون من المفيد ان نذكر بعض هذه التحديات الخارجية والمصاعب التي تميز وضعنا الاقتصادي الحالي:

أولا: ان اسعار اهم الصادرات الاردنية في هبوط مستمر ويشمل ذلك المواد الاولية كالفوسفات كما يشمل المواد المصنعة كالاسمنت والاسمدة. ومع ذلك فان اسعار بعض المواد الاولية اللازمة في بعض صناعاتنا الكبرى قد شهدت ارتفاعا ملحوظا مثل مادة الكبريت، وهو ما لم يكن متوقعا حتى من قبل المؤسسات التمويلية الدولية.
كما ان تصدير السلع الاردنية المصنعة قد اصبح اكثر صعوبة على ضوء تردي الاوضاع في اسواقها التقليدية واصرار العديد من الدول المستوردة لها على المقايضة والتسهيلات في الدفع.

ثانيا: شهد الدعم العربي تراجعا ملحوظا عن مستوياته في مطلع الثمانيات وعقب قمة بغداد. وفي حين لا تزال بعض الدول العربية تفي بالتزاماتها التي اقرتها في قمة بغداد، توقفت دول اخرى عن دفع هذه الالتزامات، فمثلا هبطت قيمة المساعدات العربية من ٢٠٦ مليون دينار في عام ١٩٨١ الى ١٩٥ مليون دينار في عام ١٩٨٥. وعلى ضوء الانخفاض الحاد في الصادرات البترولية من الدول النفطية الشقيقة وعدم توقع ارتفاعها كثيرا في المستقبل المنظور، يجب علينا الا نتوقع ارتفاعا في حجم هذه المساعدات.

ثالثا: كذلك فقد اصبح الحصول على قروض تنموية من المؤسسات التنموية الدولية بشروط سهلة امرا صعبا. ومرد ذلك الى ان معدل الدخل في الاردن قد ارتفع الى درجة لا تؤهله للحصول على شروط سهلة. اي ان نجاحنا في

تحقيق معدلات دخل عالية قد ادى الى التشديد في منح القروض التنموية، فكأننا نعاقَب على نجاحنا.

اما البديل وهو الحصول على قروض تجارية فهو امر نتعامل معه بصورة حذرة نظرا لاكلافها العالية وقصر المدة الواجب التسديد فيها. وفي حين يعاني العديد من الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية وخدمتها فان الاردن الذي حرص على توظيف ديونه في مشاريع انتاجية لا يعاني مثل ذلك.

رابعا: ليس من المتوقع استمرار الطلب العالي على الايدي العاملة الاردنية في الدول النفطية المجاورة. وهذا سيؤثر بالطبع على حجم حوالات الاردنيين العاملين في هذه الاقطار. ومع استمرار الاوضاع الاقتصادية الراهنة في المنطقة، توجد بوادر على عودة بعض الاردنيين العاملين هناك نتيجة عدم تجديد عقودهم او لتخفيض رواتبهم وامتيازاتهم. كما ان فرص الربح امام عدد من الشركات الاردنية والمستثمرين العاملين هناك لم تعد كبيرة.

خامسا: ان عدم الاستقرار الذي تشهده منطقتنا والصراعات الناشئة في اكثر من جزء منها تجعل من الصعب التخطيط للمستقبل بصورة واثقة. فلا يزال الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية يشكل العقبة الكبرى أمام إحلال السلام في المنطقة، كما ان الاوضاع متردية في لبنان، الذي اصبح مسرحا لتسوية الحسابات بين اطراف خارجية متعددة وما يجره ذلك من اعمال عنف ترتكب باسم العرب في اماكن مختلفة حول العالم وتهدف الى تشويه سمعتهم. وما تزال الحرب العراقية الايرانية مستعرة وقد ادت الى مقتل مئات الالاف وخسارة المئات من البلايين من الدولارات، ولكن القوى الكبرى لا تشعر بحاجة ملحة للضغط لانهاء هذه الحرب رغم استعداد العراق المعلن مرارا لذلك.

ويجب ان لا نغفل هنا عن ذكر الاوضاع المحتملة في حوض البحر الاحمر اثر تمديد انبوب البترول من الخليج الى منطقة ينبع واقامة مجمع صناعي ضخم

في تلك المنطقة الواقعة على مسافة ليست بعيدة عن العقبة. ان هذا الوضع الاستراتيجي يضع اسرائيل على مقربة من مصادر النفط العربية مما يستدعي الحذر الشديد والتخطيط المسبق لمعالجة مختلف الاحتمالات. كما انه من الواضح ان حوض البحر الاحمر قد اصبح مسرحا للنزاع بين الدول الكبرى، حيث تسعى كل منهما لتأمين الحلفاء والقواعد في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة.

ومن الواضح ان هذه التحديات الخارجية الكبيرة تؤثر على مسار الاقتصاد الاردني ومعدل نموه. اما التحديات الداخلية التي تواجهنا فيمكن ان نورد منها التالي:

اولا: الخلل الهيكلي في سوق العمل.

لا تتجاوز نسبة القوى العاملة المحلية ٢٢٪ من مجموع السكان، ومرد هذا الى عدة عوامل منها ارتفاع نسبة نمو السكان وما يتبعه من كون المجتمع فتياً نسبياً اذ تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر حوالي ٥٠٪ من السكان، كما ان مساهمة المرأة في سوق العمل لا تزال منخفضة رغم التغيرات الملحوظة في العقد الاخير، بالاضافة الى ارتفاع نسبة من يتابعون التعليم بعد الثانوي. ويبلغ عدد الطلاب في كافة مراحل التعليم حوالي مليون طالب يشكلون ٣٧٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية، منهم حوالي ٦٤ الف طالب يتابعون تعليمهم الجامعي.

وتبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم بعد الثانوي حوالي ٤٠٪ من مجموع السكان في سن ٢٠-٢٤ سنة وهي من اعلى النسب في العالم ولا تفوقها الا الولايات المتحدة بنسبة ٥٦٪. وتبلغ النسبة المماثلة حوالي ٢٥٪ في اوروبا الغربية و٩٪ في الهند و٣٤٪ في اسرائيل.

ان مثل هذه البنية السكانية والاقبال على التعليم بعد الثانوي قد رفعت من نسبة الجامعيين في القوى العاملة حتى بلغت ٨٪ تقريبا في عام ١٩٨٥، ويبلغ عدد الجامعيين حوالي ٨١ الف من المتوقع ان يزداد عددهم ليبلغ ٢٧٥

الف في عام ٢٠٠٠ اذا استمرت الاتجاهات الحالية، لتبلغ نسبتهم حوالي ١٦٪ من مجموع القوى العاملة. كما ان بعض تخصصات الجامعيين تزيد بصورة كبيرة عن احتياجات السوق المحلية، فمثلا بلغ عدد المهندسين حوالي ١٥,٨٥٠ في عام ١٩٨٥ ومن المتوقع ان ينضم اليهم حوالي ٢١٥٠ مهندساً جديداً في عام ١٩٨٦. كما انه من المتوقع ان يزداد عدد الاطباء والبالغ حوالي ٣٤٥٠ طبيباً في عام ١٩٨٦ ليصل الى ٤٥٠٠ طبيب في عام ١٩٩٠. لذا فمن المتوقع ان يزداد حجم القوى العاملة بنسبة ٦٪ سنويا خلال الفترة المتبقية من هذا القرن، وتشمل هذه القوى نسبة عالية من ذوي الاختصاصات الجامعية التي تزيد عن حاجات السوق المحلية. وقد ظهرت بوادر البطالة بين هذه الفئات اذ توجد لدى ديوان الموظفين الآن آلاف من طلبات التوظيف من خريجي الجامعات وكليات المجتمع الذين لا يجدون فرصة عمل مناسبة.

وفي نفس الوقت، فان هناك نقصا في القوى العاملة اللازمة وهذا واضح من حجم العمالة الوافدة التي تقارب حوالي ١٣٠ الف عامل يقوم معظمهم باعمال يدوية وكتابية لا تحتاج الى مهارات عالية.

ثانيا: التفاوت الاقليمي

تتركز معظم الفعاليات الاقتصادية في محافظتي عمان والزرقاء، اذ يقطن فيهما ما يزيد على ٥٥٪ من سكان الضفة الشرقية. كما تتركز فيهما الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية والانشطة الصناعية. واذا كان نمو مدينة عمان قد تأثر بسبب الهجرات القسرية المتلاحقة، الا ان غياب سياسة تخطيطية اقليمية فعالة خلال الفترة الماضية قد ادى الى تفاقم هذا الوضع. ومع التفاوت في مستوى الخدمات وفرص العمل في المدن الكبرى اصبحت هناك قوى جذب كبيرة للسكان من المحافظات الاخرى مما زاد في التركيز السكاني في عمان والزرقاء. كما ان غياب الخدمات الفعّالة وفرص العمل الكافية في المناطق الريفية قد ادى الى تزايد الهجرة من الريف الى المدينة وبخاصة الى عمان.

ومع تعاظم هذه الحركة السكانية ظهرت بشكل حاد مشاكل الاسكان والضغط على مرافق النقل والخدمات المختلفة. كما ان القطاع الزراعي قد عانى من نقص الايدي العاملة التي وجدت في المدن مستوى معيشة افضل وفرص عمل بمردود مالي اكبر.

ان هذا التركز الحضري قد ادى الى فقدان الكثير من المناطق لعناصر الشباب الفعالة القادرة على إحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود. كما ان قلة فرص العمل في الارياف وازدياد تكلفة المعيشة في المدن قد ادى الى ظهور جيوب للفقر اصبحت تمثل مشاكل اجتماعية حادة، تتنافى مع اهتمام الاردن بتحقيق الفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية.

وللاردن تجربة ناجحة في مجال التخطيط الاقليمي هي تجربة وادي الاردن حيث تم التعامل مع تلك المنطقة باسلوب تنموي شامل هدف الى استخدام المصادر بالصورة الامثل وتجنب الاختصاصات الضيقة للدوائر والمؤسسات. وتظهر نجاعة هذا الاسلوب في النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي شهدته منطقة وادي الاردن منذ عام ١٩٧٣، والتي اصبحت منطقة جاذبة للسكان.

ثالثا: الانتاج الزراعي

بينما تمثل الزراعة في وادي الاردن احدث الاساليب الزراعية المتبعة في العالم وبمعدلات انتاج عالية جدا من الخضار بحيث يزيد الانتاج عن حاجتنا ويصعب احيانا تصديره، فان انتاجنا من بعض المواد الغذائية وخاصة الحبوب واللحوم الحمراء لا يكفي لسد احتياجاتنا. لذا فاننا نعتمد بصورة متزايدة على استيراد هذه السلع الاساسية. اننا ندرك انه من الصعب على بلد بحجم الاردن ان يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، ولكن الفجوة الغذائية موجودة على مستوى المنطقة العربية، وتهدد امننا القومي بصورة عامة.

لقد ابتدىء بمشاريع ريادية لزراعة القمح في الصحراء اعتمادا على المياه

الجوفية، ودلت التجارب الاولية على نتائج مشجعة ولكن الزراعة في المناطق البعلية والتي هي اساس النشاط الاقتصادي في اريافنا تعاني من مشاكل تدني الانتاجية وضعف التمويل وقلة خدمات الارشاد الزراعي وصغر حجم الملكية.

رابعا: القدرة الادارية

اود ان اشير هنا الى ان المقدرة الادارية في المستويات الادارية العليا في مؤسساتنا هي قدرة عالية متميزة في الغالب، وينطبق هذا على القطاعين العام والخاص. ولكن اذا ما تناولنا المستويات الادارية الدنيا فان الروتين وعدم المقدرة وضعف الكفاءة تظهر بصورة جلية. فغالبا ما يكون المدير العام او المسؤول الاول شخصا ذا مقدرة كبيرة ويظهر هذا في وضع التصورات والقرارات التخطيطية الهامة. ولكن عند التنفيذ تصطدم هذه القرارات بتضاؤل في الكفاءة. ويبدو ان نسبة الكفاءة الفعلية لما هو مطلوب تتناقص مع تدني المستويات الادارية. وقد اشار البعض الى هذه الظاهرة «بانعدام الادارة بعمق»، اي ان الكفاءة الادارية لا تتوفر الا على المستوى الاول وتتناقص ان لم تتلاش على المستوى الثاني والثالث والرابع.

خامسا: التوجهات الاستثمارية

لقد شهدت فترة السبعينات ومطلع الثمانينات توجهات استثمارية تركزت على المردود السريع، سواء في تجارة الاراضي او الاسهم او الاستثمار في مجال الاسكان. ومن الملاحظ ان تحويلات العاملين في الخارج كانت تتجه في الغالب الى مثل هذه المجالات ولم يستثمر منها الكثير في القطاعات الانتاجية، وبخاصة الزراعة والصناعة.

ومع انخفاض حدة المضاربة في النشاطات العقارية والمالية وتدني مردودها، اصبح هناك تردد في الاستثمار لدى الكثير من المواطنين. وقد تكون الصعوبات التي واجهتها بعض مشاريع القطاعين العام والخاص دافعا لمثل هذا التردد. الا انه من الواضح انه لا يوجد هناك نقص في السيولة، وبخاصة في

الجهاز المصرفي، الذي يعاني من بعض الصعوبات في تحصيل القروض وعدم توفر المشاريع المدروسة المجدية القابلة للتمويل.

هذه اذن بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني. واود ان اؤكد هنا ان الاوضاع الانكماشية التي يتعرض لها اقتصادنا هي جزء من الاوضاع التي تسود المنطقة بشكل عام. فهناك دول في المنطقة ذات موارد اوفر وقاعدة انتاجية اكبر تعاني من نفس الظاهرة. وقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ في العديد من هذه الدول بما في ذلك سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية.

اننا نستطيع مواجهة هذا التباطؤ الاقتصادي من خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) التي تتوقع استثمار حوالي ٣ مليارات دينار بمشاركة فاعلة من القطاعين العام والخاص. وسيتم التركيز في هذه الخطة على قطاعات الخدمات بهدف ايجاد اكبر عدد ممكن من فرص العمل.

ان من اهم التحديات التي تواجهنا الحفاظ على الهوية العربية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد جاء برنامج السنوات الخمس للاراضي المحتلة (١٩٨٦-١٩٩٠) تعبيرا عن تصميمنا على الحفاظ على الحقوق العربية. وسيتم استثمار حوالي ٣٦٢ مليون دينار خلال فترة الخطة، مع التركيز على مقاومة سياسات التهجير التي تتبناها سلطات الاحتلال وذلك بايجاد فرص العمل وتقوية صلة المواطنين هناك بارضهم.

اننا نؤمن بان مواجهة التحديات الاقتصادية الماثلة امامنا تتطلب استراتيجية تتجاوز فترة الخطة الخمسية الحالية. وبالتحديد فان هناك بعض السياسات والاجراءات التي يمكن ان تساهم في معالجة ناجحة لهذه التحديات واود ان اورد بعضا منها هنا:

١- ضرورة اتخاذ قرارات صعبة لاصلاح الخلل الهيكلي في القوى العاملة. لقد اصبحت الدراسة الجامعية هدفا لكل طالب ثانوي حتى وان لم يكن مؤهلا لها. كما اصبح التهافت على الحصول على الشهادات الجامعية هدفا بحد ذاته.

وقد يكون احد اسباب ذلك هو الربط بين الشهادة والوظيفة والراتب الذي يستحقه حامل الشهادة. وتتطلب معالجة هذا الوضع اعادة التفكير في انظمة وقوانين الخدمة المدنية بحيث تكون الشهادة احد المتطلبات التي تتحكم بصلاحية الفرد للوظيفة وليست كل ما هو مطلوب.

كما ينبغي توجيه الدراسة في المرحلة ما بعد الثانوية الى تخصصات يحتاجها الاردن والمنطقة العربية المجاورة، وبخاصة في مجال العمال المهرة والفنيين. اننا مع ابقاء الحرية لمواطننا حول خياراته الدراسية ولكن علينا ان نتأكد من الا تشجع انظمتنا وممارساتنا الحكومية إدامة الخلل في هيكل القوى العاملة.

٢- من الواضح ان مستوى التعليم لدينا مرتفع وان لدى شعبنا اقبالا متزايدا على التعليم. وان كان هذا يسبب بعض المشاكل في ايجاد فرص العمل المناسبة، فانه يشكل ايضا فرصة واعدة يجب استغلالها، وذلك بالاعتماد على الطاقات التعليمية والمهنية المتوفرة لتحويل الاردن الى مركز متميز للتقنية المتقدمة في خدمة المنطقة العربية باسرها، بحيث يقوم بتقديم الخدمات التقنية والادارية المتقدمة وخاصة ما يسمى بالاليات الناعمة (Software). ويتطلب ذلك تطوير قدراتنا في مجال البحث والتطوير وتشجيع الابداع واستخدام الاساليب الادارية المتطورة من خلال خطة اقتصادية تعليمية متكاملة.

كما يجب علينا ان نستفيد من موقعنا المتوسط وعلاقاتنا مع الدول العربية النفطية ودول السوق الاوروبية المشتركة واستخدام التسهيلات التجارية المتاحة لصادراتنا الى دول هذه السوق. وعلى ضوء القيود التي تتعرض لها صادرات البتروكيماويات من الدول النفطية الى دول السوق المشتركة، يمكن للاردن ان يقيم صناعات كيماوية تستخدم مواد وسيطة من الدول النفطية الشقيقة ويقوم بتصدير المنتجات الى دول السوق المشتركة. وفي هذا المجال، فقد تم تحديد حوالي ٢٥ صناعة بتروكيماوية يمكن اقامتها في الاردن على هذا الاساس.

٣- لا بد من اعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع التنمية الاقليمية. ومع ان الخطة الحالية قد اعتمدت اسلوب التخطيط الاقليمي حيث شارك ابناء كل محافظة

من خلال مجالس ولجان التنمية في وضع خطة محافظتهم، الا ان هناك اجراءات يجب اتخاذها لمعالجة جيوب الفقر والبطالة التي تعاني منها بعض هذه المحافظات. وقد تم طرح فكرة انشاء صندوق تنمية اقليمية قبل فترة وجيزة بحيث يتولى دراسة وتمويل المشاريع الصغيرة بالتعاون مع مجالس ولجان التنمية في المحافظات وذلك بهدف معالجة جيوب الفقر وتحقيق التوازن الاقليمي. وسيكون هذا الصندوق جزءا من توجه متكامل يسعى لتوفير قدرات مؤسسات الاقراض المتخصصة وتأمين الاراضي اللازمة لهذه المشاريع باسلوب فعال ومعالجة قضايا الفقر بهدف ايجاد اسر منتجة تستطيع الاعتماد على نفسها ما امكن.

٤- لا بد من اتباع اسلوب متكامل لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة في المناطق المرتفعة. وهنا لا بد من دراسة موضوعية تبين لنا الطاقات المتوفرة ومستويات الانتاج الممكنة والمصادر الواجب استثمارها لتحقيق ذلك. ان النظرة المؤسسية المجزأة لن تفلح في حل هذه المشكلة المتشابكة. وعلينا التذكر بان الابقاء على قطاع ريفي منتج هو اولوية وطنية. ولنا من تجربتنا الناجحة في وادي الاردن خير شاهد على نجاعة اسلوب التخطيط المتكامل.

٥- هناك حاجة لتنشيط الاستثمار من قبل القطاع الخاص، وهناك حاجة لتحريك الطاقة الكامنة في الاقتصاد الاردني واستغلال السيولة المتوفرة في قطاعات يمكن ان تكون ذات فعالية كبيرة في تحريك الفعاليات الاقتصادية الاخرى. ويجب التأكيد بصورة اساسية على دراسة جدوى المشاريع قبل الاستثمار فيها من القطاعين العام والخاص. كما يجب التأكيد على ضرورة توفير الادارة الفعالة لمثل هذه المشاريع وعدم السعي وراء الربح السريع في اقصر فترة ممكنة. فبناء الاقتصاد الوطني يحتاج الى ادارات تخطط لفترات طويلة، لتجني الربح المعقول من نمو هذا الاقتصاد.

ان التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكن الحلول لها ممكنة، وعلينا ان نؤكد على ثقتنا بانفسنا وان ندعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في سبيل تشجيع

الاستثمار المنتج. وهذه ليست بالمرة الاولى التي يواجه فيها الاردن مصاعب وتحديات. وقد اثبتت تجربتنا اننا قادرون على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات الصعبة واستخدام المصاعب كقاعدة لبناء انجازات اكبر. ان موقعنا المتوسط في هذه المنطقة الحيوية من العالم يحتم علينا ان نتفاعل مع متغيرات متعددة في سائر المجالات: السياسية منها والعسكرية والاقتصادية. والمهم دائما هو ان نتوقع هذه المتغيرات وان نكون قد اعددنا انفسنا مسبقا ووضعنا البدائل المعقولة التي تناسب الاوضاع الجديدة.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
## في افتتاح
## ندوة سياسات واستراتيجية الاسكان
## عمان
٦ تشرين الأول ١٩٨٦

ايها الاخوة

يسرني ان اكون معكم اليوم اشارك وافتتح احتفالات المملكة باليوم العالمي للاسكان الذي جاء لاول مرة بناء على قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة.

لقد تابعت باهتمام كبير نشاط الامم المتحدة منذ منتصف السبعينيات وحتى الان في حقل الاسكان والمستوطنات البشرية، ولقد كانت البداية الجيدة مؤتمر فانكوفر الذي خرج بتوصيات دولية عرفت بتوصيات فانكوفر للمستوطنات البشرية، شملت مختلف جوانب العملية الاسكانية واستطاعت ان ترسم بدايات صحيحة لسياسات وبرامج الاسكان في دول العالم وخاصة النامية منها.

ان قضايا الاسكان في العالم تعتبر من القضايا الرئيسية الهامة، التي تحظى باهتمام كبير على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فتوفر السكن الملائم هو اللبنة الاولى في استقرار الفرد، الذي ينعكس على استقرار المجتمع والوطن.

وتزداد اهمية قضايا الاسكان في دول العالم الثالث، حيث الحاجة اكثر الحاحا، والموارد المالية المتاحة غير كافية، واحيانا الخبرات الفنية غير متوفرة.

ان حجم المشكلة يبدو مرعبا حينما نعلم ان حوالي ربع سكان العالم يعيشون في مأوى غير مناسب او ملائم. ولهذا السبب اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة العام ١٩٨٧ عاما دوليا لايواء من لا مأوى لهم، وطلبت من الحكومات دعم برامج ايجاد

المساكن للفقراء ووضع السياسات لتحسين الاحياء الفقيرة وانشاء المشاريع الجديدة ضمن خطة استراتيجية شاملة ترتبط مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ايها الاخوة،**

ان مشاكل الاسكان تزاداد خطورة كلما كانت الازمة اكثر حدة، فالمسكن هو العامل الاول في نسيج انتماء الانسان الى وطنه، وهو الركيزة الاساسية لاستقرار الانسان واحساسه بالامن والطمأنينة، وهو كذلك العامل الأهم في عملية الانتاج والابداع وجميع اشكال العطاء.

وفي بلدنا خطى قطاع الاسكان باهتمام الدولة، فأقيمت مؤسسات خاصة تعني بشؤون هذا القطاع، واستطاعت ان تحقق انجازات ملموسة، تظهر جلية في المشاريع المقامة في مختلف المناطق، وقد قمت اكثر من مرة بتوزيع شهادات تمليك لوحدات سكنية اقيمت في مناطق بعيدة عن العاصمة. واشعر بالاعتزاز وانا ارى مشاريع الاسكان قد وصلت الى كل المناطق تجسيدا لمقولة طالما ناديت بها، وهي ضرورة توزيع مكاسب التنمية توزيعا عادلا على كافة المواطنين وفي مختلف المناطق.

وبالرغم من حجم الانجازات التي تحققت في هذا المجال بمشاركة القطاعين العام والخاص، فان حجم الاحتياجات ما يزال كبيرا، الامر الذي يستدعي وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا الاسكان.

وابتداء من ذلك فان ازمة الاسكان في الاردن لها طابعها المميز، اذ ان المعدل الكبير لزيادة عدد السكان، والذي يصل الى ٣,٩٪ سنويا، والهجرات القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، اثر الغزو الاستعماري الاسرائيلي للاراضي العربية، والهجرة من الريف الى المدن الرئيسية، كلها عوامل اسهمت اسهاما كبيرا في زيادة حدة المشكلة، وخاصة في المدن الرئيسية، وبالذات في العاصمة عمان.

ان هذه المؤشرات تستدعي التفكير بدراسة الواقع الاسكاني في الاردن دراسة شاملة، لوضع البرامج والسياسات التي تعمل على سد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الفعلية للمواطنين والانجازات التي تحققها الاجهزة المختصة.

وهذا يتطلب الاسراع في وضع الاستراتيجية الشاملة للاسكان والتركيز من خلالها على اقامة مشاريع جديدة مستقلة، تغطي احتياجات السكان، وتلبي متطلبات المشاريع التنموية المختلفة، اذ يجب تأمين السكن الملائم بجوار مواقع الانتاج وربط اقامة المراكز الانتاجية بتوفير الخدمات الاساسية الاسكانية والصحية والتربوية مع ضرورة استنادها الى مسوحات فعلية حقيقية تبين حجم المشكلة ورغبات المواطنين مع تحديد اولويات السياسات التي يتم وضعها كبرامج تنفيذية مستمرة.

ان هذه الاستراتيجية التي تجري دراستها حاليا يجب ان تتناول مشاركة المواطنين في وضع البرامج والحلول، وتحديد البرامج على اساس القدرات المالية للمشمولين بهذه البرامج. يجب ان تحدد هذه الاستراتيجية مدى احتياجاتنا وتنوعها: هل نحن بحاجة الى مدن جديدة، ام الى مشاريع صغيرة الحجم تؤدي اغراضا محددة، ام الى مشاريع تلبي بصورة فورية احتياجاتنا التنموية المختلفة؟ وبعدها يتم تصميم البرامج لمواجهة الاحتياجات بمشاركة شعبية وبمساندة من كافة الجهات ذات العلاقة بالخدمات الاساسية وبالتعاون الوثيق المستمر بين القطاعين العام والخاص.

والمطلوب من الاستراتيجية تقديم بدائل متعددة ومنسجمة، تربط بين الاهداف لمعالجة قضايا الاسكان الملحة، وعناصره الرئيسية، مثل الارض، التمويل، انماط وكلفة البناء، مع ابراز دور القطاع الخاص في وضع وتنفيذ برامج الحلول للتغلب على الاختلال بين العرض والطلب على المساكن لمختلف فئات الدخول.

ويجب ان نضع ضمن هذه الاستراتيجيات عمليات تطوير المناطق المتخلفة وتحسين الاحياء المتردية الخدمات، ليس فقط في عمان التي تبدو فيها المشكلة اكثر حدة وانما في كل مدننا وقرانا التي تحتاج الى تطوير.

انني ارى ان المشكلة التي يعاني منها هذا القطاع ليست في قلة الاستثمارات الموجهة لقطاع الاسكان وانما في عدم انتظام توزيع هذه الاستثمارات، والدليل على ذلك وجود فائض في المساكن ذات الكلفة المرتفعة وعجز في مساكن ذوي الدخول المتدنية.

**ايها السادة**

انني ادعو وبهذه المناسبة الى ضرورة الاعتماد على مواد البناء المحلية بصورة كاملة بعد ان اصبحت جميع مستلزمات البناء تصنع وعلى مستوى كبير من الجودة محليا والى الاعتماد ايضا على المقاول المحلي الذي يستطيع ان يستعين ببعض الخبرات الاجنبية في الحالات التي لا يتوفر لها المثيل المحلي، ولهذا المجال ادعو الى تجميع شركات المقاولات وخلق ائتلافات قوية لمواجهة متطلبات المشروعات الكبيرة التي تحتاج الى قدر كبير من الجهود والالات والاعتمادات المالية.

كما اننا استطعنا وضع برامج عديدة للتدريب المهني، إلاّ انني ارجو ان تتوسع وتزداد لنتمكن من تلبية الاحتياجات للايدي الفنية المدربة التي تحتاجها صناعة الانشاءات.

ويتدخل الطراز المعماري في تحديد الكلفة، بالاضافة الى ان تحديد طراز العمارة لاي بلد هو تحديد لهويتها الوطنية. فلماذا لا نرى طراز العمارة العربية الاسلامية متبعا في الابنية السكنية وغير السكنية التي نراها تقام كل يوم؟ لماذا هذا الانسلاخ عن التراث؟ انها دعوة صادقة لربط الواقع بالتراث من غير جمود او تخلف، بل يجب ان نطوره ونستخدمه بالمواد الجديدة لتلبية الحاجات الجديدة لمجتمعاتنا المتطورة.

**ايها السادة**

ان حدة المشكلة الاسكانية في الاردن يجب ان لا تبعدنا عن رؤية المشكلة الاكبر خطرا، والاكثر حدة، في الوطن المحتل. إن أعداد المساكن في الضفة الغربية في تناقص مستمر، فالعدو يعمل على هدمها، ومنع بناء الجديد منها واغلاقها وتشريد اهلها.

لقد اصبح الوضع يتهدد الوجود الديموغرافي للسكان العرب، فقد استولى العدو الاسرائيلي على اراضي واسعة وانشأ عليها مستوطنات تشكل حزاماً امنياً يبتلع ويهدد مدينتنا المقدسة المرتبطة بعقيدتنا وتاريخنا وتراثنا والعدو يعمل - ايضاً

على تجهيل الشباب العربي، وتهجيره لئلا يساهم في حل مشاكل وطنه أو يساهم في بناء وطنه أو حتى على الأقل في وقف تدهور اوضاعه.

وقد ركزت خطة التنمية الشاملة التي تم وضعها للضفة الغربية من المملكة على معالجة قضايا الاسكان ووجهت اكبر الاستثمارات لهذا القطاع الامر الذي نأمل معه بوضع برامج سريعة التنفيذ للتغلب على الصعوبات التي تواجه الاهل، فالاسكان هو العنصر الاهم والاكثر إلحاحا لدعم صمود المواطنين، وزرعهم سنابل صمود ومقاومة في وجه التوسع العدواني الذي تتعرض له امتنا.

**ختاما**

ارجو لندوتكم النجاح في دراسة واقع المشكلة الاسكانية، ووضع التوصيات للحلول المقترحة التي ستساهم ولا شك في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

وانوه بالاهتمام الكبير للاحتفال باليوم العالمي للاسكان الذي اطالب ان لا يتحول الى احتفالات عادية، بل يجب ان يستمر على هذا المنوال، درسا وتحليلا، للوصول الى مقترحات وحلول لقضايا بلدنا في حقل الاسكان وصولا الى تحقيق الشعار الذي يكفل توفير بيت لكل مواطن؛

**والسلام عليكم ورحمو الله وبركاته،**

# خطاب صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في الدورة الثالثة لمؤتمر مجمع الفقه الاسلامي
# عمان

٨-١٣ صفر ١٤٠٧ هجرية

١١-١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وإمام المتّقين، سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه.

**أصحاب السماحة والفضيلة،**

أيها السادة الأماثل، أود بادىء ذي بدء أن أرحب بكم وأن أنقل إليكم تحيات جلالة أخي الملك الحسين.

إنها لمناسبة سعيدة حقا تتاح لنا اليوم، لاستقبال أعلام الفقه ورجالات الفكر الاسلامي من أنحاء العالم، ممثلين في أُسرة مجمع الفقه الاسلامي، هذا الصرح الفقهي الدولي الاسلامي، الذي نغتبط باستضافة الدورة الثالثة لمؤتمره السنوي في عمان، عاصمة الاردن العربي الهاشمي، الذي لا يفتأ يناضل من أجل العروبة، وحماية المقدسات وعزة الاسلام، وتجديد مقومات سيادته وبعث حضارته.

واننا لنرحب أجل ترحيب بأهل الحل والعقد، وأصحاب النظر والفتوى الوافدين علينا من الأقطار الاسلامية كلها، وبممثلي المؤسسات العديدة العاملة في مجال البحوث الفقهية والدراسات الشرعية بتداخل نظمها ووحدة أهدافها، الذين تنتظمهم جميعا عضوية مجمع الفقه الاسلامي. كما نرحب أيضا بأصحاب الفضيلة الاساتذة الخبراء، ذوي الشهرة في ميادين البحث والدراسة للقضايا الاجتماعية والصحية والاقتصادية، وكذلك الشؤون المالية، في العالم الاسلامي.

**أيها السادة الافاضل،**

إن الفقهاء والعلماء في المملكة الاردنية الهاشمية، ليبتهجون بمقدمكم، متخذين من دورتكم هذه ـ التي تعقدونها بين ظهرانينا ـ موسما علميا مشهودا، يتطلعون فيه، كما نتطلع جميعا في اسرتكم الاردنية، الى الوقوف على ما سيقدم من بحوث ودراسات عن القضايا المعروضة على المجمع في مؤتمره السنوي الثالث، والى ما سيفضي اليه النقاش والنظر، من مواقف وفتاوي وقرارات علمية ومجمعية لها شأنها في حياة المسلم في كل زمان ومكان. وإن المسلمين كافة ينتظرون الكثير من هذا المجمع الزاهر، الذي يعمل جادا لربط ماضي الامة المجيد بحاضرها المتطور، فيرسخ في نفسها الثوابت التي هي مقومات ذاتها وأساس وجودها، ويواجه فيها المتغيرات بما تهدي اليه أصول النظر الشرعي ومناهج الفكر الاسلامي في مختلف مجالات الحياة المعاصرة.

وهذا القصد المزدوج السوي، أيها الاخوة السادة الأفاضل، الذي كان وما يزال بحمد الله شعار أُمتنا، هو الذي ينطق به قول الله تعالى: «**وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا**». فقد وصفها سبحانه بالعدالة والعزة والخيار. وبتأكد هذه المعاني لديها وصدق هذه النعوت فيها وانطباقها عليها، يتم تفضيلها، الذي يؤذن به قوله عز وجل «**كنتم خير أمة أخرجت للناس**»، وهو يرفعها الى المرتبة السامية.

ولا شك أيها السادة الأفاضل في أن للآية الكريمة التي صارت لهذه الامة شعارا، دلالة على أن الله تعالى أكمل عقول هذه الامة بما تنشأ عليه من اتّباع العقائد السليمة ومجانبة الأوهام الضالة، ومن وجوب تلقّي الشريعة من طرق العدول وإثبات أحكامها بالاستدلال استنباطا يقوم به العلماء ليتلقاه العامة فهما وممارسة.

وفي هذا يكمن سر التجدد والخلود لهذه الامة لأن علماءها والمجتهدين فيها لا تحكمهم الأهواء ولا تلوي أعناقهم الشهوات، ولكنهم ـ في كل ما يصدر عنهم من اجتهادات وأحكام ـ آخذون بالقول الفصل والهدى المبين من كتاب الله وسنة رسوله ومما تلقّاه الصحابة رضوان الله عليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من

بيان وحكمة. فذلك هو الأصل والمرجع الذي إمتَنّ الله به على عباده في قوله تعالى: «**لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسول من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين**».

ولا بدع ـ بعد ذلك ـ إن كان علماء هذه الامة وفقهاؤها يعكفون على الكتاب والسنة في كل عصر، يدرسون ويتدبرون ويفكرون ويبينون، حتى نشأت من ذلك علوم القرآن وعلوم السنة، وأُحكمت أصول الرواية وقواعد الدراية، ووُضعت التفاسير والشروح، وجُمعت الاحكام وأصولها من الادلة التفصيلية في الكتاب والسنة، وأصبح جماع ذلك دليل الايقان ومبلغ الاطمئنان، لقوله تعالى: «**ما فرطنا في الكتاب من شيء**»، ولقول الرسول ﷺ: «**ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدودا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وعفا عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها**».

وقد نبعت من أصول الشريعة أفهام ومدارك، وتبينت أيضا أسرار ومقاصد، واتبعت مناهج وطرائق، وضبطت أصول وقواعد، كانت جميعها مرآة ظهرت عليها أقوال الصحابة والتابعين، وآراء الائمة والمفتين، وأنظار الفقهاء والمجتهدين، وكان ذلك سببا لغنى الفقه واتساع دائرته وتأصيل نظرياته وتجديد اتجاهاته، في كل المجالات وجميع الشؤون. ولا يمكن لأيِّ عالم أو أيِّ فقيه أن يتنكر لهذا التراث العظيم ولتلك الثورة المميزة من الفقه الاسلامي، لما يقتضيه النظر الدقيق والبحث العلمي من الاستقراء التام للمذاهب والأقوال والاتجاهات والآراء، ولما يتطلبه الاجتهاد في كل عصر من عميق التصور لغايات الشارع ومقاصده، ومن كمال الوقوف على الاحوال والملابسات للقضايا والنوازل، عند تطبيق الشريعة عليها وتنزيل الأحكام بها. وهكذا يتوصل إلى الحق ويُقام العدل ويُعتمد من الأدلة والأحكام ما يكون الأثبت والأقوى حجة وبرهانا والأيسر والأوفق لمصالح الناس. وان في استيفاء النظر وفي المقارنة بين مذاهب الائمة وآراء الفقهاء، وفي القيام بعد ذلك بالترجيح والاختيار للنصوص التي ينبغي اعتمادها في القضايا المتداولة، لجهدا تنوء به

طاقات الأفراد، ولا يستطيعه إلاّ مجمع يكون لأعضائه من الاحاطة بمصادر الشريعة والعلم بالفقه الإسلامي، ومن الخبرة بالاصول والاسس والنظريات والقواعد، ومن القدرة على التمييز والتفريق بين الحالات المتشابهة، وعلى البت في القضايا المشكلة، ما يعينه على تخريج المناط وتنقيحه وتحقيقه.

واذا كانت القضايا العادية معروفة أحكامها للناس -- في العبادات والأحوال الشخصية والمعاملات والحدود وكل فروع الفقه ومسائله، بما يشمل اليوم كل القوانين العامة والخاصة، الدولية وغيرها -- فان التطور المادي الحضاري من جهة، وما نجم عنه في أطراف العالم الاسلامي من تيارات فكرية جديدة، واكتشافات واختراعات وتقدم علمي وتكنولوجي، وتنظيمات وتراتيب وشركات ومؤسسات، وأعراف وعادات، يواجه الاسلام والمسلمين بتحدياته ويهدد بتقويض القواعد العظيمة التي قامت عليها معالم الفكر والحضارة الاسلامية. وليس أمام المجمع، الذي ينتظم صفوة العلماء في هذا العصر، ويستضيف، كما ذكرت قبل قليل، أصحاب اختصاص في مجالات مختلفة، والذي اقيم باتفاق الدول الاسلامية عامة، إلاّ أن يجتهد ويبذل الوسع من أجل إنارة سبيل المؤمنين ورفع حواجز الغموض والضلال والجهل والضعف من طريقهم ومدهم من جديد بما صلح لأبائهم عند تشييدهم أكمل نظام وتأسيسهم أعظم حضارة، ويصلح لهم اليوم من التعاليم والحكمة التي تأخذ بأيديهم الى طريق المجد، يستعيدون بها سيادتهم وأدارتهم ويتبوأون بها من جديد مقام الريادة: « **قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم** ».

فعلى أساس هذا الهدى، وما ينبثق منه من أحكام وقواعد وأصول ونظريات، يستطيع المجمع أن يحقق حماية المسلمين والحفاظ على توازن المجتمع الاسلامي، ودعم الوحدة الاسلامية بعناصر القوة والمنعة، مع التأكيد على الاصول والتشاور المشروع والمحبب بكل موضوعية وعمق، ويتولى دراسة المشكلات التي تعترض سبيل النمو والتقدم في العالم الاسلامي دون تمييز، ومواجهة التحديات التي تقهر الانسان

العربي والمسلم، وايقاظ الروح والمنظور الاسلامي في النفوس بعثا لنهضة جديدة.

وهذا الشرف التالد، الذي تميزت به الأمة الاسلامية بجعل الله إيّاها مرجعا لغيرها، ودليلا لسواها على الخير والحق، تتمسك به وتلتزمه وتبينه وتدعو إليه، هو الذي يدفع اليوم مجمع الفقه الإسلامي لاستجابة في قوله عز وجل: «**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**». وفي قوله سبحانه: «**يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم**».

ولا يقتصر هذا الواجب الجماعي على المشروعات العلمية المختلفة التي تعدونها، ولا على المؤتمرات واللقاءات التي تقومون بها، بل يتجاوز ذلك الى جملة وظائف،

**منها**: بيان تعاليم الاسلام السمحة التي يتقوم بها السلوك، وينضبط بها السير وتشد الفرد والجماعة اليها بما فيها من سهولة ويسر.

**ومنها**: بث القيم والمبادىء التي يعتمدها الاسلام منهجا، للحياة وذلك بوسطيته التي تجمع بين جانبي الروح والمادة، وطلب الدينا والآخرة والقيام بالعبادة مع تحقيق معاني الاستخلاف في الارض.

**ومنها**: عرض المتغيرات والقضايا المستجدة على أصول الشريعة الاسلامية التي تدرأ ما خبث وتقبل ما حسن وتوجد لكل أمر فيه رضا الله وصلاح الامة طريقا عملية ووجها شرعيا يرتفع به الحرج عن الناس. وان في القياس والاستحسان والاستصلاح وتحكيم الأعراف المعتبرة شرعا ما يواجه التحديات وييسر على العباد معاشهم ويحقق لهم مصالحهم، فان من مقاصد الشارع تحقيق مصالح الخلق. وقد قال رسول الله ﷺ: «**ان الله لم يبعثني معنتا ولا متعنتا ولكن معلما وميسرا**». ومن حكمته عليه السلام قوله: «**ان الدين يسر، ولن يشاد الدين احد إلاّ غلبه، فسددوا وقاربوا وابشروا**»، وقوله: «**ان الله شرع الدين فجعله سهلا سمحا واسعا ولم يجعله ضيقاً**».

**ومنها**: بيان الأوجه العملية والطرق القريبة لمحاربة أسباب التخلف والضعف

والوهن في المجتمعات الاسلامية وتجميع أسباب العزة والقوة والمنعة التي بفضلها تعود هذه الامة من الافتراق الى الاتفاق، ومن الاختلاف الى الوحدة. وفي هذا السعي تكمن أسرار العبادة الخالصة لله التي يجزي سبحانه عنها عباده.

تلك هي الاهداف التي يعمل المجمع من أجل تحقيقها وتلك هي الرسالة التي يجب أن يضطلع العلماء في هذا العصر بها على الوجه الاكمل، وهم قادرون على ذلك، ماضون للوصول الى ما يؤملون. والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

أشكركم مرة ثانية وأذكر بان حسن الأداء والخروج بقرارات واضحة في هذا اللقاء المبارك لدلالة اخرى على وجود الارادة الاسلامية في هذا الزمن وفي كل زمان، إن شاءالله، مواجهة للتحدي والتحديات.

أرجو المعذرة إن أطلت وإن أفضت ببعض العاطفة التي أشعر بها في مثل هذا الموقف، وأسلم عليكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في افتتاح
# ندوة باب المندب واهميته المستقبلية للامن القومي العربي
# عمان
## ٢١-٢٢ تشرين الاول ١٩٨٦

ايها السادة العلماء والمفكرون،

احييكم أجمل تحية في بلدكم الاردن، وتغمرني السعادة وانا افتتح ندوتكم الموقرة حول « باب المندب واهميته المستقبلية للامن القومي العربي ». لقد استضاف الاردن على مؤسساته ومحافله المختلفة في بحر هذا العام عددا من الندوات كان لي شرف رعايتها والتواصل معها، منها ندوة حول الامن القومي العربي كمفهوم واستراتيجية، واخرى حول الامن الغذائي العربي، وثالثة حول حرب الخليج وابعادها الاقليمية والدولية. وها انتم تلتقون اليوم لتتدارسوا في هموم وآفاق الامن القومي العربي المستقبلية في منطقة حيوية وهامة هي منطقة البحر الاحمر، وفي زمن تضيق فيه المسافات والحدود بين الدول مثلما تتسع فيه بالمقابل المطامح والمطامع الاقليمية والدولية. ان هذا الجهد المبارك انما يعكس في مجمله صدق التوجه نحو المستقبل وعظم المسؤولية ليس على الساسة وصانعي القرار في عالمنا العربي فقط، وانما على الصفوة من العلماء ورجال الفكر ايضا.

فقد كان البحر الاحمر قبل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ عبارة عن بحيرة او ممر مائي كان يعرف في تاريخ التجارة باسم « بحر الفلفل »، كما كان مركزا لتبادل البضائع والثقافة بين العالم العربي وافريقيا وجنوب اسيا والشرق الاقصى. كما ترمز

الى اهميته الاشارات الدينية التي وردت في الكتب السماوية، وعبور اول جماعات من المسلمين مياهه الى بر الامان في الحبشة.

لقد اضفت قناة السويس على البحر الاحمر اهمية استراتيجية غيرت مركزه ودوره، بحيث تحول هذا البحر الى طريق للحروب والفتوحات . كما ادى تطور التجارة والصناعة من جهة، وشح الموارد من جهة اخرى الى وقوع الدول المطلة على باب المندب والقرن الافريقي تحت السيطرة الغربية وتعرضها الى دبلوماسية التهديد والتوعيد بالحروب. ورغم ان حركات التحرير والاستقلال قامت بطرد الاستعمار من اجزاء كثيرة من العالم الا انها لم تستطع محو آثاره كليا. فقد خلف الاستعمار التقسيم والفرقة والتناحرات والنزعات الداخلية بين دول منطقة البحر الاحمر، بحيث تعددت اليوم الاسباب والمشكلات التي تهدد امن المنطقة من الداخل ومن الخارج.

فبالاضافة الى خطر المجاعة والتصحر والى تنافس الدولتين الاعظم وبروز اهدافهما السياسية والعسكرية واللوجستيكية في التواجد في منطقة البحر الاحمر والمحيط الهندي، فان النزعات الاقليمية التي تتفاعل في منطقة البحر الاحمر بشكل مباشر تشكل قائمة طويلة ومخيفة يمكن تلخيصها كما يلي:

١- النزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك انعكاسات هذا النزاع وتطوراته على الساحة اللبنانية.
٢- حرب الخليج والتي وإن بدت بعيدة إلاّ أن لها أثرا مباشرا على المنطقة.
٣- النزاعات والتناحرات في جنوب شبه الجزيرة العربية سواء في اليمنين او بينهما.
٤- الحرب الاهلية في جنوب السودان.
٥- الحرب في القرن الافريقي واريتريا والاوغادين والنزاع بين الصومال واثيوبيا.
٦- النزاعات على طرفي المنطقة وهي وان كانت بعيدة فهي لا تقل عن سابقتها اهمية وهي المواجهة الافغانية السوفياتية والمواجهة الليبية الامريكية.
٧- صراع الدولتين العظميين وأبعاده الاقليمية على جميع الاطراف سواء اكانت ام لم تكن معنية بهذا الصراع.
٨- النزاعات التي تظهر نتيجة للعوامل السياسية والاجتماعية والايديولوجية التي

تفرضها تعددية وتنوع مجتمعات المنطقة وايديولوجيا الكراهية التي تشكل خطراً داخلياً يتهدد المنطقة ويحرض الانسان ضد اخيه الانسان.

ايها الاخوة والاخوات،

رغم هذه المخاطر فان ظهور نظام اقتصادي جديد في المنطقة خلال العقود القليلة الماضية قد ركز الاهتمام على تطور نماذج التعاون المختلفة. فبفعل ازدياد الطلب على الموارد الاستراتيجية، وخاصة النفط والايدي العاملة، زاد وعي المجتمعات والدول اكثر ببعضها البعض وقرب المسافات والمفاهيم بينها. فان اقامة النظام عبر العربي لنقل النفط من الخليج الى البحر الابيض المتوسط عبر شبه الجزيرة العربية الى البحر الاحمر وعبر المشرق الى البحر الابيض المتوسط قد ادت إلى ترابط هذه المناطق بشكل اوثق من اي وقت مضى. وفي محاولة تجنب مضيق هرمز تم إضفاء اهمية استراتيجية اضافية على حوض البحر الاحمر والساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط مما يفسر اهتمام القوى العظمى بحرية الملاحة في هذه الممرات البحرية.

وللبعد الديمغرافي في هذا السياق اهمية مماثلة فقد ادت هجرة القوى العاملة من دول المشرق الى بلدان شبه الجزيرة والخليج الى ظهور نمط من التكامل لم يسبق له مثيل بين الموارد الانسانية والمالية المشتركة، بفعله تؤثر الأحداث في جزء من المنطقة بشكل مباشر وفوري على جميع الأجزاء الأخرى. فلا بد للخطر الذي يتهدد امن الخليج والمتمثل في سعي ايران لفرض هيمنتها ان يتهدد اقتصاد دول الهلال الخصيب، كما يمكن بالمثل ان يؤدي نشوب حرب مع اسرائيل الى اغلاق محطات الضخ او الممرات البحرية ووقف تدفق النفط.

بل يعني هذا الترابط والتكامل الاقليمي انه لا يمكن لاية دولة ان تشعر بامان او عزلة عن التطورات التي تجري في اجزاء اخرى من المنطقة ولا يمكن لأي بلد ان يحتمي من النزاعات الاقليمية وآثارها مهما بدت هذه النزاعات نائية او محلية في بادىء الامر. فالنزاع العربي الاسرائيلي والازمة اللبنانية وحرب الخليج وغيرها من النزاعات تتهدد في آن واحد جميع دول المنطقة.

ومن السهل تحسس آثار حرب الخليج فلا يفوت احد أن انهاك العراق بالحرب قد اخل بالتوازن الاستراتيجي في الشرق العربي الى حد بات المشرق معه مفتوحا لأهواء التعنت الاسرائيلي، فقد تمكنت السلطات الاسرائيلية، ومساندوها في الخارج، من خرق جميع التحركات الساعية الى ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية معززة بذلك سياستها في ضم الاراضي العربية المحتلة تدريجيا الى ما تسميه «اسرائيل الكبرى». كما واصلت بحماس لا يعرف الوهن سعيها لتعزيز علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية على صعيدين، بابراز البعد الاستراتيجي بحيث تعدى الالتزام الامريكي الدفاع عن اسرائيل كمحمية عسكرية في السياق الاقليمي الى اعتبار اسرائيل ضمنيا دولة عضوا في حلف شمال الاطلسي.

**ايها الاخوة والاخوات الكرام،**

ان للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط اهمية عظمى للمجموعة الدولية بالاضافة الى شعوب المنطقة. ان الاضطراب والتفجر الذين تتسم بهما سياسات المنطقة يشيران الى استنتاج واضح حول موقف الدولتين العظميين وتنافسهما، على موقع استراتيجي ذي اهمية عالمية.

ان خط خطر الاضطراب السياسي الذي كان يمتد من البحر الاسود الى بحر الخزر على خط الحدود بين الغرب والكتلة الشرقية قد تحول جنوبا الى الخط الذي يمتد من حوض شرقي البحر الابيض المتوسط/ البحر الاحمر الى الخليج العربي والمحيط الهندي حيث تكثر النزاعات بجميع اشكالها. وقد باتت المنطقة باسرها نقطة انطلاق لمواجهة بين القوتين العظميين وساحة مفتوحة لتنافسهما الذي تزيد من حدته العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية التي يمكن ان تؤدي الى انهيار اخر مظاهر النظام والحياة الطبيعية.

وفي أعقاب مأساة مفاعل تشرنوبيل زاد ادراكنا لمدى صغر هذا العالم الذي نعيش به. ولم تعد المجابهة المحتملة بين القوتين العظميين في الشرق الاوسط تستثني بالضرورة استعمال نشر الاسلحة النووية. ولم تعد المنطقة حصينة ضد امكانية اندلاع مثل هذه الحرب فالاسلحة النووية متواجدة فيها سواء في الاتحاد السوفياتي القريب

من حدودها او حيث تحتفظ الولايات المتحدة بها في تركيا وعلى متن اسطولها البحري داخل وحول مياه المنطقة.

بل ان لمقدرة اسرائيل النووية وقيام القوات الاسرائيلية بنشر الصواريخ دلالة اعظم. وقد استفاد البرنامج الاسرائيلي من الدعم المباشر وغير المباشر من الدول النووية وغير النووية، بما في ذلك دولة جنوب افريقيا. ولا بد للاتفاقية التي تم ابرامها مؤخرا لاشراك اسرائيل في تطوير المبادرة الاستراتيجية الدفاعية ـ برنامج حرب النجوم الامريكي ـ ان تعزز مقدرة اسرائيل النووية وان تزيد من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

ولا يسعنا الا التحسب من امكانية اندلاع حرب نووية بسبب النزاعات الاقليمية خاصة حرب الخليج او النزاع العربي الاسرائيلي اللذين تعلق القوتان العظميان على نتائجهما اهمية استراتيجية خطيرة. وامكانية اندلاع حرب نووية واردة سواء بتصعيد حرب تقليدية الى حرب نووية او بقيام دولة صغيرة بتسديد ضربة نووية ردا على ما تراه تهديدا لبقائها وكيانها القومي. كما يمكن لبلاء الارهاب وتطرف العصبيات الدينية والسياسية ان تحول نزاعا محليا الى حرب شاملة، خاصة في هذا العصر، بل والشيء الوحيد المؤكد هو ان من غير المحتمل احتواء النزاع ضمن النطاق الاقليمي اذا ما شب.

وقد آن الاوان لتخلي القوتين العظميين عن موقفهما اللامبالي من النزاع في منطقة لها اهمية استراتيجية حيوية. ورغم ان هنالك ما يبرر قلق الولايات المتحدة واوروبا والاتحاد السوفياتي ازاء امن الخليج وحقول النفط الحيوية فيه واهميته الاستراتيجية، الاانني اعتقد ان افضل حل يتمثل في اتفاقها على الانسحاب من المنطقة واعلانها «منطقة سلام»، مما سيؤدي الى تجسيد مفهوم الحياد البناء ويعزز الارادة الدولية التي تم التعبير عنها في العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي تنادي بتحويل منطقة البحر الاحمر والمحيط الهندي الى منطقة سلام. ان التقاء الشرق والغرب مع دول المنطقة لتطوير مواردها الطبيعية يحقق ما فيه مصلحة الجميع. والمطلوب بذل جهود دبلوماسية فعالة تسمح بتحديد الالتزام الاخلاقي

بشكل واضح دون ان يعمينا التسعير المؤقت للنفط او شر الارهاب الدولي عن مشاكل منطقتنا الرئيسية. فليس الهدف فرض حل بل استخدام فعاليات القوة والنفوذ للحث على التوصل الى نتيجة بناءة، وتخفيف حدة التوتر حتى يمكن السعي لحل النزاع بالطرق السلمية.

وبالطبع فان لمسألتي الديمغرافية واليد العاملة اهمية اساسية بما يتعلق بالتفاوت والتكامل الاقليميين الذين نميا بين بلدان ساحل البحر الاحمر وابعاد قضية الشمال/ جنوب داخل المنطقة. فالتخطيط الاقتصادي في الاردن مثلا يهدف الى تقوية التكامل الاقليمي وتطوير استراتيجية اقتصادية متكاملة تربط الدول المنتجة للنفط مع الدول المصدرة للايدي العاملة في العالم العربي. وتشكل خطة تنمية منطقة الجنوب الخطوة الاولى في هذا الاتجاه حيث تخلق ارتباطات بعيدة المدى مع سيناء في الغرب وشمال غربي شبه الجزيرة العربية في الجنوب، بهدف تطوير توجه عملي لاستغلال الموارد الطبيعية على صعيد ما بين الاقاليم. وتبرز الجهود الاردنية المصرية المشتركة الحالية امكانية التعاون بين جميع البلدان العربية في حوض البحر الاحمر. وكما سبق وذكرت فان مد خط الانابيب عبر شبه الجزيرة الى ينبع قد ربط منطقة الخليج بساحل البحر الاحمر. وتبرز هذه التطورات ارتباط مختلف مناطق النقاط الساخنة وهي الخليج وحوض البحر الاحمر وشرقي البحر الابيض المتوسط.

وتعتمد الرؤيا المستقبلية على تعزيز وتطوير التكامل الاقتصادي الحالي الذي يخفف من التفاوت والاختلافات ويسمح للاردن والدول المجاورة ان تبرز كدول متقدمة تقنيا وكمركز صيانة يخدم المنطقة باسرها. ويمكن ان تتحول المنطقة بمرور الوقت الى مركز اقتصادي للشرق الاوسط والى ارض وسط تجمع بين موارد الهلال الخصيب البشرية وبين قوة نقد دول شبه الجزيرة والخليج المنتجة للنفط. بل ونسعى لتحقيق رؤيا اقتصادية من خلال قيام رابطة شعوب تسهل حرية الحركة للناس والبضائع ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء، فترتبط امم المنطقة ببعضها البعض لتدعم السلام والتقدم والتطور الاقتصادي بدلا من تمزيق بعضها البعض بالحروب والدمار.

ان هذا الفكر ينبع من اتجاهنا الوسطي في تسيير الشؤون العامة الذي يرفض سياسات التطرف. فالمنطقة تحف بها حركات وتيارات لا بد وان تترك اثرها على سياسات المنطقة لفترة طويلة من الزمن. وقد غدا للتنوع الاجتماعي اهمية متزايدة بين الحركات الشعبية المتنافسة والمتباعدة الاهداف. وفي غياب المؤسسات القادرة على حماية مصالح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، تضاعف حرمانه من حقوقه المشروعة بحيث غدا من الممكن ان تؤدي سياسات اليأس والقمع الى تفجير بعد جديد من ابعاد النزاع الاجتماعي والتقطيب الذي قد يؤدي الى بلقنة جميع دول المنطقة.

**ايها الاخوة الافاضل،**

ارحب بكم مجددا في الاردن متمنيا لكم طيب الاقامة، وانا على يقين من ان جهودكم الخيرة وتجربتكم الواسعة في مواقع المسؤولية والبحث سوف تعطي لهذا الموضوع الخير والهام ما يستحقه من العناية. ولا يفوتني ان اشكر باسمكم جميعا مركز الدراسات العربية وجامعة اليرموك على جهودهم الخيرة التي بذلوها لترتيب هذه الندوة.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

كلمة

صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة التعددية في الدول العربية

عمان - ٢٥ تشرين الاول ١٩٨٦

ايها الاخوة والاخوات الكرام

يسرني بهذه المناسبة الفكرية الواعدة أن ارحب بكم اجمل ترحيب متمنيا لضيوفنا الأعزاء طيب الاقامة ولكم جميعاً دوام العطاء والتوفيق. وإنه لمن دواعي السرور والاعتزاز ان نرى أسرتنا الفكرية مستجيبةً لمبدإ الحوار والتواصل من أجل توضيح الرؤية وتعميم الخير بين أبناء الاسرة الواحدة.

ان موضوع لقائنا الحالي هو «التعدية في الدول العربية». والتعددية، فهي في الأصل انعكاس عن تنوع الجنس البشري في تكوينه الطبيعي وفي تطوره الفكري والمجتمعي. كما أنها سمة لازمت الانسان منذ نشأته الاولى وأخذت ابعادها المألوفة حالياً مع نموه وتشعب نشاطاته. فالاختلاف والتنوع في بني البشر صفة اوجدها الخالق منذ الازل ليعمر بها الارض وليظهر من خلالها قدرته ومشيئته في شمولية ما خلق وجاءت التعاليم السماوية لترسم الاطار القويم للتعامل الانساني.

والتعددية ظاهرة ذات وجهين تعرف غالباً من خلال الوجه السائد الذي نتعامل معه. ففي معظم الدول النامية المنهمكة في بناء مؤسسات الدولة ينظر الى هذه الظاهرة من خلال وجهها السلبي فتعتبر بادرة تفكك وضعف على صعيد المجتمع

الواحد. اما في الدول المتقدمة التي استكملت بناء مؤسساتها فتعتبر التعددية مصدر قوة وينظر اليها من خلال وجهها الإيجابي.

لقد شهد عالمنا العربي منذ القدم بما في ذلك بلاد الشام تعدداً في العرقيات والاديان واللغات وغير ذلك، مما جعل هذه المنطقة موطناً للتفاعل البناء بين المجموعات المختلفة من دينية وعرقية ولغوية وحضارية، فكانت بذلك نموذجاً للجوانب الايجابية في التعددية، جذبت اليها اهتمام سائر الشعوب، ولكن هذه التعددية كانت تتعرض في بعض مراحل التاريخ الى التفكك، وتمر في امتحانات عسيرة، وتصبح بذلك عبئاً على اصحابها، ومصدر فتن واضطرابات. واذا كان هذاحال التعددية بالامس، فإنها اليوم تمثل في بعض البلدان عنصر قلق وتوجس وما مثال لبنان والسودان عنا ببعيد. هذا حالها في الدول التى لا تزال تحس بوطأة التخلف، ولهذا اخذت في البلدان العربية ـ في عصرنا الحديث ـ أبعاداً اشمل بسبب موقع المنطقة الاستراتيجي بين الشرق والغرب ومواردها الطبيعية وتنافس الدولتين العظميين لبسط نفوذهما. وكان للغزو الصهيوني لهذه المنطقة ابتداءً من فلسطين وانتهاءً باحتلال أراض عربية أخرى ومحاولاته المستمرة لبلقنة المنطقة العربية اثار بالغة في تعزيز الوجه السلبي لظاهرة التعددية.

والمراقب لتاريخ المنطقة العربية يشاهد منذ مطلع هذا القرن ان الغزو الأجنبي لمنطقتنا اخذ أشكالاً متعددة، فبالإضافة الى اقتطاع جزء غال من وطننا العربي في فلسطين فقد خلق تناقضاً جوهرياً في حلقة الوصل الرئيسية بين آسيا العربية وافريقيا العربية أدى الى إثارة الوعي القلق لدى سكان المنطقة. ولم يأل جهداً في التلاعب بمشاعر هؤلاء الناس وأحاسيسهم كلما سنحت له الفرصة.

وما الاحداث التى يعيشها عالمنا العربي منذ فجر استقلاله الا امتداد لما سلف. وعليه فإن من واجبنا القومي والانساني أن ننظر بجدية وعمق الى الثغرات التي قد تشكل نقاط ضعف في جسد أمتنا والتي قد يجد فيها الطامع سبيلاً ينفذ منه إلينا ويشوه بنيتنا الإجتماعية بما يخدم اهدافه ومآربه. ولقد جاءت الثورة العربية الكبرى وهي تحمل آمال أبناء هذه الأمة من مختلف الفئات في التحرر والوحدة والمشاركة في

بناء مجتمع مبني على العدالة. كما كانت بذلك رداً عملياً نابعاً من ضمير هذه الأمة على محاولات البلقنة.

**ايها الاخوة والاخوات،**

من المؤسف أن الجوانب السلبية لظاهرة التعددية قد ظهرت في مجتمعنا العربي بصورة واضحة. ولا سبيل الى الخلاص من هذا الوضع إلا بإتباع النهج الفكري الحر لفهم واقعنا وتشخيص سلبياتنا لمعرفة مسبباتها وبالتالي لمعالجتها. كما أنه لا بد من تدعيم ايجابيات مجتمعنا وتطويرها كي تكون حلقة وصل وارتباط فيما بيننا.

ولما كانت التعددية مفهوما ذا علاقة مباشرة بالدولة فإنه لا بد من تبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل بين مختلف فئات المجتمع والخروج بخيارات واقعية متفق عليها تكون عوناً لصانعي القرارات.

والدولة التي تسعى دوماً للمحافظة على وحدة مجتمعها وسيادتها الوطنية تلجأ إلى تحقيق ذلك بإحدى طريقتين : أولاهما التكامل من خلال الدمج القسري وهذه طريق اتبعت منذ القدم للمحافظة على تماسك المجتمع ووحدته وتتبع احياناً عند تفاقم الازمات الإجتماعية وتعذر الوصول الى حلول حاسمة للقضاء عليها. وثانيتهما التكامل من خلال الحوار والمشاركة وهو الأسلوب المتبع في الدول الواعية. ولا يمكن لهذا الأسلوب الأخير أن ينجح إلا إذا توافر لدى القيادات الرؤية الواضحة لحاجات المجتمع وتطلعاته والتصور الواقعي لدور هذه القيادات وواجباتها. وبتوافر هذا التصور تتمكن القيادات من رسم الإطار العام للتعامل الذي يضمن التكامل من خلال التشاور والمشاركة لأفراد المجتمع ومجموعاته على اختلاف أصولهم ومعتقداتهم ومتطلباتهم الحياتية. وهذا النهج يعد من الصفات والمقومات المصاحبة لنظم الحكم الواعية المتفهمة لمكونات البنية الإجتماعية. فهي لا تلجأ الى مواجهة مع تلك المكونات اذا ما تباينت او اختلفت بل تعامل تلك السلبيات بالحوار والتشاور.

ويعتبر هذا الدور من اهم مبررات وجود الدولة الحديثة واستمراريتها إذيجب على قيادة الدولة أن توفر إطاراً مشتركاً يعكس حاجات الأفراد والجماعات وقدراتهم عن طريق إيجاد رموز وتطلعات مشتركة تسهم في خلق هوية وطنية متكاملة. ومن

خلال هذه الهوية يستطيع الفرد والمجموعة التعبير عن الذات المميزة لكل منهما بحرية وقناعة وإخلاص دون الخروج على ذلك الإطار والمساس بالوحدة الوطنية.

ولكي تنجح القيادة في القيام بهذا الدور يجب على سائر فئات المجتمع، وبخاصة النخب الفكرية، أن تلتزم بهذا النهج وتواصل الجهد لبناء مجتمع متماسك واع يسوده الأمن والطمأنينة والنظام، ويرسم الفرد فيه أبعاده الذاتية عن قناعة وإدراك ضمن مبدأ احترام القانون وسيادة الدولة. ومن الصعب تحقيق ذلك إذا لم يعم مفهوم التسامح وما يتضمنه من احترام حقوق الآخرين وآرائهم. وبتوافر مفهوم التسامح يمكن عندئذ النظر للتعددية بمنظار ايجابي، إذ أن التعددية تثري التراث الحضاري كما أنها تساهم في الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من تجاربه وإنجازاته، وقد كان الاسلام على مدى الزمن منبعاً للتسامح، ومجالاً للتعايش بين الفئات المتعددة من أبنائه وممن يعيش في ظله من الفئات الاخرى، واستطاع الجميع في ظله المساهمة في ايجاد حضارة متجانسة رغم تعدد مظاهرها. ذلك أن الاسلام استطاع أن يوفر البنية الإجتماعية السليمة التي هي أشبه بأرض خصبة تصلح لنمو نباتات متعددة بينما تعجز البنية الإجتماعية الهشة عن ذلك لأنها اشبه بأرض جرداء يصعب فيها نمو أي نبات مهما توفر لها من العناية والإشراف. ولما كانت التعددية لا تمثل خطراً إذا توّفر لها مناخ صالح من التسامح، فإنها تصبح خطراً كبيراً على المجتمع والدولة اذا احتكم الأفراد والجماعات الى التعصب، وتنكروا للمصالح المشتركة التي تربط فيما بينهم وتربطهم بوطنهم.

وهكذايتضح لنا ان التعددية في ايجابياتها وسلبياتها ليست وقفاً على القيادة أو المواطن منفصلين أحدهما عن الآخر، بل هي نابعة من البنية الإجتماعية بما فيها من مواطنين ومسؤولين. وهي مفهوم نشط متحرك يرتبط بتطور الأفراد والجماعات.

لقد راعينا في الأردن، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أبعاد وتطورات هذه الظاهرة في عالمنا العربي وتعاملنا معها على أساس أنها ظاهرة طبيعية لمجتمعات الأمم العريقة في تاريخها وحضارتها. وقد تعاملنا مع التعددية، على اختلاف أنواعها، من عرقية أو دينية أو ثقافية أو سياسية على هذا الاساس. فانتهج

الأردن سياسات مبنيةً على قاعدة من التسامح والوسطية تنبع من إدراكه لتراثه ودوره التاريخي من ناحية، ومن تعامله مع العالم الخارجي على أسس متزنة وواقعية من ناحية أخرى.

إننا في الأردن نتعامل مع التعددية من خلال التعاليم السماوية السمحة ومبادىء الثورة العربية الكبرى. ولقد وقفنا في وجه كافة التيارات الوافدة التي حاولت استثارة حس الثقافات والمجموعات المحلية لوضعها في حالة تناقض مع التوجهات الوطنية والقومية الكبيرة. ولا غرو في ان يأتي هذا التعامل أصيلاً ومتواصلاً إذ إن نظام هذا البلد وارث رسالة الثورة العربية الكبرى لم يتوان لحظةً في حمل الرسالة وحفظ الامانة والدفاع عن مقدسات أمتنا العربية وأهدافها دونما هوادة أو تطرف.

إن لنا في الأردن ملء الأمل في أن تصبح التعددية مصدر قوة لنا، وهذا يتحقق بالنسبة للمستقبل بمساندة نظام تربوي متكامل الأبعاد صالح للمواطنين جميعاً على اختلاف انتماءاتهم، موحد لهم دون تفريق، هادف إلى خلق مجتمع يتفهم أفراده مسؤولياتهم ويحترم كل منهم اهتمامات الآخرين وتوجهاتهم. كذلك نحن نطمح إلى رؤية التعددية في خدمة التواصل والتلاقي بين البلدان العربية مجتمعة، لا أن تكون في خدمة الأردن وحده وأن تصبح وسيلةً لتحقيق الأهداف المشتركةبين تلك البلدان، وخدمة القضايا الكبرى التي تهمها جميعاً.

**أيها الإخوة والأخوات الأعزاء،**

إننا نأمل أن يسهم هذا القاء في تحديد سلبيات ظاهرة التعددية وايجابياتها من أجل وضع مقترحات عملية ممكنة ومن أجل معالجة السلبيات ودعم الايجابيات، وما لقائنا الحالي إلا بداية طريق لنا، كل في ميدانه وحسب ظروفه وامكانياته، لنكون رسل تسامح وعدالة في مختلف مجالات حياتنا. إذ لا سبيل للفلاح إذا لم يقترن القول بالفعل والجهد بالنية الحسنة.

ويسعدني في نهاية هذه الكلمة أن أرحب بكم مرةً ثانية، شاكراً لكم اهتمامكم هذا وآملاً أن يوفقنا أالله إلى خير ما نصبو إليه جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# كلمة صاحب السمو الملكي
# الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
# في
# المؤتمر التأسيسي للأكاديمية الإسلامية للعلوم
# عمان

٢٨ تشرين الاول ١٩٨٦

أيها الاخوة العلماء،

من دواعي سعادتي الغامرة، أن أكون معكم هذا اليوم بهذه المناسبة التاريخية، التي تداعيتم لها من مختلف أقطار العالم الاسلامي. ولعل ما يزيدني سعادة أن يجيء لقاؤكم هذا ليضع اللبنة الاولى لإنشاء الأكاديمية الإسلامية للعلوم. وأود في البداية ان اعبر عن عميق شكري للجنرال محمد ضياء الحق، رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، على ما بذل من جهود حثيثة لاخراج هذه الفكرة الرائدة الى حيز التنفيذ.

ومن منطلق وعينا الكامل بأن العلم والتكنولوجيا يمكن لهما أن يلعبا دوراً فاعلا في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول كافة، لندعو الى ضرورة تحريك جهودنا، فرادى ومجتمعين، لبناء قدراتنا العلمية والتكنولوجية واستخدامها كأداة هامة من شأنها تطوير وتحديث أنظمتنا الانتاجية وبما يحقق طموحات مواطنينا. ويمكن للعلم والتكنولوجيا أن يلعبا دوراً أفضل في معالجة مشكلاتنا المتعددة والمترابطة في الغذاء، والسكن، والدفاع، والطاقة والصحة، واستغلال أفضل لمواردنا الطبيعية، وتحسين اداء أنشطتنا الانتاجية كماً ونوعاً.

ايها الاخوة العلماء،

ما زلنا نرى اليوم تباينا واضحا في القدرات العلمية والتكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة. ويزداد هذا التباين بمعدلات متسارعة كنتيجة للنمو الكبير في السنوات الاخيرة في التكنولوجيا المعتمدة على العلم في الدول المتقدمة. ولعل هذا الواقع يدعونا أكثر من أي وقت مضى، الى اتخاذ الخطوات الضرورية لتقوية وتدعيم قدراتنا في المجالات ذات الاهمية القصوى لمستقبل أجيالنا، وأخص بالذكر مجالات الهندسة الوراثية، التكنولوجيا الحيوية، الالكترونيات الدقيقة، والمعلوماتية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. لقد افتقدنا الثورة الصناعية، ولكن علينا ألاّ نفتقد الثورة العلمية اللاحقة للثورة الصناعية. علينا أن ننمي أنفسنا في مجالات التعليم والثقافة، ونوفر الظروف السياسية والاقتصادية التي تحفز الخلق والابداع العلمي لمواطنينا.

أيها الاخوة العلماء،

ولا أرى حاجة لي هنا للتأكيد على ما للحكومات من دور هام وأساسي في تقوية وتطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية من خلال السياسات والخطط والبرامج والاجهزة المؤسسية. لكننا بحاجة الى السياسات العلمية التي توجه طاقاتنا وتقوي إمكانية استيعاب المعرفة العلمية المتاحة حاليا وتضيف اليها لخدمة مواطنينا والانسانية جمعاء. كما أننا بحاجة لسياسات تكنولوجية واضحة من شأنها تدعيم قدراتنا على استغلال المعرفة العلمية المتاحة حاليا، وتحديد التكنولوجيا المتاحة، ولخلق تكنولوجيا ملائمة ومتوافقة مع احتياجات بيئتنا ودرجات تقدمنا ومستويات التنمية في بلداننا. وليس جديدا القول ان مثل هذه السياسات تحتاج الى مجموعة من العناصر من تخطيط بعيد المدى، وقوى بشرية كافية، وموارد مالية، وإرادة سياسية مستمرة تصر على ضرورة تكامل الخطط العلمية والتكنولوجية مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. لقد تعلمنا من خبراتنا، ومن خبرات غيرنا، أن أفضل الوسائل لتحقيق نمو القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية يكمن في ربط الاحتياجات قصيرة وبعيدة المدى لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية مع المصادر الوطنية

للمعرفة العلمية والتكنولوجية. ويحتاج هذا الربط على المستوى الوطني الى جهود كبيرة لنقل واستخدام المعرفة العلمية على مستوى القطاعات الاقتصادية كافة. كما أنّه يحتاج الى مرونة كافية لدى المؤسسات المعنية بما يمكنها من مواجهة الاحتياجات المتغيرة في إدارة الانظمة الكبيرة والمعقدة في مجتمعاتنا.

وللعلماء، أيها الاخوة، دور هام في هذه العلمية، حيث يمثلون المنتجين والناقلين للمعرفة. وفي الوقت الذي تمثل فيه إضافة المعرفة العلمية لذاتها هدفا انسانيا نبيلا، فان إضافة معرفة علمية وربطها باحتياجات مواطنينا لتمكينهم من تحقيق مستوى معيشي محترم، يمثل أيضا هدفا انسانيا نبيلا. ولا بد لي من الاعتراف باننا في مختلف دولنا الاسلامية، لم نوفر بعد قدرا كافيا من الموارد لعلمائنا لنمكنهم من استخدام امكاناتهم وطاقاتهم الكامنة للاكتشاف العلمي والابداع التكنولوجي. ويبدو ذلك واضحا من كون الانفاق على البحث العلمي في الدول الاسلامية لم يزد على ٠,٥٪ من دخلها القومي الاجمالي، في الوقت الذي نجد فيه الدول المتقدمة تخصص ما يقارب ٢٪ من دخلها القومي الاجمالي لهذه النشاطات.

لا يوجد بين دولنا الاسلامية دولة اسلامية واحدة يمكن ان تحقق الاكتفاء الذاتي في التميز العلمي والتكنولوجي، ولذلك فان هناك مجالا رحبا للاعتماد المتبادل الذي يمثل حركة دائبة قائمة بذاتها. ولعل هذه الحقيقة تؤكد على حتمية وضرورة فتح آفاق جديدة واستنباط طرق وأشكال ووسائل جديدة للتعاون، وهذا أمر أساسي، لأنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز على المستوى العالمي خلال العقود الثلاث الماضية لا تزال فئات كبيرة من عالمنا الاسلامي محرومة من ثمار هذا التقدم. وقد تم التأكيد صراحة على هذه الآفاق والوسائل بين الدول الاسلامية في خطة عمل اللجنة الوزارية للتعاون العلمي والتكنولوجي المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي. إن خطة العمل هذه تحتاج الى تفكير جاد ودعم كامل من مختلف دولنا الاسلامية.

**أيها الاخوة العلماء،**

إن إنشاء، الاكاديمية الاسلامية للعلوم، كمنظمة مستقلة وذات وضع قانوني

دولي، هو في واقع الامر مناسبة سعيدة لنا جميعا. ونحن ننظر الى هذه المناسبة بكثير من الرضى والسعادة وعظيم التوقعات لا سيما وأنها تجيء لتجسير العلاقة بين دولنا الاسلامية لتمكينها من استخدام إمكاناتها العلمية والتكنولوجية أفضل استخدام. ولي وطيد الامل بانكم، من خلال هذه الاكاديمية، لن تدخروا جهدا لتوفير النصح والخبرة في الامور ذات العلاقة بالعلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها للدول الاسلامية كافة. كما آمل أن تشجع وتدعم برامجكم ونشاطاتكم صور التعاون بين الدول الاسلامية.

**أيها الاخوة العلماء،**

في الختام، علينا أن لا ندع الصعاب تضعف من عزائمنا. فالمعوقات التي تواجهها امتنا الاسلامية كبيرة، ولكن طموحاتها بالتقدم والنماء، وكذلك إمكاناتها، كبيرة، وكل ما علينا هو أن نبذل أفضل ما عندنا من جهد، والله ولي التوفيق.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

كلمة

صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر الوطني الاول للحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في الاردن

٢-٥ تشرين ثاني ١٩٨٦

عمان - الاردن

أيها الأخوات والإخوة،

انه لمن دواعي سعادتي الغامرة أن أشارككم في افتتاح المؤتمر الوطني الاول للحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في الاردن. وأن أرى هذا التجمع العلمي الكبير من أبناء الأردن الواعين لأهمية هذا الموضوع في سائر مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي. كما ويطيب لي أن أرحب بضيوفنا من خارج الاردن متمنيا لهم طيب الاقامة بيننا.

أيها الأخوات والإخوة،

اننا نعيش في عصر أصبح يعرف بعصر المعلومات حيث نشأت وترعرعت تكنولوجيا المعلومات حتى اصبحت جزءا من حياتنا وأساسا لتطورنا وتقدمنا ومن المتوقع أن يُنظر في المستقبل القريب الى المجتمعات الدَّولية كمجتمعاتٍ غنية وأخرى فقيرة من حيث توفُّر المعلومات اللازمة لديها وقدرتها على التعامل معها واستخدامها في حياتها اليومية. والحاسوبْ، هذه الأداة العصريَّة التي أوشكت أنْ تصبح إحدى الأدوات المنزلية لكثرة انتشارها واستخداماتها، هي التي أعطت وتُعطي المعلومات الدَّعم اللاَّزم لإبراز أهميتها وتأثيرها في تنمية المجتمعات من خلال القدرات الهائلة التي تمتلكها هذه الأداة في تخزين المعلومات ومعالجتها ونشرها. ولا عجب أنْ نجد ما يزيد على ٥٠٪ من القُوىَ العاملة في الدول الصناعية تعمل في مجالاتٍ لها صلةٌ وثيقةٌ

بتكنولوجيا المعلومات المختلفة حيث برزت أهميَّة المعلومات كقاعدةٍ أساسيةٍ للقوة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

إنَّ التقدُّم الذي تمَّ إحرازهُ في ميادين المعلوماتية وبالأخصِّ الحواسيبُ والاتصالاتْ وانعكاساتُ ذلك على مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول العالم أجمعْ، قد يؤدي إلى تغييراتٍ جذريةٍ في مجتمعات هذا العالم وأنماط المعيشة فيها. ذلك لأنَّ الحواسيب مقرونةً بالاتصالاتْ تعطي المعلومات القاعدة الرئيسيَّة اللازمة لجعلها عنصراً أساسياً في التنمية، ولعلَّ الاعتماد على نظم المعلومات الآلية أصبح يشكلُ أساس المنهجية في اتخاذ القرار الفعَّال على مختلف المستويات.

هذا وإنَّ التقدُّم في مجالات المعلوماتيّة مستمرٌ بتسارعٍ لم يعرف له مثيل من قبل، وقد أخذ التأثُّر بديناميكية هذا التقدُّم يتزايد بشكلٍ ملحوظ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى اتساع الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية. وهنا لا بدَّ أن نسأل أين تقف الدول النامية من هذا التقدُّم؟

ما هي إنجازاتنا وتفاعلنا علمياً واقتصادياً واجتماعياً مع تكنولوجيا المعلومات؟
ما مدى استغلالنا للمعلومات المتوفرة عالمياً وما مقدار مساهمتنا فيها؟
ما نسبة استيعابنا للتكنولوجيا الحديثة؟

هنا نجد أنَّ حصَّة الدول النامية من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات تقلُّ بكثير عن ١٠٪ من مجموع الاستثمار في العالم والذي يقدَّر بحوالي ٢٠٠ ألف مليون دولارٍ سنوياً. هذا بالإضافة إلى أنَّ استثمار الدُّول النامية في البحوث العلمية والتكنولوجية في هذا المجال لا يتجاوز ٤٪ من الاستثمار العالمي.

وبالتالي فإنَّ استغلال الدول النامية لتكنولوجيا المعلومات محدودٌ جداً ومعنى هذا أنَّ الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة تزداد يوماً بعد يوم. إذنْ علينا أنْ نعمل على إغلاق الفجوة بكافة السبل المتاحة لنا: بالعمل الجاد والتنسيق وتكثيف الجهود للوصول الى أهدافنا ومواكبة ركب التقدم في سبيل تحقيق حياةٍ أفضل لأبنائنا.

ونحن هنا في الأردن نعي تماماً أهميَّة هذا الموضوع وانعكاسات ذلك على مجتمعنا وخططنا التنموية. فقد بدأتْ مؤسساتنا الوطنية في القطاعين: العام والخاص بإعداد وتجهيز نظم المعلومات الآلية بآستخدام الحاسوب والاستفادة منها في أعمالها منذ عام ١٩٦٩. وقد تم خلال السنوات السبع عشرة الماضية إدخال الحاسوب الى ما يزيد على (٢٥٠) مئتين وخمسين مؤسسةٍ وطنية لاستغلالها في تنفيذ ما يقرب من (٨٠٠) ثمانمائة نظامٍ تطبيقيٍّ آليْ يستخدم في الأعمال الإدارية لتلك المؤسسات. هذا بالاضافة الى عددٍ من الحواسيب المستخدمة في تطبيقاتٍ علمية في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية. ويعمل في هذه المؤسسات ما يقرب من (١٥٠٠) ألفٍ وخمسمئة شخصٍ من الفنيين والمختصين في علم الحاسوب من الكوادر المحلية.

كان الأردن ـ وما يزال ـ يرفد الدول العربية الشقيقة بالفنيين المؤهلين في هذا المجال وغيره على مختلف المستويات. وقد أدخلت جامعاتنا برامج تخصصيةً في علم الحاسوب منذ عام ١٩٧٧، كما تمَّ إنشاء كليات مجتمع أدخلت ضمن تخصصاتها برنامجاً خاصاً في البرمجة وتحليل النظم. وأصبح في الأردن الآن ثلاث جامعاتٍ وثماني عشرة كلية مجتمع تقدم برامج تدريبية أكاديمية في تخصصات علم الحاسوب المختلفة، وتقوم بتخريج ما يقرب من (١٠٠٠) ألف شخصٍ سنوياً في هذا التخصص.

وإيماناً من الحكومة الأردنية بضرورة إدخال الحاسوب إلى التعليم في المدارس بغية تطوير أساليب التعليم والتعلم وإعداد أجيالٍ من الطلاب قادرةٍ على التعايش في بيئةٍ علميةٍ متطورة، فقد تمَّ تشكيل لجنةٍ لوضع خطةٍ وطنيةٍ شاملة لإدخال الحاسوب الى التعليم في المدارس. وقد قامت وزارة التربية والتعليم الأردنية بتجربةٍ رائدةٍ في هذا المجال حيث أدخلت الحاسوب الى ثماني مدارس ثانوية كمادةٍ تعليميةٍ اختيارية منذ عام ١٩٨٤ كما تمَّ الإعداد لإدخالها الى اثنتين وعشرين مدرسةٍ أخرى هذا العام.

وقد عالجت خطة التنمية الخمسية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) موضوع المعلوماتية في الأردن حيث أقرت مشاريع تنموية في مجال نظم المعلومات ومراكز المعلومات

محاضرة صاحب السمو الملكي
ولي العهد المعظم الامير الحسن بن طلال
في كلية الحرب
بعنوان
الأمن القومي في آسيا العربية
عمان
٩ كانون الأول ١٩٨٦

محاضرة صاحب السمو الملكي
ولي العهد المعظم الامير الحسن بن طلال
في كلية الحرب
بعنوان
الأمن القومي في آسيا العربية
عمان
٩ كانون الأول ١٩٨٦

أيها الاخوة الضباط،

تعيش المنطقة العربية اليوم أحداثا كبيرة تشارك في صناعتها أطراف إقليمية واخرى دولية. وتتصارع فيها قوى محلية وخارجية على أكثر من مستوى وفي أكثر من مجال. وتتراوح هذه الأحداث في تأثيرها على حاضر الامة ومستقبلها من المس بالشخصية العربية الى تهديد الأمن القومي بمجمله.

والاردن بحكم موقعه ورسالته، يجد نفسه في وسط ما يدور حوله، الامر الذي يترتب عليه، بالاضافة الى اليقظة لرصد ما يجري، تحليل هذا الواقع وبلورة مفاهيم استراتيجية تكفل له رسم سياساته السليمة على ضوء وعيه وإلتزامه بمقومات الامن القومي والحفاظ على الشخصية العربية في منأى عن مؤثرات الهيمنة والتآكل الذاتي.

وفيما يلي، ساحاول تقديم خلاصة نظرة متعمقة في هذا الواقع الذي يحتدم فيه الصراع المحلي ويرفع باحتدامه وتيرة القلق والصراع والتنافس، على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ليس من السهل تحديد مفهوم الأمن القومي، خاصة عند الحديث عن منطقة فيها عدة دول لكل منها آراء وتطلعات مختلفة حول طبيعة الخطر الداخلي او الخارجي الذي يتهددها وسبل مواجهته.

فلأمن الخليج عدة أبعاد كلها تمس الاردن، وأن كان بدرجات متفاوتة. فهناك المفاهيم المحلية والعربية والاقليمية بالاضافة الى المفهوم الغربي، وتتقارب هذه المفاهيم تارة وتتباعد تارة اخرى. ويؤثر الخطر الذي يتهدد الخليج، مقرونا بضعف دول المنطقة، على أمن ووجود النظام العربي الاقليمي، فقد أدّى شعور هذه الدول بضعفها الى قيامها بتأسيس مجلس التعاون الخليجي ليوفر لها الامن الجماعي. الا ان اختلاف وجهات نظر الدول الاعضاء حول مدى التعاون المنشود بينها والمعونة التي يمكن طلبها من قوى خارجية عربية واجنبية قد أعاق الاتفاق على سبل تحقيق أهداف المجلس.

اما مفهوم الغرب لأمن الخليج فيتلخص في التأكد من تزويد الاسواق الغربية بالنفط وحماية احتياطي النفط في المنطقة مع اعتبار ان الخطر الخارجي الذي يتهدد الخليج يتمثل في الاتحاد السوفياتي. وهكذا فقد اعلنت القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، عن استعدادها للدفاع عن حرية الملاحة في المياه الدولية. ومن الواضح ان مفهوم الغرب لأمن المنطقة غير معني باستقرار وبقاء دول المنطقة، ومن غير المحتمل ان يتوافق ومصالحها الاقليمية حيث لا يمكن ان تقبل باعطاء الاولوية لحرية الملاحة على حساب أمنها واستقرارها وبقائها.

ومن الطبيعي ان يعلن الرئيس الامريكي ريغان ان الولايات المتحدة لن تسمح بانجراف المملكة العربية السعودية بالتيار الذي جرف ايران وذلك لسببين رئيسيين هما مواردها النفطية وايداعاتها النقدية في البنوك الغربية. على انه قد اتضح ان موقف الغرب من الدفاع عن الخليج مرن وقابل للتغيير، وذلك في ضوء ما كشف عنه النقاب مؤخرا من عقد صفقات الاسلحة مع ايران رغم الحظر المعلن على بيع الاسلحة للجهات المتنازعة في حرب الخليج وفي أي تقييم موضوعي للاحداث في ايران.

ولا غرابة في رفض ومخالفة دول الخليج لوجهة النظر هذه، إذ أنها ومعظم الدول العربية ترى ان اسرائيل تشكل الخطر الاعظم لأمنها وليس الاتحاد السوفياتي، خاصة والعرب يتفادون ترك فراغ في المنطقة يسمح للقوى الخارجية بالدخول

والتدخل فيها، وهو جوهر سياسات اسرائيل الاقليمية والدولية. وقد اعلنت الدول العربية مرارا، وخاصة الاردن، أن أمن الخليج وممراته المائية الدولية هو مسؤولية دول المنطقة وحدها. وقد دعت هذه الدول القوتين العظميين لفك ارتباطها والتخلي عن مساعيها للهيمنة على المنطقة، بل والى وضع تنافسها جانبا لاعلان الخليج منطقة سلام خالية من الاسلحة النووية.

على ان تتابع الاحداث، من الحرب في القرن الافريقي الى انهيار نظام الشاه في ايران الى الغزو السوفياتي لافغانستان ومن ثم الحرب العراقية الايرانية، قد حول ميزان القوى وأدّى الى استحواذ امكانية التدخل لتأكيد حرية وسهولة نقل النفط على تفكير الولايات المتحدة. وقد كان من نتيجة هذا كله ظهور توتر واضح في العلاقة بين القوى المحلية والخارجية وخاصة الولايات المتحدة بسبب تباين مفاهيمها لأمن الخليج.

على ان مصالح الاطراف المعنية بقيت في جوهرها مشتركة وتتسم باعتماد كل منها على الاخرى. فدول الخليج تعترف بان لا غنى لها عن صلاتها الاقتصادية والعسكرية مع الغرب، بينما ادرك الكثيرون من صانعي القرار في الغرب انه لا يمكن إهمال مخاوف دول المنطقة عند سعيهم للحصول على تعاونها. فباتت المشكلة في التوفيق بين مخاوف الخليج من عاقبة اتباع السياسات الغربية والاعتماد على قوى من خارج المنطقة وبين تخوف الغرب من عدم قدرة دول الخليج على الدفاع عن المنطقة. وقد تم حل المعضلة في نهاية الامر بتكوين مجلس التعاون الخليجي ولكن ليس قبل إظهار أن الخطر الذي يتهدد الخليج ينبع لا من الاتحاد السوفياتي بل من ايران الثورية.

ومن المؤكد أن أياً من دول الخليج لم تكن ترغب في اندلاع حرب الخليج، مهما بلغ تخوفها من أبعاد وآثار الثورة الايرانية. وقد ظن بعضها ان بالامكان استرضاء ايران وتخفيف آثار الدعاية الاعلامية والمساعي الايرانية الهدامة، ولكن سرعان ما اتضح ان ايران تعارض الوضع الراهن لا في العراق فقط بل في كافة انحاء الخليج وبقية العالم العربي. وقد قال جلالة الملك الحسين في خطاب العرش ان خطر هذه

الحرب في نظرنا غير مقصور على العراق بل يتعدى ذلك الى تهديد النظام العربي بكامله. وهكذا، قرعت أجراس الانذار حول أبعاد تصرفات آية الله الخميني.

وقد ابرزت الحرب التضاربات في مواقف دول الخليج من امنها حيث اتبع بعضها سياسة تفويض غيرها بالدفاع عنها، ثم انها دعمت مجهود العراق الحربي كوسيلة غير مباشرة لاحتواء الخطر الايراني، الذي يتهدد أمنها، بما بلغ عمليا أكثر من ٣٠ بليون دولار من القروض وتسهيل نقل البضائع عبر موانئها الى العراق وبيع حوالي ٣٠٠,٠٠٠ برميل من النفط يوميا من المنطقة الحيادية لحساب العراق منذ عام ١٩٨٣ واخيرا ضخ النفط العراقي الخام عبر خط الانابيب الى البحر الاحمر.

كما كان على دول الخليج ان تعزز علاقاتها مع الولايات المتحدة بحيث زاد اعتمادها على الضمانات الامريكية ومعه احتمال انهيار التحالف السياسي. وبالاضافة الى شن العمليات الارهابية على الاراضي الكويتية، كانت هناك محاولة لقلب النظام في البحرين وتفجير قنابل في عدة مناطق من الخليج بالاضافة الى محاولة اغتيال أمير الكويت في أيّار عام ١٩٨٥. ورغم التعديلات الطفيفة على الدبلوماسية وسبل الحصول على الاسلحة فان اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة لا زال مستمرا، وذلك بسبب الانماط التي درجت عليها في الحصول على الاسلحة وتدريب القوى العاملة وتأسيس البنية التحتية، وكلها تؤثر على المفاهيم الامنية والسياسات التي يتم انتهاجها. ثم إن إلتزام الولايات المتحدة في الايام الاولى للحرب والمتمثل في تزويد السعودية بطائرات الأواكس والتصريحات حول حرية الملاحة في الخليج، كان موضع ترحيب عظيم. وقد بدأت دول الخليج بتحديد ومعالجة مشاكلها الامنية بعيدة المدى على الصعيد الجماعي الأوسع ومنذ أيّار عام ١٩٨١، أصبح مجلس التعاون الخليجي منتدى لنشاطاتها. وقد عكس انشاء مجلس التعاون الخليجي الرغبة الصادقة في تعزيز الاحساس بالوحدة السياسية والاقتصادية التي بزغت عند تأسيس الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤. وفي البداية ركزت الدول الاعضاء بشكل كبير للغاية على الامور الاقتصادية لاعتقادها بأن الأمن لا يقوم على القوة العسكرية وحدها بل وعلى تنمية اقتصادية واجتماعية على الصعيد الاقليمي. على أنّ الدمج

الاقتصادي الجدي لا يزال طموحا لم يتم نقله الى حيز الوجود حيث ثبتت صعوبة التعاون في أجواء سوق النفط المشحونة، بل وغدت مسائل انتاج النفط والغاز وسياسات التسويق موضع جدل واختلاف متزايدين منذ عام ١٩٨٦.

ورغم استثناء الامور المتعلقة بالدفاع من بنود دستور مجلس التعاون الخليجي فمن الواضح ان موضوع الامن كان سبب تأسيس المجلس. وقد تم تأسيس مجلس أمن وطني في آذار عام ١٩٨١، إلاّ أنه تجاهل الحرب الضارية بين العراق وايران الى ان قامت محاولة قلب نظام الحكم الفاشلة في البحرين في تشرين الأول عام ١٩٨١. وقد تركزت نشاطات مجلس التعاون الخليجي منذ ذلك الوقت على مشكلة الامن الداخلي وانعكس ذلك في سلسلة من المعاهدات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والاعضاء الاصغر في المجلس، باستثناء الكويت. وفي كانون الثاني عام ١٩٨٢ تم الاتفاق على نظام أمني يشمل قيادة مشتركة ودفاعا جويا موحدا، ولكن توقف الأمر عند ذلك نظرا لاختلاف رؤيا كل من دول الخليج لطبيعة ومدى الخطر الذي يتهدد أمنها.

ويعكس اختلاف الرؤيا اختلاف النظرة والمشاكل الاستراتيجية. ففي حين ان الكويت أقرب دولة الى منطقة الحرب، وهي بذلك أكثر تأثرا بمجرياتها وأقل منعة ضد آثارها، فان عُمان أنأى دولة عن النزاع، وهي بذلك أقلها تأثرا بأخطارها. وتبعا لذلك تؤيد الكويت موقفا وتوجها محايدا يبقي المنطقة خالية من القواعد الاجنبية والاسلحة النووية، بينما تنادي عُمان بتعاون أمتن مع الغرب إذ أنها عرضت تسهيلاتها على القيادة المركزية الامريكية في الحالات الطارئة. اما البحرين فرغم انها تميل الى تأييد الموقف الكويتي بين حين وآخر فقد تقبلت وجود القوة العسكرية الامريكية للشرق الاوسط. ومع هذا فقد ظلت اعتبارات الامن الوطني العنصر الفعال في تحديد مواقف كل من الدول من النزاع ومدى التزامها بنظام دفاعي موحد.

وبحلول تشرين الثاني عام ١٩٨٢ وانعقاد القمة الثالثة لمجلس التعاون الخليجي بعد انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية، كانت الدول الاعضاء متفقة

بشكل عام على الحاجة الى تخصيص موارد اكبر لتطوير نظام دفاع جوي وبحري متطور، إلاّ أنه لم يتم تنسيق توجه محدد للجهود الدفاعية. وفي تشرين الاول عام ١٩٨٣ جرت اول مناورات مشتركة بين قوات دول مجلس التعاون الخليجي ثم تم اتخاذ قرار في قمة عام ١٩٨٤ بتشكيل نواة قوة انتشار سريع تحت قيادة مشتركة.

على ان القيود العديدة المفروضة على هذه القوة تجعل مهمتها الدفاعية صعبة للغاية، ان لم نقل مستحيلة. ويميل النقاد الى اعتبار التعاون الدفاعي بين دول الخليج ضربا من ضروب الخيال حيث لا يمكن الافادة من قوة الانتشار السريع إلاّ للاستعمالات الداخلية وحيث ان فكرة قوة امن خليجية مستقلة غير قابلة للتطبيق. فالتوجه الدفاعي المشترك صعب في غياب معايير موحدة للاسلحة في قوات الدول الاعضاء، حيث يستحيل على أي جيش القيام بالإمداد والتعزيز والدعم. ثم ان عزل الاقسام المختلفة لقوات الخليج المسلحة وعدم تشجيعها على التعاون بهدف تقليص فرص قيامها بانقلابات عسكرية يشكل عقبة اخرى.

اما تنوع الاسلحة فيعكس رغبة طبيعية في عدم الاعتماد على مصدر سلاح واحد، وهي مشكلة مألوفة في العالم العربي ككل ونتائجها جدية للغاية، حيث أدّت الى احتداد سياسات تسويق السلاح في المنطقة. ورغم رغبة الحكومات الوطنية بالاحتفاظ بقسط من الاستقلالية في امور الدفاع، فقد أحرزت دول الخليج تقدما، خاصة في حقل تنسيق الدفاع الجوي، ورغم ان ما يشير اليه انتوني كوردزمان مُسَلَّم به من ان كل خطوة نحو التعاون لها أثران: الاول تقليص الحاجة الى تدخل الولايات المتحدة أو أي قوة غريبة والثاني تسهيل وزيادة مثل هذا التدخل. والسؤال هنا هو هل ستكون لدى دول الخليج، رغم اختلافاتها، الارادة السياسية لتوثيق تعاونها في الدفاع عن نفسها وعما هو في جوهره وحدة الاراضي العربية واستقلالية النظام الاقليمي العربي.

الا ان توجيه قوة الانتشار السريع للاستعمالات الداخلية ليس بالضرورة شيئا سيئا، إذ أن الحاجة ملحة لمثل هذه القوة المحلية لأن الأخطار الداخلية التي تتهدد بنية المجلس أكثر خطورة من العدوان الخارجي. على أن الصعوبات قائمة ولا يجوز

التقليل من أهميتها فقد تؤدي ترتيبات الأمن الداخلي بكاملها الى هيمنة السعودية على المجلس، بصفتها أكبر وأغنى وأقوى الدول الأعضاء، وبالتالي الى استياء وربما معارضة بقية الاعضاء.

وقد يهوي صرح فرضية قوة الانتشار السريع بكامله بسبب عدم قدرة قوات المجلس على ردع التهديدات الخارجية. وقلة همم المسؤولين في الخليج، بما في ذلك القادة، الذين تساورهم أية أوهام حول هذا الضعف الجوهري أو حول فرص ايجاد السبل الكفيلة بتخطي هذا الضعف في المستقبل المنظور. فالضعف واضح للعيان، اذ تفتقر دول الخليج الى العامل البشري والبنية التحتية اللازمة لصد هجوم خارجي. وبهذا يصبح الاعتماد على الغرب للدفاع عن المنطقة أساسياً في أية حالة طارئة، وان لم يتم الاعتراف بذلك علناً. وقد يطلب من الاردن والباكستان تقديم الوحدات المشكلة والامدادات البشرية، لكن الولايات المتحدة وحدها لديها القدرة على تدخل بري وبحري وجوي على نطاق واسع، بمساعدة متواضعة من بريطانيا وفرنسا.

وتكمن قوة مجلس التعاون الخليجي في انه رد فعل محلي لمتطلبات أمنية محلية. على ان عالمنا صغير بحيث تؤكد أنماط التكامل والاعتماد المتبادل انه لا يمكن عزل اية منطقة او جزء من العالم العربي عن بقيته، فالاخطار الكامنة تتهددنا جميعا سواء في الخليج او المشرق او المغرب العربي.

ولا شك بان النظام الاقتصادي الجديد الذي برز في العالم العربي، مقرونا بازدياد الطلب على المواد الاستراتيجية، وخاصة النفط والأيدي العاملة، قد أدّى الى تقريب المسافات والمفاهيم بين المجتمعات والدول. فان اقامة النظام عبر العربي لنقل النفط من الخليج إلى البحر الابيض المتوسط، وعبر شبه الجزيرة العربية الى البحر الاحمر، وعبر المشرق الى البحر الابيض المتوسط، قد أدّى الى ترابط هذه المناطق بشكل اوثق من اي وقت مضى. وفي محاولة تجنب مضيق هرمز تم إضفاء اهمية استراتيجية اكبر على حوض البحر الاحمر والساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط مما يبرر اهتمام القوى العظمى بحرية الملاحة في هذه الممرات البحرية.

وللبعد الديمغرافي في هذا السياق اهمية مماثلة، فقد أدّت هجرة القوى العاملة

من دول المشرق الى بلدان شبه الجزيرة والخليج الى ظهور نمط من التكامل لم يسبق له مثيل بين الموارد الانسانية والمالية المشتركة، بفعله تؤثر الاحداث في جزء من المنطقة بشكل مباشر وفوري على جميع الاجزاء الاخرى. فلا بد للخطر الذي يتهدد أمن الخليج والمتمثل في سعي ايران لفرض هيمنتها ان يتهدد اقتصاد دول الهلال الخصيب، وبالمثل يمكن ان يؤدي نشوب حرب مع اسرائيل الى إغلاق محطات الضخ او الممرات البحرية ووقف تدفق النفط.

بل يعني هذا الترابط والتكامل الاقليمي انه لا يمكن لأية دولة أن تشعر بأمان أو عزلة عن التطورات التي تجري في أجزاء اخرى من المنطقة. ولا يمكن لأي بلد أن يحتمي من النزاعات الاقليمية وآثارها مهما بدت هذه النزاعات نائية او محلية في بادىء الامر. فالنزاع العربي الاسرائيلي والازمة اللبنانية وحرب الخليج وغيرها من النزاعات تتهدد في آن واحد جميع دول المنطقة.

ومن السهل تحسس آثار حرب الخليج، فلا يفوت أحد أن انهاك العراق بالحرب قد أخلَّ بالتوازن الاستراتيجي في الشرق العربي الى حد بات المشرق معه مفتوحا لأهواء التعنت الاسرائيلي، فقد تمكنت السلطات الاسرائيلية، ومساندوها في الخارج، من خرق جميع التحركات الساعية الى ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، معززة بذلك سياستها في ضم الاراضي العربية المحتلة تدريجيا الى ما تسميه «اسرائيل الكبرى». كما واصلت بحماس لا يعرف الوهن سعيها لتعزيز علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية على صعيدين، بإبراز البعد الاستراتيجي بحيث تعدى الالتزام الامريكي الدفاع عن اسرائيل كمحمية عسكرية في السياق الاقليمي الى اعتبار اسرائيل ضمنيا دولة عضوا في حلف شمال الاطلسي.

ان للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط أهمية عظمى للمجموعة الدولية، بالاضافة الى شعوب المنطقة. ان الاضطراب والتفجر اللذين تتسم بهما سياسات المنطقة يشيران الى استنتاج واضح حول موقف الدولتين العظميين وتنافسهما على موقع استراتيجي ذي أهمية عالمية.

ان خط الاضطراب السياسي الذي كان يمتد من البحر الاسود الى بحر الخزر

على خط الحدود بين الغرب والكتلة الشرقية قد تحول جنوبا الى الخط الذي يمتد من حوض شرقي البحر الابيض المتوسط/ البحر الاحمر الى الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث تكثر النزاعات بجميع أشكالها. وقد باتت المنطقة بأسرها نقطة انطلاق لمواجهة بين القوتين العظميين وساحة مفتوحة لتنافسهما الذي تزيد من حدته العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية التي يمكن أن تؤدي الى انهيار آخر مظاهر النظام والحياة الطبيعية. فإمّا أن نقف متحدين أو هلكنا.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

كلمة

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال

في

لقاء مفتوح مع

اساتذة العلوم السياسية والادارة العامة في الجامعات الاردنية

عمان ١٦/١٢/١٩٨٦

أيها الاخوة الأعزاء،

أودُّ في البداية أن أعرب لكم عن بالغ سعادتي للقائي بهذه النخبة المتميزة من الهيئات التدريسية في جامعاتنا الأردنية. أقول «متميزة» لما لكم من باعٍ طويلٍ في البحث العلمي والتدريس الجامعي والخدمة العامة، ولما تتصف به تخصصاتكم في العلوم الاجتماعية والسياسية والادارية من أهمية وأثرٍ في صقل الأفكار وتنمية الاتجاهات. وأعتقد أننا متفقون بأن التفاعل الفكريَّ بينكم وبين الطلبة يشكل إحدى الوسائل المؤثرة في بلورة التجربة الانسانية وربطها بواقع أمتنا العربية وأُردِننا العزيزْ.

ويأتي لقائي بكم مكملاً لمنهج التفاعل هذا، بحيث نحاول معاً فهم ما نواجه من تحديات وتدبر ما يحيط بنا من عقباتْ، وذلك من منظور علمي قوامه التزام قومي وانتماء وطنيّ ولُحمتُه تفاؤل وأمل بمستقبلٍ نمسك فيه بناصية المبادأة وننهج الى حياةٍ أفضل نستمد القوة والعزم من النظرة الايجابية والثقة بالنفس والمسيرة المتفائلة الشجاعة.

كما أجدُ في مثل هذه اللقاءات فرصةً أطرح عليكم، من خلالها، بعض الأفكار والتأملات وأتلقى منكم أفكاراً وملاحظات تؤدي جميعها في النهاية الى صقل

التفكير السياسي وتكوين التصور الموحَّد لما نحن بصددهِ منْ بناءٍ وتعمير وتنميةٍ ونماء. وكلّي أملٌ أن يتبع هذا الحوار حواراتٌ مع مسؤولين آخرين، كلٌّ في مجال عمله، تساعد في تنمية فكر أصيل نابع من الرغبة الأكيدة لدى جميع فئات المجتمع في تعميق الايجابية والوسطية والموضوعية في معالجة شؤوننا العامة.

واذا أردنا لمثل هذه اللقاءات أن تكون منتجةً وبناءة، فلا بد من اعتماد أسس الحوار العلمي السليم، وقوامها الصراحة المسؤولة والنقاش الموضوعي والايجابية الواقعية، وعليه، فقد ارتأيت أن تكون كلمتي قصيرة كي يتاح المجال لأن نبحث معاً ما يختلج في صدورنا من مشاعر واهتماماتٍ وأمان، مما قد يساعد على بلورة نهج مشتركٍ يمثل أحد حدود الإطار العام لنظرتنا، في الأردن، الى واقعنا ومستقبلنا، بصفتنا الذاتية ومن حيث كوننا جزءاً من أمتنا العربية والاسلامية وتراث بلادنا والفكر الانساني بصورةٍ عامة.

لقد قيل قبل عقدين من الزمن: «إنك اذا حاولت محو خصائص الحياة وفرديتها عن طريق العنف، فإن شعلة الحياة نفسها ستنطفىء». ومع أن العنف ليس ظاهرة جديدة، إلا أنه أخذ يشكل في السنوات الأخيرة، وبخاصةً في منطقتنا، نمطاً حياتياً يندر أن يألفه الناس ويقبلوا به بديلا لما أراده الله عزَّ وجلَّ لبني البشر من عزَّةٍ وكرامةٍ ومودةٍ ورحمة، ونحن قومٌ يملي علينا ديننا وثقافتنا وحضارتنا أن نكون وسطيين، متحابين، عاقلين، متبصرين، وكلُّها صفاتٌ إيجابية تمدنا بالقوة والتصميم والإرادة، وتشكل منطلقاً لحوارٍ هادىءٍ بنـاء حول عقد الأجيال الذي نتطلع الى المحافظة عليه وترسيخه بين فئات المجتمع الواحد كافة.

ولكي نصل الى هذا التصور، لا بد من الإشارة الى بعض القواعد والأسس حول سياسة الأردن الداخلية والعربية والدولية، وأن ننطلق بعدها الى مناقشةٍ مفتوحةٍ للأبعاد التي تؤثر في مسيرتنا ولوسائل مواجهتها وتخطيها.

إن الأبعاد الجغرافية والتاريخية والديمغرافية عوامل لها تأثيرها على النهج السياسي في الأردن، وتتطلب حسابـات خاصةٍ ودقيقة لئلا تكون أسباب انقسامٍ وضعف بدل أن تكون عوامل قوة. لذا، فإن مفهوم الممارسة السياسية يستدعي المشاركة

وتحمل المسؤولية والابتعاد عن البلبلة والغوغائية، اذ أنَّ المطلوب في النهاية هو حسٌّ وطني مرهف تقع تنميته على عاتق المواطن والمسؤول سواء بسواء. ويندرج بناء المؤسسات السياسية في الأردن الحديث ضمن هذا المفهوم، وهي عملية صعبة تحتاج الى درايةٍ وبعد نظر وتقويمٍ متواصلٍ للنتائج المتوخاة منها.

وفي سبيل ذلك، ينزع الأردن نحو اللامركزية لإتاحة الفرصة أمام مواطنينا لتحمل مسؤولياتٍ أكبر تبدأ بالانتخابات النقابية والبلدية الى أن تصل الى الانتخابات البرلمانية. وما تمَّ من انتخاباتٍ فرعية ما هو الا مشاركة في اتخاذ القرار ومؤشرٌ على تنمية الحس الوطني الواعي الذي نصبو اليه. وإن ما يدور حالياً من حوارٍ ونقاشٍ حول الوضع الاقتصادي لدلالة أخرى على مشاركةٍ فعاليةٍ في هذا المجال. وأن المواطن في بلدنا يمارس حرية التعبير على مستويات عديدة مما يفسر لنا إقبال الأشقاء والأصدقاء على اعتماد الأردن كقاعدةٍ للقاء وكمكان للحوار الموضوعيِّ المسؤول.

**أيها الإخوةُ والأخواتْ،**

جاءت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) في فترة انتقالية شهدت بدايتها استمراراً لعصر الازدهار النفطيّ، بينما بدت آثار الانكماش النفطيِّ واضحة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من تلك الخطة، وبما أن الفورة النفطية قد ولت، فقد أخذت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) الظروف الجديدة بالحسبان وأدركت تمام الإدراك التحديات والمصاعب التي تواجه الاقتصاد الأردني في المرحلة التالية.

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير الى بعض هذه التحديات والمصاعب التي تميز وضعنا الاقتصادي الحاليّ وأن نقترح بعض الحلول الممكنة لها:

**١ـ الخللُ الهيكلي في سوق العملْ:** لا تتجاوز نسبة القوى العاملة المحلية ٢٢٪ من مجموع السكان، ويعود هذا الى عدة عوامل أهمها: ارتفاع نسبة نمو السكان في مجتمعٍ فتيٍّ يبلغ من هم دون الخمس عشرة سنة فيه حوالي ٥٠٪ من المجموع. ويبلغ عدد الجامعيين حالياً حوالي ٨١ ألفاً، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في عام ٢٠٠٠ الى ٢٧٥ ألفاً، اذا استمرت الاتجاهات الحالية، لتبلغ نسبتهم حوالي

١٦٪ من مجموع القوى العاملة، كما أنَّ بعض تخصصات الجامعيين تزيد بصورةٍ كبيرةٍ عن احتياجات السوق المحلية وفي الوقت نفسه هناك نقص في القوى العاملة في مجالاتٍ كثيرة، مما يستدعي اتخاذ قراراتٍ صعبة لإصلاح الخلل الهيكلي في سوق العمل. ويتطلب معالجة هذا الوضع إعادة التفكير في قانون الخدمة المدنيَّة وأنظمته بحيث لا تكون الشهادة المعيار الوحيد لصلاحية الفرد للوظيفة العامة.

كما ينبغي توجيه الدراسة في المرحلة ما بعد الثانوية الى تخصصاتٍ يحتاجها الأردن والمنطقة العربية المجاورة، وبخاصة في مجال العمال المهرة والفنيين . إننا مع حرية المواطن في اختيار الدراسة، ولكن ينبغي ألا تشجع أنظمتنا وممارساتنا الحكومية ادامة الخلل في هيكل القوى العاملة. فإذا كان هناك اقبال متزايد على التعليم، يجب أن نحول هذا الاقبال الى فرصةٍ واعدة نتمكن من خلالها جعل الأردن مركزاً متميزاً للتقنية المتقدمة في خدمة المنطقة العربية، كما يجب أن نستفيد من موقعنا المتوسط وعلاقاتنا مع الدُّول العربية النفطية ودول السوق الأوروبية المشتركة لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا المجال، فقد تم تحديد حوالي خمسِ وعشرين صناعةٍ بتروكيماوية يمكن إقامتها في الأردن باستخدام المواد الوسيطة من الأردن والدول العربية النفطية ومن ثم الإفادة من تسهيلات السوق الأوروبية المشتركة الممنوحة للصادرات الأردنية الى تلك السوق.

**٢ـ التفاوت ما بين أقاليم التنمية في المملكة:** تتركز معظم الفعاليات الاقتصادية حالياً في محافظتي: عمان والزرقاء، ويقطن فيهما ما يزيد على ٥٥٪من سكان الضفة الشرقية، كما تتركز فيهما الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية والأنشطة الصناعية. وفي المقابل، يعاني القطاع الزراعي من نقصٍ في الأيدي العاملة لأن التركيز الحضري أدَّى في كثير من المناطق الى نضوب وتسرب العناصر الشابة الفعالة والقادرة على احداث التطور الزراعي والاقتصادي والاجتماعي. كما أن قلة فرص العمل في الأرياف وازدياد تكلفة المعيشة في المدن أدى من جانبه الى ظهور جيوب للفقر أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية حادة.

وعليه، لا بد من إعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع التنمية الاقليمية. ومع أنَّ

الخطَّة الحاليَّة قد اعتمدت أسلوب التخطيط الاقليمي بمشاركة ابناء كل محافظةٍ من خلال مجالس التنمية ولجانها في وضع خطة محافظاتهم، الا أنَّ هناك إجراءاتٍ يجب اتخاذها لمعالجة جيوب الفقر والبطالة التي تعاني منها بعض هذه المحافظات. وقد تم قبل فترة وجيزة طرح فكرة انشاء صندوقٍ للتنمية الاقليمية يتولى دراسة المشروعات الصغيرة وتمويلها بالتعاون مع مجالس التنمية ولجانها في المحافظات، وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقليمي.

**٣ـ الإنتاج الزراعي:** تعتمد الزراعة في وادي الأردن أحدث الأساليب المتبعة في العالم، وتتمتع بمعدلات انتاجٍ عاليةٍ جداً بحيث يزيد الناتج من الخضار مثلاً عن حاجتنا ويصعب تصديره في بعض الأحيان. ولكن، وبالمقابل، فإن انتاجنا من بعض المواد الغذائية، وبخاصةٍ الحبوب واللحوم الحمراء، لا يكفي لسد حاجاتنا. وقد تم استحداث مشروعاتٍ ريادية لزراعة القمح في البادية اعتماداً على المياه الجوفية، وكان للتجارب نتائج مشجعة. ولكن الزراعة في المناطق البعلية، وهي أساس النشاط الاقتصادي في أريافنا، ما تزال تعاني من مشكلات تدني الانتاجية وضعف التمويل وقلة خدمات الإرشاد الزراعي وصغر حجم الملكية. وهنا فإن الأمل معقود على دورٍ كبيرٍ لكليات الزراعة في الجامعات الأردنية للقيام بالدراسات الشاملة لمشكلاتنا الزراعية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات صاحبة العلاقة.

**٤ـ التوجهات الاستثمارية:** لقد شهدت فترة السبعينات ومطلع الثمانينات توجهاتٍ استثمارية تركزت على المردود السريع، بينما لم يكن هناك استثمار كافٍ في القطاعات الانتاجية وبخاصةٍ الزراعة والصناعة. ومع انخفاض حدة المضاربة في النشاطات العقارية والمالية وتدني مردودها، أخذ العديد من المواطنين يحجمون عن الاستثمار. وقد تكون الصعوبات التي واجهتها بعض مشروعات القطاعين العام والخاص مسبباً لمثل هذا الاحجام والتردد، الذي لا بد من تخطيه في المرحلة الحالية، وخاصةً وأنه لا يوجد نقص في السيولة لدى الجهاز المصرفي، برغم معاناته من بعض الصعوبات في تحصيل القروض وعدم توفر المشروعات المدروسة المجدية والقابلة للتمويل.

وهناك حاجة ملحة لتنشيط استثمارات القطاع الخاص، وتحريك الطاقة الكامنة في

الاقتصاد الأردني، واستغلال السيولة المتوفرة في قطاعاتٍ يمكن أن تكون ذات أثر كبير على الفعاليات الاقتصادية الاخرى. ويجب التأكيد بصورة أساسية على دراسة جدوى المشروعات قبل بدء الاستثمار فيها من قبل القطاعين العام والخاص. كما يجب التأكيد على ضرورة توفير الادارة الفعالة لمثل هذه المشروعات وعدم السعي وراء الربح السريع في أقصر فترةٍ ممكنة. وإن دور أقسام الاقتصاد والإدارة كبير في إعداد الدراسات المطلوبة في هذا المضمار.

**٥ـ القدرة الادارية:** أود أن أشير هنا الى أنَّ المقدرة الادارية في المستويات الادارية العليا في مؤسساتنا عالية ومتميزة في الغالب. أما في المستويات الادارية الدنيا، فإنَّ الروتين والتخلف وضعف الكفاءة تظهر بصورةٍ جلية. وبما أنَّ بيننا هنا عدداً من أساتذة العلوم الادارية، فإننا نتوقع أن تتجه بحوثهم ودراساتهم ومشاركتهم الفعلية نحو حلٍّ هذه المشكلة الأساسية.

هذا بالنسبة للضفة الشرقية، أما فيما يتعلق ببرنامج التنمية في الأرض المحتلة، فمن المعلوم أنَّ الإعداد لهذا البرنامج قد بدأ مع منظمة التحرير قبل ثمانية عشر شهراً. وقد مضى الأردن في بلورة البرنامج بعد تجميد علاقاته مع قيادة المنظمة إزاء المتغيرات في موقفها حيال قرار مجلس الأمن ٢٤٢ مع التمسك بالمبادىء التي أقرها اتفاق عمان في شباط ١٩٨٥، وقد جاء ذلك واضحاً في إعلان جلالة الحسين في رفض الأردن أن يكون وكيلاً عن الشعب الفلسطيني أو أن يكون بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً استمرار التزامه بقرارات مؤتمرات القمة العربية وبخاصةٍ قرارات قمة فاس ١٩٨٢، وقرارات قمة الرباط ١٩٧٤، التي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وثبات دعوته لمؤتمر دوليٍّ لإحلال السلام على أساس من قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨. كما أنَّ البرنامج لا يعني بأي حالٍ تخليَّ الأردن عن سعيه لإيجاد حلٍّ دائمٍ وعادلٍ للقضية الفلسطينية.

وبالإشارة الى النصوص الواردة في ملخص مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، فلا يخفى أن المعركة مع العدوِّ الصهيونيِّ هي، في

نهاية الأمر، معركة «السكان ـ في الأرض». ورغم كل سياسات تفريغ الأرض ما يزال عدد السكان العرب في أرض فلسطين يزيد على المليونين (١,٤ مليون منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة) مقابل ٣,٥ مليون يهوديّ. من الواضح، إذن، أنَّ وسائل إحباط المشروع الصهيوني لا تقتصر على المواجهة العسكرية، بل يمكن إحداث شروخٍ في ذلك المشروع وفي قناعات انصاره بجدوى استمرار الاستثمار فيه، اذا ما نجح الجانب العربيُّ في تحويل دفة معركة «السكان ـ في الأرض» تحويلاً حاسماً لصالحه. فإنَّ مجرد الصمود بمعنى البقاء العدديِّ للسكان في الارض، يبقى هشاً، رغم ايجابيته، ما لم يرافقه تحول نوعيٌّ وبناءٌ للكينونة الاجتماعية والهوية الوطنية. وتهدف خطة تنمية الأرض المحتلة الى تحقيق هذا التحول عن طريق بناء قدرات المواطنين تحت الاحتلال على مقاومة ضغوط السلطة المحتلة لاقتلاعهم. وتحدد الخطة متغيرات رئيسية تسعى للتأثير الفاعل فيها وصولاً الى هذا الهدف، اذ تهدف الى رفع أداء المواطنين العرب ومؤسساتهم الوطنية، والى مواجهة ظاهرة الهجرة والحد منها. كما تهدف الى تخفيض اتجاه العمالة العربية للعمل في الأنشطة الإسرائيلية وكذلك اتجاه الاستهلاك العربي في الاعتماد على الإنتاج الإسرائيلي.

أما بالنسبة لسياسة الاردن الخارجية، فتعيش المنطقة العربية اليوم أحداثاً كبيرة تشارك في صناعتها أطارات إقليمية وأخرى دولية، وتتصارع فيها قوى محلية وخارجية على أكثر من مستوى وفي أكثر من مجال. وتتراوح هذه الأحداث في تأثيرها على حاضر الامة ومستقبلها من المسِّ بالشخصية العربية الى تهديد الأمن القوميِّ بمجمله.

ويحمل الأردن عبء القضية الفلسطينية ويعتبرها جزءاً من مصيره ويحدّد سياساته على هذا الأساس، وما فتيء يتحرك من أجل هذه القضية في جميع المجالات. والأردن كوريثٍ لرسالة الثورة العربية الكبرى قد آمن بمبدأ وحدة العرب واستقلالهم وعمل من أجله دون ملل. ولكن، وكما ورد على لسان وزير الخارجية، فان ما شهده وطننا العربي من أنماط وتجارب وحدويةٍ متعددة، أكدت حدس الاردن وقناعاته بانهيار كلِّ وحدةٍ صيغت في بيان سياسيٍّ مشترك، وترجمت عن

شعاراتٍ رنانةٍ جوفاء، كما جاءت هذه التجارب لتؤكد أنَّ النهج الذي دعا اليه الاردن وارتضاه في ربط علاقاته مع الدول العربية الاخرى على أساس من تطوير سبل التعاون والتنسيق، كان هو النهج الأصوب والأبقى.

ينطلق التحرك الأردني من سياسات الاعتدال وتقريب وجهات النظر ورأب الصدع في الكيان السياسي العربي. ففي أعقاب قمة بغداد عام ١٩٧٨، سعى الاردن الى حماية الوجود العربيّ من المزيد من الانقسام والتمزق، وفي سنة ١٩٨٤ أعاد الاردن علاقاته مع الشقيقة مصر، ثم قام بتطبيع العلاقات مع الشقيقة سوريا في سنة ١٩٨٥، وبجانب ذلك فقد استمر في وقفته الشجاعة الى جانب العراق في وجه العدوان الايراني. وقد صدر ذلك كله عن قناعةٍ راسخةٍ وأكيدة بوجوب الحفاظ على التضامن العربي ووحدة العمل العربي المشترك. فالوطن العربي لا تنقصه المزايا الاستراتيجية لإثبات وجوده في ميزان القوى العالميّ، وإنما يحدُّ من ذلك ما نراه من فرقةٍ وتمزق.

إن قضايا أمتنا العربية تقتضي دائماً وقفات من التأمل والاستذكار: ففي الجزء الشرقي من الوطن العربي ما زالت الحرب العراقية الايرانية تهدد أمن المنطقة وتشكل عاملاً مخلاً بالاستقرار وإهداراً للقوى البشرية والمادية. وكان موقف الاردن وما زال صريحاً وواضحاً الى جانب العراق الشقيق، فالاعتداء على بلد عربيٍّ هو عدوان على الأمة العربية جمعاء والأمن العربي كلٌّ لا يتجزأ. فقد قال جلالة الحسين في خطاب العرش إن هذه الحرب ليست مجرد حرب عراقية إيرانية بل هي أكبر من ذلك وأخطر فهي لا تقتصر في تهديدها على العراق بل تتجاوزه الى تهديد الكيان القومي العربي بأكمله. وما كشف النقاب عنه مؤخراً حول صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل يشكل دلالة على الاستخفاف بالعرب من جهة ويؤكد الخطر المتزايد على أمتنا، فقد ظهر بوضوحٍ دور ايران في المنطقة من خلال تدخلاتها في لبنان وإملاء شروطها. ولبنان، الذي تجاوزت الحرب فيه عامها العاشر واتخذت أشكالاً مختلفة كان آخرها ما يجري الآن في حرب المخيمات، لدليل آخر في ما يجره التمزق العربيٍّ من دمارٍ وبلاء.

أيها الإخوةُ والأخواتْ،

لقد اعتمد الاردن في سياسته العربية المبادىء التالية، وهنا أيضاً أودُّ أن أستعمل صياغة وزير الخارجية الاردني:

- الحق الثابت لكل دولة عربية بالاستقلال والسيادة، ووحدة أراضيها، ومن هذا المنطلق فإن الاردن يعارض كل توجه للتجزئة أو الانفصال ضمن أراضي أي دولة عربية واحدة، في السودان، أو لبنان، أو العراق، ويستنكر كل تدخل خارجيٍّ يهدف لهذه النهاية.
- لكل دولة حق اختيار نظامها السياسي ونهجها الاقتصادي بمنأى عن كل تدخل خارجيٍّ يسعى لتعديل هذا النظام أو تغييره، ويرفض الاردن مبدأ تصدير الأفكار وفرض المعتقدات من وراء الحدود.
- إنَّ الخلافات في المواقف السياسية لا يجوز لها أن تنعكس على علاقات شعوب المنطقة العربية، أو تؤثر على صلاته الطبيعية، وإن البديل لطرح الخلافات كعامل في تقرير العلاقات هو البحث المشترك عن مواقع الالتقاء وتدعيمها وصولاً الى تضييق الخلافات وحصرها تمهيداً لتجاوزها والقضاء عليها.
- إنَّ وحدة العمل العربي المشترك تصبح أكثر الحاحاً وضرورةً مع تفاقم المشكلات العربية وتزايد المخاطر التي تهدد مصالح هذه الأمة ومستقبلها.

وقد انتهج الاردن سياسةً دوليةً متوازنة تنطلق من مبادئه الأساسية المبنية على رسالته القومية والوطنية ومسؤولية القضية الفلسطينية، وبنى علاقاته الثنائية وارتباطاته الدولية مع المنظمات الإقليمية والعالمية على هذا الأساس.

فبالنسبة لدول العالم الإسلامي، يشترك الاردن مع شعوب هذه الدول بوحدة العقيدة والتاريخ والتراث والتقاليد. ويعتبر الاردن مسؤولية استرداد المقدسات مسؤوليةً لا يستثنى منها أيُّ طرف إسلاميّ. وعلى هذا الأساس، فقد شارك الاردن في اجتماعات القمة الاسلامية مشاركة فعّالة تؤكد هذا المفهوم وتسعى الى وضع تصور واضح للعلاقات بين الدول الاسلامية وتبلور مفهوم الدور الحضاري الملقى على عاتقها.

ويجب أن لا ننسى أنَّ الاردن جزء من مجموعة دول العالم الثالث يتحرك بما يعزز استقلال دول هذه المجموعة ضمن حركة عدم الانحياز وينمي فيها روح التعاون ضمن مفهوم الحوار ما بين الجنوب والجنوبْ ويدعم إرادتها في التحرر ويسعى من خلال ذلك الى دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه. وفي هذا السبيل، عمل الاردن على تنشيط مبادرات دول عدم الانحياز، ومنها مبادرة إيجاد نظام اقتصاديٍّ دوليٍّ جديد، يضاف الى ذلك تنمية الحوار العلمي والتقني والسياسي لإخراج هذه الدول من حلقة التبعية وإدخالها في دائرة المباداة والإبداع.

وقد حرص الاردن في علاقاته مع كلٍّ من دول المجموعة الغربية ودول المنظومة الاشتراكية على خلق صلات متوازنة، وعلاقاتٍ متكافئة، تقوم على أسسٍ من سياسةٍ ثابتةٍ تحفظ له حرية اختياراته واستقلال إرادته وتوجهاته. فعلى مستوى دول أوروبا الغربية توصل الاردن من خلال جهود جلالة الملك الحسين المكثفة واتصالاته الدائبة، بالاشتراك مع بعض الدول العربية الأخرى، الى تحريك دول المجموعة الأوروبية واقناعها بأن أمن المنطقة وسلامها وتجنب المواجهة بين الدولتين العظميين ضمانة لأمن أوروبا نفسها وتضمن كذلك استمرارية نهضتها الصناعية وتبعدها عن شبح الدمار النووي. وقد نشطت هذه الدول، بناء على ذلك، في توكيد ضرورة التوصل الى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط يتضمن الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه المشروع في تقرير مصيره.

كما قام الاردن بدور بارزٍ في تحريك الموقف الامريكي، أدى في النتيجة الى تقريب ذلك الموقف للتصور العربي القائم على مبدإ رفض الحلول الجزئية والمنفردة على غرار اتفاقات كامب ديفيد، والتوكيد على أهمية الدور الفلسطيني. وتم نتيجة للجهود الاردنية المتواصلة، وبرغم الضغوطات الصهيونية، قبول مبدأ عقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أن يتم البحث في هذا المؤتمر عن حل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي على أساسٍ من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

أما فيما يتعلق بدول المجموعة الاشتراكية، فان الاردن يقدر لهذه الدول وفي

مقدمتها الاتحاد السوفياتي، مواقفها في دعم الحق العربي ومعارضتها لسياسة التوسع والاستيطان الإسرائيلي. وتقوم علاقاتنا مع هذه الدول على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال السياسي. وكان لقطع الاتحاد السوفياتي لعلاقاته مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي إثر حرب ١٩٦٧ وتأييده لقرارات هيئة الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية والمبادرات السلمية - وفي طليعتها مبادرة الرئيس الراحل برجنيف الداعية الى عقد مؤتمرٍ دولي لإحلال السلام برئاسة الدولتين العظميين ومشاركة جميع أطراف النزاع في المنطقة - كان لكل هذه المواقف تأثير واضح على الساحة الدولية وعلى طبيعة علاقاتنا بهذه الدولة العظمى.

لقد اتسم الاردن في علاقاته الدّولية بالتعامل مع الوقائع الثابته والمتجددة بفكر متفتح يتوخى المرونة لمواجهة المستجدات دون التخلي عن الثوابت السياسية ووحدة المنهج. كما أنه تميز بالتحرك المستمر لبلوغ الهدف وتحقيق المطلب والتشبث بالاعتدال والواقعية برغم الصعوبات والأحداث التي كانت تجعل من التزامه هذا عبئاً كان لا بد له أن يتحمله وحده في بعض الأحيان. وهو ما سوف يستمر هذا البلد الصابر في انتهاجه.

أيها الإخوةُ والأخواتْ،

لقد من الله علينا في الاردن بنعمة الاستقرار الداخلي وتكاتف الجهود لما فيه المصلحة العامة، ويشكل هذا الاستقرار احدى الضمانات الهامة التي تكفل نجاح سياساتنا الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء. كما ارسى هذا البلد تقاليد راسخة في الحوار والمناقشة والمشاركة في صنع القرار ضمن ثوابت راسخة منذ بداية المسيرة، وأهمها أننا مجتمع مؤمن بالله عزَّ وجلَّ يتصف باحترام الحرية الفردية ولا ينفذ اليه تعصب أو طائفية أو اقليمية. ولا يعترينا أي شكٍّ في أنَّ مسؤولية العلماء في مجتمعنا هي البحث عن الحقيقة واحترامها بعيداً عن العنف، وأنَّ شعار كل واحد منا هو العطاء من فكره وعقله وجهده لأمته. ويقع على عاتقكم تعويد الطلبة على مبدأ الحوار الموضوعي من منطلق الأمانة على عقولهم ونفوسهم. فالأردن لنا جميعاً وكلنا لهذا الوطن ولهذه الأمة.

ويسعدني على هذا الأساس أن أفتح باب الحوار لكي نساهم معاً في مناقشة قضايانا الوطنية بروحٍ من المصارحة المسؤولة.

دقق هذه المجموعة مشكوراً محمد رمضان خضر ـ عمان

طبع في مطابع دار الشعب